مجلة جامعة حمص

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 48 . العدد 12

1448 هـ - 2026 م

الأستاذ الدكتور طارق حسام الدين رئيس جامعة حمص **المدير المسؤول عن المجلة**

أ. د. وليد حمادة	**رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الإنسانية**
د.نعيمة عجيب	**رئيس تحرير مجلة جامعة حمص للعلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية**

د.محمد فراس رمضان	عضو هيئة التحرير
د. مضر سعود	عضو هيئة التحرير
د. ممدوح عبارة	عضو هيئة التحرير
د. موفق تلاوي	عضو هيئة التحرير
د. طلال رزوق	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الجاعور	عضو هيئة التحرير
د. الياس خلف	عضو هيئة التحرير
د. روعة الفقس	عضو هيئة التحرير
د. محمد الجاسم	عضو هيئة التحرير
د. خليل الحسن	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. أحمد حاج موسى	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة حمص

سورية . حمص . جامعة حمص . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.homs-univ.edu.sy

. البريد الالكتروني : journal.homs-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة حمص

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسـبة لكليات (الآداب – الاقتصـاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

ـ كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي ـ العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشـر في المجلة يدل ضـمناً على عدم نشـره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة ـ الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة ـ سنة النشر ـ وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة ـ دار النشر وتتبعها فاصلة ـ الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

ـــ بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة ـــ المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة ـــ أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة حمص

1. **دفع رسم نشر (600) ل.س ستمئة ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (2000) ل.س الفا ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (150) ل.س مئة وخمسون ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي (دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF)	رنا محمد علي والي أ.د. محمد جمال طقطق د. عثمان نقار	36-11
أثر سياسات التجارة الخارجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري دراسة قياسية للفترة (2010-2024)	رنا محمد علي والي أ.د. محمد جمال طقطق د. عثمان نقار	64-37
دور الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية (دراسة ميدانيّة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية)	حيدر محمود تفاحة	100-65
صناديق الثروة السيادية في الاقتصادات المحدودة الموارد: تحليل الجدوى المؤسسية وتعبئة الأصول مع أدلة من سورية	د. محمد بدر داود	132-101
التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج تعزيز التدرج	عبدالله حمد د. فادي بطمان د. أيهم الحميد	152-133

أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي

(دراسة حالة بنك بيمو السعودي الفرنسي BBSF)

أ.د. محمد جمال طقطق[1] د. عثمان نقار[2] رنا محمد علي والي[3]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي ، وتحديد في ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل التضخم والضرائب والانفاق العام والاستقرار المصرفي (مقاس بمؤشر Z–Score)، وقد تمثلت عينة الدراسة بالقطاع المصرفي السوري (بنك بيمو السعودي الفرنسي) للفترة 2006–2024، وتم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الأساليب الاحصائية القياسية من خلال نماذج رياضية لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات وتوصيات، ولاختبار الفرضيات تم الاعتماد على حزمة برامج الـ EXCEL والـ SPSS، باعتبار أن السياسة المالية (معدل التضخم والضرائب والانفاق العام) هي المتغير المستقل والاستقرار المصرفي هو المتغير التابع، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: الأثر الإيجابي للإنفاق على الاستقرار المصرفي، حيث يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإنفاق (خاصة الحكومي أو الاستثماري) يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة والثقة في السوق، مما يقلل من مخاطر القروض ويدعم الأداء المصرفي، وقد تم الخروج بمجموعة من المقترحات من أهمها أنه يجب على الحكومة (وزارة المالية) اعتبار الإنفاق كأداة مالية رئيسية وفعالة في دعم الاستقرار المصرفي. حيث يوصى بتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأثر المضاعف العالي التي تزيد السيولة وتخفض مخاطر القروض المتعثرة للبنوك.

[1] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد.
[2] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد
[3] طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم تمويل ومصارف.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التضخم، الضرائب، الانفاق العام، الاستقرار المصرفي.

The impact of Financial policy on banking stability

(A case study of Bimo Saudi Fransi (BBSF))

Prof. Dr. Mohamed Gamal Taqtouq[1] Dr. Osman Nakkar[2] Rana Mohammed Ali Wali[3]

Abstract:

This study aimed to identify fiscal policy and its impact on banking stability, and to determine whether there is a statistically significant relationship between the inflation rate, taxes, public spending, and banking stability (measured by [missing value]). The study sample consisted of the Syrian banking sector (Bemo Saudi Fransi Bank) for the period 2006−2024. The descriptive analytical method was used, relying on standard statistical methods through mathematical models to achieve the study objectives, analyze and interpret the data to reach conclusions and recommendations. The Excel and SPSS software packages were used to test the hypotheses, considering fiscal policy (inflation rate, taxes, and public spending) as the independent variable and banking stability as the dependent variable. Among

[1] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

[2] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

[3] Master student at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

the most important results reached was the existence of a statistically significant and strong combined effect of the three variables on banking stability. A set of recommendations was made, the most important of which is that the government (Ministry of Finance) should consider spending as a key and effective fiscal tool in supporting banking stability. It is recommended to direct public spending towards sectors with a high multiplier effect that increase liquidity and reduce the risk of non-performing loans for banks.

Keywords: Fiscal policy, inflation, taxes, public spending, banking stability.

1. المقدمة:

يشهد القطاع المالي والمصرفي على وجه الخصوص تحديات عديدة، لعل من أبرزها بلوغ الاستقرار المالي واستدامته من اجل كسب ثقة المتعاملين الاقتصاديين، فالاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي والمصرفي وبنيته التحتية مقاوماً للصدمات والأزمات وقادراً على أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في الوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وذلك بالاستمرار فيها على نحو سلس.

تُعدّ السياسة المالية والاستقرار المصرفي من الركائز الأساسية التي يقوم عليها أي اقتصاد سليم. ففي ظل التحديات الاقتصادية والتقلبات المستمرة، يبرز التفاعل المعقد بين القرارات الحكومية المتعلقة بالإنفاق، والضرائب، والدين العام، وبين قدرة النظام المصرفي على الصمود والقيام بوظائفه الحيوية بشكل فعال.

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم أثر أدوات السياسة المالية في استقرار القطاع المصرفي. إذ يشكل الاستقرار المصرفي صمام أمان للنظام الاقتصادي بأكمله؛ حيث تؤدي الأزمات المصرفية إلى تداعيات سلبية خطيرة تطال النمو، والتوظيف، والثقة الاقتصادية.

2. مشكلة البحث:

<u>السؤال الرئيسي</u>: "ما هو **أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي؟**

الأسئلة الفرعية :

1) هل يوجد **أثر** لمعدل التضخم في الاستقرار المصرفي؟
2) هل يوجد **أثر** للضرائب المباشرة وغير مباشرة في الاستقرار المصرفي؟
3) هل يوجد **أثر** للإنفاق العام في الاستقرار المصرفي؟
4) هل تختلف **قوة وأهمية** تأثير المتغيرات (التضخم، الضرائب، الإنفاق) فيما بينها عند تفسير التباين في الاستقرار المصرفي؟

3. **أهمية البحث:**

<u>الأهمية العلمية</u>: ركز البحث على دراسة التفاعل بين السياسة المالية والاستقرار المصرفي في سياق يغلب عليه عدم الاستقرار الشديد، والعقوبات الاقتصادية، وتآكل الثقة، وهي عوامل نادرة البحث مقارنة بالاقتصادات المستقرة. هذا يمثل إضافة حقيقية للأدبيات الاقتصادية التي تفتقر إلى النماذج التجريبية في مثل هذه الظروف الاستثنائية، كما يقدم البحث إطاراً تحليلياً لتقييم الدور الذي تلعبه المصارف كـ"صمام أمان" في ظل السياسات المالية المضطربة، مما يثري الأبحاث المتعلقة بتمويل التنمية وإعادة الإعمار في الاقتصادات المتضررة من النزاعات.

<u>الأهمية العملية</u>: يوفر البحث قاعدة بيانات وتحليلات دقيقة تساعد الجهات الحكومية ومصرف سورية المركزي على فهم المخاطر النظامية الناتجة عن تداخل أدوات السياسة المالية (الإنفاق/الضرائب) مع الوضع الهش للقطاع المصرفي، كما يُسهم في تقديم توصيات عملية ومستنيرة لإعادة هيكلة المصارف الخاصة، ووضع سياسة مالية ومصرفية شفافة لاستقطاب الاستثمارات مجددًا، خاصة مع وجود دعوات للإصلاح النقدي والمالي.

4. أهداف البحث:

1) تحديد وقياس الأثر الفردي للتضخم في الاستقرار المصرفي.
2) تحديد وقياس الأثر الفردي للضرائب في الاستقرار المصرفي.
3) تحديد وقياس الأثر الفردي للإنفاق في الاستقرار المصرفي.

5. فرضيات البحث:

بهدف الإجابة عن أسئلة البحث وفي سبيل تحقيق أهدافه تم وضع الفرضية الرئيسية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للسياسة المالية على الاستقرار المصرفي.

ينبثق عنها الفرضيات التالية:

1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم في الاستقرار المصرفي.
2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب في الاستقرار المصرفي.
3) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإنفاق العام في الاستقرار المصرفي.

6. نوع ومنهجية البحث:

- نوع البحث: دراسة وصفية تحليلية (Descriptive and Analytical Study).
- المنهج: المنهج الكمي (Quantitative Approach) باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

7. حدود البحث:

- الحدود المكانية: يشمل البحث بنك بيمو السعودي الفرنسي (BBSF).
- الحدود الزمانية: تغطي فترة الدراسة السنوات من عام 2006 حتى 2024 وقد عرفت هذه المرحلة عدة تحولات اقتصادية وسياسية.

8. **متغيرات البحث:**

- **المتغير التابع** : الاستقرار المصرفي مقاس بمؤشر Z-Score.
- **المتغيرات المستقلة:** معدل التضخم، الضرائب المباشرة والغير مباشرة، الإنفاق العام.

9. الدراسات السابقة:

1) دراسة ضياء عبد الرزاق حسن،(2018)، بعنوان: **قياس وتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016 باستخدام نموذج ARDL**

يسعى البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية والاستقرار الصرفي في العراق من جهة فضلاً عن إيجاد مؤشر تجميعي يعكس حالة الاستقرار الصرفي في العراق من أجل تقديم وسيلة مناسبة تساعد صناع القرار على اتخاذ القرارات المناسبة قبل حدوث الازمات المالية.

أما الحدود الزمانية للبحث فتتمثل بالمدة 2010 – 2016 بواقع بيانات فصلية، أما الحدود المكانية فتتمثل بالمصارف في العراق، وتوصل البحث إلى اثبات الفرضية التي انطلق منها بأن للسياسة المالية أثر على الاستقرار المصرفي من خلال مؤشر الاستقرار الصرفي، اذ تبين أن الاقتراض بواسطة حوالات الخزينة تدعم الاستقرار الصرفي وظهرت هذه العلاقة الطردية بسبب تصنيفات حوالات الخزينة ضمن

مكونات السيولة خلال مدة البحث وهذا يدل إذا كان هناك قدرة للسياسة المالية على تسديد الديون، ولكن إذا تجاوزت الديون قدرة الدولة على تسديدها سيكون لها أثر سلبي على الاستقرار المصرفي، لذلك تمت التوصية بأن السياسة المالية يجب أن تعمل على بناء الصناديق السيادية لغرض استغلال الفائض في السياسة المالية في أوقات الازدهار واستخدامه في أوقات الازمات الذي تكون السياسة المالية فيه بحاجة إلى الأموال للقيام بواجباتها.

2) دراية سراج عيسى الشلماني، فاخر مفتاح بوفرنة، (2021)، **بعنوان: أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي في ليبيا.**

هدف البحث إلى قياس أثر السياسة المالية في الاستقرار المصرفي في ليبيا خلال الفترة 2008 – 2016، من خلال وضع مؤشر تجميعي، يعكس استقرار الجهاز المصرفي، ومن ثم دراسة أثر السياسة المالية على الاستقرار المصرفي، باستخدام نموذج الانحدار التدريجي، وكذلك توضيح العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية ومؤشر الاستقرار المصرفي. وقد توصلت البحث إلى أن هناك متغيراً أساسياً واحداً من بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج، يؤثر في أداء المصارف التجارية المتمثل في مؤشر الاستقرار، وهذا المتغير هو الإيرادات العامة.

3) Swamy, Vighneswara, 2014, Address: **Testing the interrelatedness of banking stability measures.**

(اختبار الترابط بين تدابير الاستقرار المصرفي.)

هدفت هذه الدراسة إلى اختبر الترابط بين مقاييس الاستقرار المصرفي لعينة تتكون من 56 مصرفاً تجارياً في الهند، خلال الفترة من 1996 إلى 2009. وتوصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة هامة بين مرونة النظام المصرفي والاستقرار المالي في ظل لاقتصاديات الناشئة، التي تهيمن عليها الأنظمة المصرفية. كما أوضحت النتائج أن السيولة في النظام المالي الذي تهيمن عليه المصارف، ترتبط بشكل متبادل مع جودة الأصول وكفاية رأس المال وربحية النظام المصرفي، ويمكن استخدامها في التنبؤ الفعال بالاستقرار المصرفي.

4) Agatha Nkem Amadi, Kehinde Adekunle, Alexander Ehimare, Pascal Nwodimmah, 2021, Address**: The Stabilization Effects of Fiscal Policy on Banking System Stability in Nigeria.**

(آثار السياسة المالية على استقرار النظام المصرفي في نيجيريا)

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على استقرار النظام المصرفي في نيجيريا، مستخدمةً بيانات من عام 1985 إلى عام 2019. واعتمدت الدراسة أساليب المربعات الصغرى العادية، والتكامل المشترك، وتصحيح الخطأ لتحليل وتحديد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. واستُخدمت تقنية المربعات الصغرى العادية لتقييم أثر التفاعل بين السياسة المالية ومتغيرات استقرار النظام المصرفي. وتشير النتائج إلى أن للسياسة المالية تأثيرًا قويًا على استقرار النظام المصرفي في نيجيريا. كما كشفت الدراسة أن الضرائب والدين الحكومي، من بين متغيرات السياسة المالية، لهما أثر إيجابي أكبر على النظام المصرفي مقارنةً بالمتغيرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، بينما يؤثر التمويل الحكومي ونمو الدين سلبًا على استقرار النظام المصرفي. ويشير هذا إلى أنه كلما زاد الدين الحكومي المتراكم، زاد عدم استقرار النظام المصرفي. وتوصي الدراسة الحكومة بوضع ضوابط مناسبة لتجنب الاقتراض الذي قد يؤدي إلى عجز، والذي بدوره سيؤثر على استقرار النظام المصرفي. ينبغي على الحكومة أيضاً ضمان توجيه قروضها إلى القطاعات الإنتاجية للاقتصاد لتعزيز السداد المستدام للديون وضمان الالتزام الصارم بآليات سداد الديون.

10. الإطار النظري:

1.10. مفهوم السياسة المالية وأدواتها وآلية عملها في سورية:

1.1.10. مفهوم السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها: الوسائل والأدوات التي تهدف إلى استعمال النفقات العامة والسلطة الضريبية في الوصول إلى أهداف تتعلق المؤشرات الاقتصادية الكلية ." و قد ارتبطت السياسة المالية دوماً بتوجيهات النظرية الكينزية فالسياسة المالية الحديثة عبارة عن شكل من أشكال التطور الحديث للسياسة الاقتصادية للدولة ، و مصطلح السياسة المالية اشتق أساساً من الكلمة الفرنسية المال أو الخزانة.[1]

[1] هواري، مغنية، **السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2017، ص 103.

كما يمكن تعريف السياسة المالية بأنها الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها كما يظهر في الميزانية العامة لها. أو يمكن تعريفها بأنها الاجراءات والوسائل التي تتخذها الدولة للوصول إلى غاية معينة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو غيرها.[1]

يتمثل المفهوم الرئيسي للسياسة المالية في دور الحكومة في استخدام الضرائب والإنفاق الحكومي العام، في التأثير على مستوى الطلب.[2]

2.1.10. أدوات السياسة المالية:

تقوم السياسة المالية على استخدام ثلاث أدوات رئيسية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية للدولة، وتتمثل في أداة النفقات العامة وأداة الإيرادات العامة وبالأخص الضرائب بأنواعها، وأداة الموازنة العامة للدولة.

10-1-2-1- النفقات العامة:

يعرف الانفاق العام بأنه مبلغ من المال يغلب عليه الطابع النقدي يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام يتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية. كما تتكون النفقات العامة من مجموعة من العناصر:

- النفقة العامة مبلغ من النقود: أي ان الانفاق العام يتم في الغالب بشكل نقدي.
- صدور النفقة من شخص لآخر: تصدر النفقة العامة من شخص معنوي واداري، الذي هو احدى الهيئات العامة الإدارية التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية وتمتلك الصفة الآمرة والسيادية.
- هدف النفقة العامة: تهدف أساسا الى اشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام.[3]

تقسيمات النفقة العامة:

[1] آل سميسم، سلام، **السياسة المالية المعاصرة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 32.

[2] دفاس، عبدالرؤوف، معوش، عيسى، **أثر السياسة الالية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2019 ، ص 16.

[3] عمرون، صابرين، **السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي**، جامعة محد بو ضياف –المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2019، ص 12.

تجدر الاشارة إلى أن النفقات العامة تشكل هيكلاً كبيراً متنوعاً فعي في الواقع ليست هيكلاً متجانساً بل هي هيكل يظهر في صور وأشكال مختلفة، وفي هذا الاطار يمكن تحليل تقسيمات النفقات العامة.

1. النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني.

- النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة للقوة الشرائية مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة والقوة العاملة، كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الادارات وأجهزة الدولة والانفاق على المشروعات الاستثمارية، وتنقسم النفقات الحقيقية إلى نوعين، انفاق استثماري وانفاق جاري.[1]
- النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على السلع أو خدمات بل مجرد نقل القوة الشرائية من دولة الى جهات أخرى وهي تكون على عده أنواع وحسب الغرض الذي ينفق من أجله، وهي نفقات اجتماعية تنفقها الدولة لتحقيق التوازن الاجتماعي عن طريق رفع المستوى المعيشي لبعض أفراد المجتمع وفئاته، ونفقات اقتصادية لتحقيق أهداف اقتصادية خادمة للمصلحة العامة، ونفقات مالية تدفعها الدولة عند مباشرتها لنشاط مالي، من أهم صورها هي فوائد الدين العام وأقساط استهلاكيه السنوية.[2]

2. **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:**

التقسيم الوظيفي للنفقات العامة هو تصنيف النفقات بحسب الوظائف والأنشطة التي تقوم بها الدولة.[3]

- النفقات الاقتصادية: وتتضمن النفقات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي في الدولة واللازمة لتزويد الاقتصاد القومي بخدمات اساسية.
- النفقات الاجتماعية: وتشمل النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة التي تؤدي الى التنمية الاجتماعية للأفراد.
- النفقات الادارية: وهي ترتبط بالنفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين واجور العمال.

10-1-2-2- الايرادات:

[1] مزعاش، عبد القادر، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2011، ص 34.
[2] دفاس، عبدالرؤوف، معوش، عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 23.
[3] حامد، محمود، اقتصاديات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2017، ص 116.

تعرف الايرادات على أنها عبارة عن جميع الأموال النقدية، والعينية، والمنقولة، والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة. كما تعرف أيضاً أنها الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها وأملاكها الذاتية، أو من مصادر خارجية عن ذلك سواء أكانت قروضاً داخلية أو خارجية ، أو مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية.[1] كما تعتمد الدولة على مصادر متعددة للإيرادات العامة منها:

1. السياسة الضريبية:

تعد الضرائب أهم مورد مالي للموازنة الجارية وهي مساهمة اجبارية للأفراد في تحمل أعباء الخدمات العامة، وهي أما ان تكون مباشرة تفرض على دخول الافراد(ضريبة الدخل)، أو أن تكون غير مباشرة تفرض على نشاط الافراد كالاستيراد والتصدير(الرسوم الجمركية) وتؤثر الضرائب في معدل النمو من خلال تأثيرها على الادخار والاستثمار. وأن استعمال السياسة الضريبية كأداة من أدوات السياسة المالية يعتمد على التوقيت المناسب لتدخل هذه الاداة، وكذلك توفير جهاز ضريبي أمين ذو كفاءة عالية، فضلاً عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة.[2]

2. السياسة الاقتراضية:

وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الايرادية في السياسة المالية، وتلجأ الدولة الى هذه الأداة نتيجة سببين الاول: تكون الضرائب في حدها الاقصى، والثاني: تكون للضرائب ردود افعال اجتماعية عنيفة .وهناك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب أعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه.[3]

ثالثاً: الموازنة العامة:

[1] علا، فاطمة، نصيرة، عبدالله، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)**، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2017، ص 7.

[2] علاوي، سيماء محسن، **دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العرقي للمدة (1996-2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، 2016، ص 434.

[3] بخيت، حيدر نعمة، **فريق جياد مطر، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970- 2009)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25، 2012، ص 192

تعتبر الموازنة العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي كونها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد وتوزيعها فهي خطة مالية تتضمن السياسات والأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها.

و تعرف الموازنة العامة للدولة بأنها تقدير تفصيلي لنفقات وإيرادات الدولة خلال سنة مالية مقبلة تعده أجهزة الدولة وتعتمده السلطة التشريعية بإصدار قانون ربط الميزانية الذي يجيز لهذه الأجهزة تنفيذ ميزانية الدولة طبقاً للبرنامج التفصيلي الذي تتضمنه.[1]

مراحل اعداد الموازنة العامة:

يطلق على هذه المراحل دورة الموازنة وتشمل هذه الدورة المراحل المتتالية والمتداخلة التي تمر بها ميزانية الدولة وتقسم إلى أربعة مراحل:[2]

أ- مرحلة اعداد مشروع الموازنة العامة من قبل المؤسسات الحكومية المختلفة وتحديد التقديرات المتعلقة بنفقات وايرادات السنة المالية القادمة.

ب- مرحلة اعتماد الموازنة العامة من قبل السلطة التشريعية " المجلس الوطني " المتمثلة لمجموع الشعب وهي مسؤولية مهمة وكبيرة بما ينطوي عليه تغير في الموازنة العامة والتي تتناول جميع قطاعات المجتمع وانشطته الاقتصادية المختلفة.

ت- مرحلة تنفيذ الموازنة العامة من قبل السلطة التنفيذية بأجهزتها المختلفة وفقا لما اعتمدته السلطة التشريعية وتحت رقابتها.

ث- مرحلة الرقابة على تنفيذ الموازنة واعداد الحساب الختامي أي ان العمل يجري لرقابة سلامة تنفيذ الخطة المالية للدولة إنفاقا وايرادا وفقاً لما يقرره قانون الموازنة العامة.

3.1.10. ألية عمل السياسة المالية في سورية:

تعتمد آلية عمل السياسة المالية في سورية على تحديد أهداف الميزانية العامة للدولة، من خلال تحصيل الإيرادات (مثل الضرائب والرسوم) وتخصيصها للنفقات العامة والاستثمارات. يتم ذلك ضمن إطار رؤية اقتصادية كلية تتضمن الانضباط المالي لضمان الاستدامة، وتعبئة الإيرادات غير النفطية، وترشيد

[1] القون، عبدالجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (1990-2016)**، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، 2020، ص 44.

[2] الخفاجي، نعمة عباس، الهيتي، صلاح، **تحليل أسس الإدارة العامة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 220- 224.

النفقات. كما تسعى السياسة المالية إلى دعم القطاع الخاص وتطوير الأسواق المالية المحلية، من خلال تشجيع الاستثمار وتوسيع الائتمان. يلعب مصرف سورية المركزي دوراً رئيسياً في تنفيذ السياسة النقدية والمالية بالتعاون مع الحكومة لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي ودعم النمو الاقتصادي.

حيث تعاني الموازنة العامة للدولة في سوريا من عجز بنيوي عميق، وهو ليس ظاهرة مؤقتة بل انعكاس لاختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد الكلي. هذا العجز يتفاقم نتيجة ضعف مصادر التمويل وعدم كفاءة الإنفاق العام وصعوبة ترشيده. وقد اتضحت معالم هذا العجز وتفاقمت آثاره السلبية بشكل خاص خلال سنوات الأزمة، خاصة بعد التراجع الكبير في حجم إنتاج النفط الذي كان يمثل في السابق مصدراً رئيسياً للإيرادات.

كما تشمل الأسباب الجذرية لهذا العجز الهيكلي عوامل متعددة، من أهمها ضعف الإدارة الضريبية الذي يتيح تفشي التهرب الضريبي، إلى جانب انخفاض الكفاءة في كل من الاستثمار الخاص والعام. في ظل هذه البيئة، يصبح الإطار القانوني الناظم للسياسة المالية، والذي يشمل قوانين سوق الأوراق المالية وقوانين الضرائب المختلفة (كالمراسيم والقوانين والتعليمات التنفيذية) ، محدود التأثير، حيث تطغى الضرورات التشغيلية الطارئة على التطبيق الفعال للقانون.[1]

نظرياً، تهدف السياسة النقدية التي يديرها مصرف سورية المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، بما في ذلك استقرار سعر صرف الليرة السورية، وتحقيق معدل تضخم منخفض ومستقر. إلا أن الواقع يظهر أن السياسة المالية (متمثلة في الإنفاق الحكومي المتضخم والعجز) هي القوة المهيمنة التي تملي على السياسة النقدية مسارها.[2]

وقد واجه هيكل الإيرادات العامة في سوريا تحديين رئيسيين: فقدان الإيرادات السيادية (النفط) وضعف كفاءة الإدارة الضريبية في تحصيل الإيرادات من شبكات الثراء الجديدة التي ظهرت خلال النزاع.

حيث تعتمد الحكومة السورية على مجموعة متنوعة من الأدوات الضريبية لتمويل النفقات. تشمل هذه الأدوات ضريبة الرواتب والأجور، وضريبة الدخل المقطوع، والضرائب على الأرباح الحقيقية، ورسم

[1] اسماعيل، رولا، عاقل، سماح، **مصادر تمويل عجز الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994-2012**، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 43 ، العدد 4، 2021، ص 125- 136.

[2] من الموقع
https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=1&ser=1&cat_id=596&act=596

الإنفاق الاستهلاكي، ورسم الطابع، بالإضافة إلى ضرائب ورسوم أخرى مثل رسم الاغتراب والتركات والعقارات. ويتم تنظيم هذه الإيرادات عبر مراسيم وقوانين وتعليمات تنفيذية.

وقد كانت الإيرادات غير الضريبية، وخاصة النفطية، تشكل نسبة كبيرة من الموازنة قبل عام 2011. لكن فقدان السيطرة على مناطق إنتاج الطاقة الرئيسية، وقيود العقوبات، أدى إلى تراجع هذه الحصة بشكل كبير. وقد أصبحت الحكومة في دمشق تعتمد بشكل متزايد على الإيرادات الضريبية والرسوم المباشرة وغير المباشرة، لتعويض النقص. [1]

يؤكد تحليل الاقتصاد الكلي أن العجز الهيكلي يعود إلى ضعف الإدارة الضريبية والتهرب الضريبي. هذا يعني أن الإيرادات الضريبية الرسمية لا تستطيع تغطية النفقات الأساسية. ويتمثل القصور في أن الحكومة، في محاولة لتمويل نفقاتها بعد خسارة الإيرادات النفطية ، فشلت في تحصيل الضرائب من فئات جديدة من تجار الحرب الذين يسيطرون على السوق السوداء والأنشطة المربحة.[2]

وترى الباحثة أن الآلية الفعلية للسياسة المالية السورية في ظل النظام البائد تتمحور حول "تمويل البقاء" ففي ظل العجز الهيكلي المزمن وتآكل الإيرادات السيادية، يتم تعويض النقص المالي بالإصدار النقدي المفرط ، مما يضمن دفع الرواتب الحكومية على حساب الاستقرار النقدي والقوة الشرائية للمواطن. هذا الاعتماد الكلي على التمويل النقدي يجعل من المصرف المركزي أداة لتمويل الخزانة بدلاً من كونه مؤسسة لحماية الاستقرار المالي.

وعلى الرغم من إطلاق مبادرات وإعلانات حول إصلاحات ضريبية وعقلنة الدعم ، يكشف التنفيذ أن هذه الإجراءات تهدف في جوهرها إلى استخلاص المزيد من الموارد من الطبقات الفقيرة والمتوسطة عبر زيادة الأعباء الضريبية أو فرض الرسوم المصرفية البيروقراطية. في المقابل، يتم حماية شبكات النخبة وتجار الحرب الذين يسيطرون على الأنشطة غير المشروعة والسوق السوداء، مما يزيد من تفاقم عدم المساواة المالية والاقتصادية. إن ضعف الإدارة الضريبية والتهرب ، وتآكل قيمة الإنفاق الاستثماري بسبب التضخم يضمن استمرار هذا العجز الهيكلي.

2.10. الاستقرار المالي:

تشمل التعريفات الأوسع للاستقرار المالي الأداء السلس لمجموعة معقدة من العلاقات بين الأسواق المالية والبنى التحتية والمؤسسات العاملة مع الإطار القانوني والمالي والمحاسبي المحدد، هذه التعريفات

[1] القانون رقم: (7) لعام: 2024م. قانون الموازنة العامة.
[2] اسماعيل، رولا، عاقل، سماح، مرجع سبق ذكره، ص 289- 291.

أكثر تجريدية ولكنها أكثر شمولاً للبعد الاقتصادي الكلي للاستقرار المالي والتفاعلات بين القطاعين المالي والحقيقي، من هذا المنظور يمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه "حالة يكون فيها النظام المالي – الذي يتألف من الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للسوق – قادراً على تحمل الصدمات وكشف الاختلالات المالية، وبالتالي التخفيف من احتمال حدوث خلل في عملية الوساطة المالية التي هي شديدة بما يكفي لإضعاف المدخرات وفرص الاستثمار المربحة بشكل كبير.[1]

ويمكن تعريف الاستقرار المالي بأنه الظرف الذي يكون فيه النظام المالي المتكون من المؤسسات المالية الوسيطة والأسواق المالية والهياكل الارتكازية قادر على الصمود أمام الصدمات، ومعالجة الاختلالات المالية.[2] كما يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه قدرة النظام المالي على تنفيذ أو تحقيق مهامه أو أهدافه أو غاياته، على نحو ملائم أو مقبول خلال مدة زمنية غير محددة.[3]

كما يحدد البنك المركزي الأوروبي ثلاثة شروط خاصة مرتبطة بالاستقرار المالي:

- يجب أن يكون النظام المالي قادراً على تحويل الموارد بكفاءة وسلاسة من المدخرين إلى المستثمرين .
- ينبغي تقييم المخاطر المالية وتسعيرها بدقة معقولة، كما ينبغي إدارتها بشكل جيد نسبياً .
- يجب أن يكون النظام المالي في وضع يسمح له بامتصاص الصدمات والمفاجآت المالية والحقيقية.

ربما يكون الشرط الثالث هو الأكثر أهمية، لأن عدم القدرة على امتصاص الصدمات يمكن أن يؤدي إلى دوامة هبوطية تنتشر عبر النظام وتصبح معززة ذاتياً، مما يؤدي إلى أزمة مالية عامة وتعطيل الوساطة المالية على نطاق واسع، نظرياً "يكون النظام المالي في نطاق من الاستقرار كلما كان قادراً على تسهيل أداء الاقتصاد، وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخلياً أو نتيجة لأحداث عكسية كبيرة

[1] كريمي، زينب، مباركي، سمرة، **قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة2003-2017**، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2021، ص 118.

[2] Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, **Measures of financial stability - a review**, Monetary and Economic Dept, Bank for International Settlements. *IFC Bulletin* No.31, 2010, p:365-380

[3] Verlis C. Morris , **Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica**, *Financial Stability Department, Bank of Jamaica*, 2010,p:2-17 .

وغير متوقعة، وينصب التركيز على المرونة في مواجهة الصدمات والقدرة المستمرة على الأداء الفعال للوظيفة الأساسية المتمثلة في التوسط في المدخرات والاستثمار (والاستهلاك) في الاقتصاد الحقيقي.[1]

3.10. طرق قياس الاستقرار المصرفي:

من أهم طرق قياس الاستقرار هي دالة Z–Score الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس استقرار وسلامة البنوك على المستوى الفردي، حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك، ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة الدالة Z–Score، حيث يقصد بالإعسار هنا كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه. وتحسب الدالة كالتالي:

$$\mathrm{Z-Score} = \frac{(k + \mu)}{\sigma\mu}$$

حيث:

Z–Score: دالة قياس الاستقرار

K: نسبة رأس المال مجموع مع الاحتياطات إلى إجمالي الموجودات

μ: يمثل متوسط العائد إلى إجمالي الموجودات.

$\sigma\mu$: الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد.

وتقوم الدالة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة قبل أن تستنزف الأسهم (حقوق الملكية)، ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس، وبهذا فإنه يقيس مدى استقرار البنك ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس، وهكذا فإن قيمة Z–Score المرتفعة تدل على أن البنك يواجه احتمال إفلاس منخفض، حيث أن ارتفاع قيمة الدالة يقابله انخفاض لمخاطر الفشل والإعسار وانخفاض قيمتها وارتفاع في احتمال الإعسار. وقد تم اختيار

[1] الغندور، تغريد، **أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر (دراسة قياسية)**، المجلة الاكاديمية للعلوم الاجتماعية، مجلد 3، العدد 2، 2025، ص 506.

الدالة Z–Score كونها الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس الصلابة المالية لمختلف المؤسسات المالية، ذلك لأنها تركز على مخاطر عدم الملاءة أي لجوء البنك إلى استنزاف رأس المال والاحتياطات.[1]

11.الدراسة التطبيقية واختبار الفرضيات:

تم إجراء هذه الدراسة بالاعتماد على جمع البيانات الخاصة بالمتغيرات المستقلة، ومقارنتها مع ربحية المصرف وذلك على مدار ثمان سنوات بين عامي 2006 و 2021 ، وقد جرى تبويب وتصنيف البيانات ومعالجتها من خلال استخدام حزمة برامج الـ EXCEL و ال SPSS.

سيتم اخضاع فرضيات الدراسة للاختبار باستخدام تحليل الانحدار المتعدد ، وذلك بموجب قاعدة القرار الآتية:

نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة إذا كانت قيمة Sig المحسوبة أصغر من 5%.

باستخدام برنامج SPSS للتحليل الاحصائي قامت الباحثة بدراسة علاقة الارتباط واختبار الفرضية على اعتبار بأن هي المتغير التابع، و السياسة المالية ممثلة بـ (معدل التضخم والضرائب والانفاق العام) هي المتغير المستقل.

وبعد ادخال البيانات تم الحصول على الجداول التالية:

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الضرائب ,التضخم ,الانفاق[b]	.	Enter

[1] غنديرعون، كريمة، **أثر المخاطر الائتمانية على السيولة والاستقرار المصرفي دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)**، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2023، ص 20.

a. Dependent Variable: الاستقرار المصرفي

b. All requested variables entered.

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (2): معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.780[a]	.609	.511	52.29260

a. Predictors: (Constant), الانفاق, الضرائب, التضخم

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (3): معادلة الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	51095.071	3	17031.690	6.228	.009[b]
	Residual	32814.196	12	2734.516		
	Total	83909.267	15			

a. Dependent Variable: الاستقرار

b. Predictors: (Constant), الانفاق, الضرائب, التضخم

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4): معاملات الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	133.761	27.165		4.924	.000
	الانفاق	2.387E-8	.000	.658	2.592	.024
	الضرائب	-1.810E-5	.000	-.042-	-.216-	.832

التضخم	.358	.475	.185	.754	.465

a. Dependent Variable: الاستقرار المصرفي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

ومن أجل تفسير الأثر المشترك والأثر الفردي لكل متغير على الاستقرار المصرفي.
تم الاعتماد على جدول **(Model Summary & ANOVA)** الذي يفسر الفرضية المتعلقة بـ الأثر المشترك للتضخم والضرائب المباشرة وغير المباشرة والإنفاق العام على الاستقرار المصرفي، ودلت مخرجات البرنامج أن:

- (R Square)= 0.609 أي أن 60.9% من التباين في الاستقرار المصرفي يتم تفسيره بواسطة المتغيرات المستقلة الثلاثة مجتمعة. ولها قوة تفسيرية عالية.
- Sig= 0.009 وبالتالي القيمة 0.009 أقل من مستوى الدلالة 0.05=α. هذا يعني أن النموذج ككل دال إحصائياً؛ أي أن المتغيرات الثلاثة لها تأثير مشترك دال على الاستقرار المصرفي.

أما جدول **(Coefficients)** يفسر الفرضيات الفردية (أثر كل متغير على حدة)، مع الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الأخرى، حيث أن :

الجدول رقم (5): تفسير المخرجات

المتغير	معامل بيتا B	قيمة .Sig	القرار والتفسير
الإنفاق العام	2.387E−8	0.024	**دال إحصائياً**. حيث أن قيمة Sig. 0.024<0.05 **والعلاقة طردية** (موجبة). إي أن زيادة الإنفاق العام له تأثير دال إيجابي على الاستقرار المصرفي.
الضرائب	−1.810E−5	0.832	**غير دال إحصائياً**. حيث أن قيمة Sig. 0.832>0.05 **وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية** للضرائب على الاستقرار المصرفي .
التضخم	0.358	0.465	**غير دال إحصائياً**. حيث أن قيمة Sig. 0.465>0.05 **وبالتالي لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية** للتضخم على الاستقرار المصرفي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تم تقدير معادلة الانحدار وفق الصيغة التالية:

$$Y=B0+B1X1+B2X2+B3X3+\epsilon$$

حيث:

- Y: المتغير التابع (الاستقرار المصرفي).
- B0: الثابت (Constant).
- B1,B2,B3: معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة (قيم B).
- X1: الإنفاق العام.
- X2: الضرائب.
- X3: التضخم.
- ϵ: حد الخطأ.

وباستخدام القيم من جدول Coefficients:

- الثابت (B0) = 133.761
- معامل الإنفاق العام (B1) = 2.387E−8
- معامل الضرائب (B2) = −1.810E−5
- معامل التضخم (B3) = 0.358

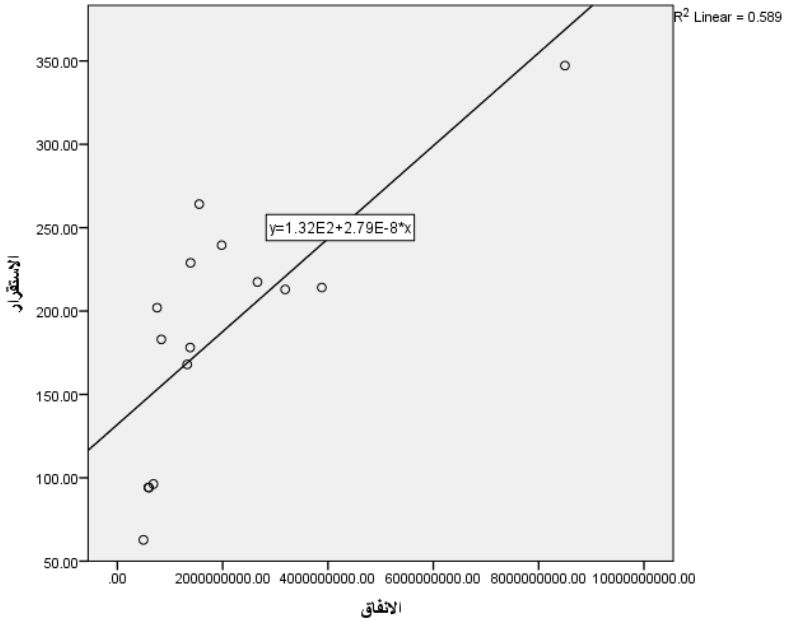
تصبح المعادلة:

الاستقرار

المصرفي=133.761+(82.387E−×الإنفاق)+(−51.810E−×الضرائب)+(0.358×التضخم)+

ϵ

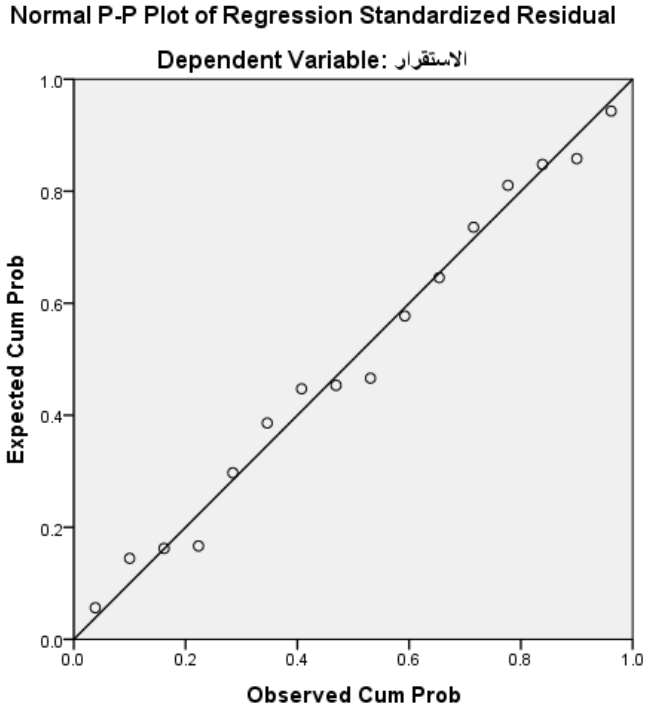
الشكل رقم (1): مخطط الانتشار بين الانفاق العام والاستقرار المصرفي



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

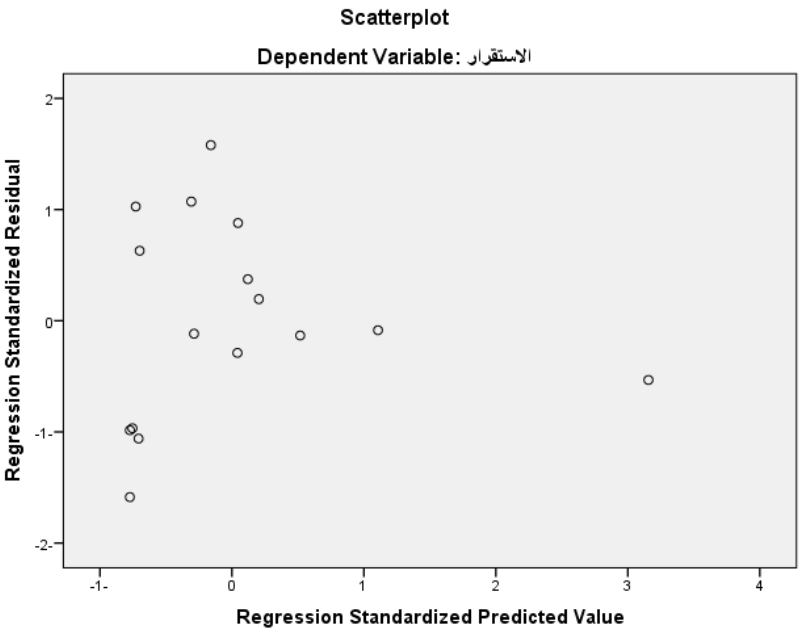
يوضح مخطط الانتشار وجود **علاقة طردية وإيجابية قوية** بين الإنفاق والاستقرار المصرفي. وتشير قيمة $R2$ إلى أن الإنفاق يفسر ما يقارب **58.9%** من التباين في الاستقرار المصرفي. هذا يدعم النتيجة التي توصل إليها تحليل الانحدار الخطي المتعدد بوجود أثر دال وموجب للإنفاق على الاستقرار المصرفي.

الشكل رقم (2): مخطط P–P



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الشكل رقم (3): القيمة المتوقعة المعيارية للانحدار



المصدر: مخرجات برنامج SPSS

لتأكيد صلاحية النموذج، تم فحص افتراض التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام مخطط P–P. يوضح المخطط أن النقاط تتبع الخط القطري بشكل وثيق، مما يشير إلى أن **البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً تقريبياً**. وبالتالي، فإن هذا الافتراض الأساسي للانحدار الخطي المتعدد متحقق.

12. النتائج:

1) أكدت الدراسة الأثر الإيجابي للإنفاق على الاستقرار المصرفي، حيث يمكن تفسير ذلك بأن زيادة الإنفاق (خاصة الحكومي أو الاستثماري) يؤدي إلى نمو النشاط الاقتصادي وزيادة السيولة والثقة في السوق، مما يقلل من مخاطر القروض ويدعم الأداء المصرفي.
2) لتحديد الأهمية النسبية لتأثير المتغيرات، تم استخدام معامل بيتا المعياري (beta)، حيث أظهرت النتائج أن الإنفاق العام (beta = 0.658) هو المتغير الأكثر تأثيراً وأهمية في تفسير الاستقرار المصرفي، يليه التضخم (beta = 0.185) ثم الضرائب (beta = −0.042) كأضعف المتغيرات، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الترتيب ينطبق فقط على القوة

المطلقة، بينما يعتبر الإنفاق هو المتغير الوحيد الذي له أثر دال إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05، مما يؤكد أن التباين في الاستقرار المصرفي يُعزى بشكل أساسي إلى التغيرات في الإنفاق العام.

3) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للضرائب على الاستقرار المصرفي وهذا يعني أن الأداة الانكماشية الرئيسية للسياسة المالية (التي تؤثر نظرياً على الاستثمار والادخار) غير فعالة في التأثير على الاستقرار المصرفي بشكل مباشر. وقد يعود ذلك إلى ارتفاع مستويات التهرب الضريبي إضافة إلى أن النظام الضريبي نفسه غير كافٍ لإحداث صدمة هيكلية مؤثرة في القطاع المصرفي.

4) عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للتضخم على الاستقرار المصرفي، وقد يدل ذلك على أن القطاع المصرفي، وتحديداً بنك بيمو السعودي الفرنسي، قد طور آليات قوية لتحصين نفسه ضد التآكل الناجم عن التضخم (مثل التمويل بالدولار، أو التسعير المزدوج، أو التحوط السريع للأصول والخصوم).

13. المقترحات:

1) يجب على الحكومة (وزارة المالية) اعتبار الإنفاق كأداة مالية رئيسية وفعالة في دعم الاستقرار المصرفي. حيث يوصى بتوجيه الإنفاق العام نحو القطاعات ذات الأثر المضاعف العالي التي تزيد السيولة وتخفض مخاطر القروض المتعثرة للبنوك.

2) نظراً لعدم وجود أثر دال إحصائياً للضرائب، توصي الباحثة بمراجعة النظام الضريبي لضمان عدم إحداثه صدمات سلبية غير مبررة في القطاع المصرفي، مع التركيز على الاستقرار الضريبي بدلاً من التغيير المتكرر، طالما أن الضرائب لا تؤثر بشكل إيجابي أو سلبي جوهري.

3) استخدام معادلة الانحدار المُنشأة في الدراسة كأداة لتقييم سيناريوهات المخاطر، بحيث يمكن التنبؤ بأثر أي تخفيض مقترح في الإنفاق الحكومي على مؤشرات الاستقرار المصرفي.

14. المراجع:

1) آل سميسم، سلام، 2011، السياسة المالية المعاصرة في التاريخ الاقتصادي الإسلامي (دراسة لعصري صدر الإسلام والدولة الأموية)، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى.

2) مزعاش، عبد القادر، 2011، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، جامعة العربي بن مهدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

3) بخيت، حيدر نعمة، فريق جياد مطر،2012، السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة (1970– 2009)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 25، ص: 14–28.

4) الخفاجي، نعمة عباس، الهيتي، صلاح، 2015، تحليل أسس الإدارة العامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية.

5) علاوي، سيماء محسن، 2016، دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العرقي للمدة (1996–2011)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 48، ص: 432–476.

6) علا، فاطمة، نصيرة، عبدالله، 2017، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2016)، جامعة احمد دراية ادرار، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

7) هواري، مغنية، 2017، السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر، جامعة جيلالي ليابس، كلية العلو الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه.

8) حامد، محمود، 2017، اقتصاديات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى.

9) دفاس، عبدالرؤوف، معوش، عيسى، 2019 ، أثر السياسة الالية على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990–2016)، جامعة محمد الصديق بن يحيى، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

10) عمرون، صابرين، 2019، السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي، جامعة محد بو ضياف –المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير.

11) القون، عبدالجبار، 2020، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة (1990–2016)، جامعة زيان عاشور الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه.

12) اسماعيل، رولا، عاقل، سماح، 2021، مصادر تمويل عجز الموازنة وأثرها على النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 1994–2012، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 43 ، العدد 4، ص:125–136.

13) كريمي، زينب، مباركي، سمرة، 2021، قياس وتحليل العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة2003-2017، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ص: 113-134.

14) غنديرعون، كريمة، 2023، أثر المخاطر الائتمانية على السيولة والاستقرار المصرفي دراسة حالة لعينة من البنوك التجارية العاملة بالجزائر خلال الفترة (2012-2021)، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

15) الغندور، تغريد، 2025، أثر تطبيق الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي في مصر (دراسة قياسية)، المجلة الاكاديمية للعلوم الاجتماعية، مجلد 3، العدد 2، ص: 498-519.

16) من الموقع https://cb.gov.sy/index.php?page=show&ex=2&dir=items&lang=

17) القانون رقم: (7) لعام: 2024م. قانون الموازنة العامة.

المراجع باللغة الاجنبية:

1) Blaise Gadanecz and Kaushik Jayaram, 2010, **Measures of financial stability - a review**, Monetary and Economic Dept, Bank for International Settlements. *IFC Bulletin* No.31, P: 365-380.

2) Verlis C. Morris , 2010, **Measuring and Forecasting Financial Stability: The composition of an aggregate financial stability index for Jamaica**, *Financial Stability Department, Bank of Jamaica*.

3) Swamy, Vighneswara, 2014, **Testing the interrelatedness of banking stability measures**. *Journal of Financial Economic Policy*, Vol. 6 No. 1,P:25-45.

4) Agatha Nkem Amadi, Kehinde Adekunle, Alexander Ehimare, Pascal Nwodimmah, 2021, Address: **The Stabilization Effects of Fiscal Policy on Banking System Stability in Nigeria**, Asian Economic and Financial Review, Vol. 11 No. 10, p: 805-815.

أثر سياسات التجارة الخارجية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد السوري

دراسة قياسية للفترة (2010-2024)

أ.د. محمد جمال طقطق[1] د. عثمان نقار[2] رنا محمد علي والي[3]

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على السياسة التجارة الخارجية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي السوري ، وتحديد في ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الصادرات والواردات ومعدل النمو الاقتصادي (مقاس معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي)، وقد تمثلت عينة الدراسة في سلسلة زمنية للمؤشرات الاقتصادية في سورية غطت الفترة الممتدة من عام 2010 إلى عام 2024، وتم استخدام المنهج الوصفي والاعتماد على الأساليب الاحصائية القياسية من خلال نماذج رياضية لتحقيق أهداف الدراسة ولتحليل البيانات وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات ومقترحات، ولاختبار الفرضيات تم الاعتماد على حزمة برامج الـ EXCEL والـ SPSS، باعتبار أن السياسة التجارية (الصادرات والواردات) هي المتغير المستقل ومعدل النمو الاقتصادي هو المتغير التابع، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أظهرت الدراسة القياسية أن الصادرات هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في سوريا خلال فترة الدراسة بأثر معنوي إيجابي، بينما لم يظهر للواردات أثر حقيقي معنوي على النمو، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه الواردات نحو السلع الاستهلاكية أو تأثرها بالعقوبات الاقتصادية وصعوبات التمويل، ومن أهم المقترحات يجب على السياسة التجارية السورية أن تركز في المرحلة القادمة على استراتيجية "تشجيع الصادرات" كأولوية قصوى لانعاش الاقتصاد من حالة الركود، مع ضرورة إعادة هيكلة الواردات لتصبح

[1] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد.
[2] استاذ في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم الاقتصاد
[3] طالبة دراسات عليا (دكتوراه) في جامعة حماة- كلية الاقتصاد- قسم تمويل ومصارف.

أكثر إنتاجية ومرتبطة بشكل مباشر بالقطاعات الزراعية والصناعية لضمان انعكاسها الإيجابي على معدلات النمو المستقبلي.

الكلمات المفتاحية: سياسات التجارة الخارجية، الصادرات، الواردات، النمو الاقتصادي.

The impact of trade policy on economic growth in Syria

An econometric study for the period (2010-2024)

Prof. Dr. Mohamed Gamal Taqtouq[1] Dr. Osman Nakkar[2] Rana Mohammed Ali Wali[3]

Abstract:

This study aimed to identify the role of policy and its impact on Syrian economic growth, and to determine whether there is a statistically significant relationship between mail and imports, as economic growth (the significance of the GDP growth rate) is a key indicator. The analytical study presents a trend series of economic indicators in Syria covering the period from 2010 to 2024. Graphs were used, and standard statistical calculations were performed using mathematical models to analyze and interpret the data, generating findings and recommendations. The hypotheses were tested using Excel and SPSS software. Policy (sources and imports) was considered the independent variable, and economic growth depended on this variable. Among the most important findings is that the standard study indicates no real driver of economic growth in Syria during the study period with a statistically significant positive impact. Furthermore, imports did not show a real, effective correlation with growth. This can be explained by consumption patterns or attributed to economic sanctions and learning difficulties. One of the most important things that Syria

[1] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.
[2] Professor at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.
[3] Master student at the University of Hama - Faculty of Economics - Department of Economics.

must do in the coming phase is to adopt a "stimulation" strategy as a priority to lift the economy out of recession, along with the need to restructure imports to become More productive and directly linked to the agricultural and industrial sectors, and reflecting on the wheel of progress in the future.

Keywords: Trade policy, exports, imports, economic growth.

1. المقدمة:

تُعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق تنميتها الاقتصادية، حيث لم تعد مجرد وسيلة لتبادل السلع والخدمات، بل أصبحت محركاً جوهرياً لنمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال توسيع الأسواق ونقل التكنولوجيا وتحسين كفاءة تخصيص الموارد. وفي ظل العولمة الاقتصادية، باتت السياسة التجارية هي الأداة التي تستخدمها الحكومات لتوجيه دفة الاقتصاد نحو الاستقرار أو النمو عبر تنظيم تدفقات الصادرات والواردات .وتكتسب دراسة العلاقة بين السياسة التجارية والنمو الاقتصادي في سورية أهمية خاصة، نظراً للظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد السوري خلال الفترة (2010–2024). إن جوهر هذه الدراسة يكمن في محاولة تفسير الارتباط بين المتغيرات التجارية (الصادرات والواردات) ومعدلات النمو الاقتصادي، للوقوف على مدى فاعلية السياسة التجارية

السورية في ظل الثورة السورية. فبينما يُفترض نظرياً أن تساهم الصادرات في دفع عجلة النمو، وأن توفر الواردات مستلزمات الإنتاج الضرورية، إلا أن الواقع التطبيقي في سورية يطرح تساؤلات حول مدى معنوية هذا الأثر في ظل الحصار الاقتصادي وانخفاض القوة الشرائية وتذبذب سعر الصرف . بناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة من خلال المنهج القياسي إلى تحليل البيانات التاريخية للفترة الممتدة بين (2010–2024)، وقياس حجم الأثر الحقيقي لكل من الصادرات والواردات على نمو الناتج المحلي، وصولاً إلى وضع رؤية مستقبلية تساهم في رسم سياسة تجارية أكثر مرونة وقادرة على دعم مرحلة التعافي الاقتصادي المنشودة.

2. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة البحث في تراجع النمو الاقتصادي وتذبذب أداء القطاع التجاري ، وبالتالي فإن السؤال الرئيسي للمشكلة هو " ما مدى مساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في سورية؟"

التساؤلات الفرعية:

1) ما هو أثر الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي؟
2) ما هو أثر الواردات في الناتج المحلي الاجمالي؟

3. أهمية البحث:

- **<u>الأهمية العلمية</u>** تتجلى أهمية الدراسة في معرفة العلاقة بين السياسة التجارية المتبعة ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي، حيث تضاعف الاهتمام بالتجارة الخارجية والدور الذي تلعبه في الاقتصاد العالمي، خاصة بعد انتشار وشيوع مفهوم العولمة الذي جعل العالم قرية صغيرة، بالإضافة الى تقديم اطار نظري يربط بين أدوات السياسة التجارية (الصادرات، الواردات) وبين مؤشرات النمو الكلي.
- **<u>الأهمية العملية:</u>** تزويد صناع القرار الاقتصادي في سورية برؤية تحليلية حول نجاح السياسات التجارية الحالية وأثرها على المدى الطويل في الاقتصاد السوري.

4. أهداف البحث:

1) تحديد أثر الصادرات في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.
2) تحديد أثر الواردات في تفسير التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي.

5. فرضيات البحث

1) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للصادرات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.
2) لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للواردات في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

6. نوع ومنهجية البحث:

- نوع البحث: دراسة وصفية تحليلية (Descriptive and Analytical Study).
- المنهج: المنهج الكمي (Quantitative Approach) باستخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد.

7. حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية:** تمتد الدراسة من عام **2010** إلى عام **2024**.
- **الحدود المكانية:** يقتصر التحليل على البيانات المالية في الجمهورية العربية السورية.

8. متغيرات الدراسة:

- **المتغير المستقل:** أدوات السياسة التجارية المتمثلة بـ(الصادرات، الواردات).
- **المتغير التابع:** معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي.

9. الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1) طرفة شريقي، خليل حسيكة، 2018، بعنوان: **(أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980 – 2017))**

سلط هذا البحث الضوء على تجارة الخدمات الدولية والوقوف على واقعها في مستويين: المستوى الأول (عالمياً) معرفة حجمها ونسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي العالمي، والمستوى

الثاني (في سورية) معرفة حجم صادراتها وارداتها من الخدمات، ودراسة وجود أثر معنوي لصادرات وواردات الخدمات السورية على الناتج المحلي الإجمالي السوري خلال الفترة (1980–2010). وتوصل البحث إلى أن تجارة الخدمات السورية قد تطورت بوتيرة جيدة وأفضل من تجارة السلع السورية خلال فترة الدراسة، تمكن ميزان الخدمات السوري منذ عام 2004 من تحقيق فائضا مكنه من تخفيض عجز الحساب الجاري والناتج عن عجز الميزان التجاري (السلعي). وبين البحث وجود ارتباط طردي بين صادرات وواردات الخدمات السورية وبين الناتج المحلي الإجمالي السوري.

2) محمد أمين الشيخ، 2024، بعنوان: **(أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة 1970 – 2022) .**

هدف البحث إلى دراسة أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 ( ) 2022 –، من خلال تقدير العلاقة باستعمال منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة ARDL ( )، بين المتغيرات المستقلة ممثلة في كل من الانفتاح التجاري ، المعروض النقدي، الانفاق الحكومي، رأس المال الثابت، العمل وسعر النفط، والنمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع.

وقد خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي وجميع المتغيرات المستقلة المستعملة، ما عدى الانفتاح التجاري الذي كانت علاقته بالنمو الاقتصادي طردية في الأجل القصير وعكسية في الأجل الطويل.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

1) Elsie Odame Amoah, Nana Ama Prempeh, Mabel Addai, 2018, Address: **The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Ghana and Nigeria**.

(أثر انفتاح التجارة على النمو الاقتصادي دراسة حالة غانا ونيجيريا)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة طويلة الأجل بين انفتاح التجارة والنمو الاقتصادي في غانا ونيجيريا خلال الفترة من 1980 إلى 2016. وقد أُضيفت متغيرات الاستثمار وأسعار الصرف والتضخم. ولاختبار استقرار البيانات، استُخدمت اختبارات ديكي–فولر المُعدّلة (ADF) (ديكي وفولر، 1981)، وفيليبس وبيرون (1988)، واختبار DF–GLS المُقترح من قِبل إليوت وروثنبرغ وستوك (1996). كما استُخدم نموذج الانحدار الذاتي ذو الفترات الموزعة (ARDL) لدراسة العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات في كلا البلدين. وأظهرت النتائج أيضًا أن لانفتاح التجارة تأثيرًا إيجابيًا على النمو الاقتصادي، وهو تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1% في غانا، بينما في نيجيريا، يكون لانفتاح التجارة تأثير سلبي، ولكنه غير ذي دلالة إحصائية. وتُشير هذه النتائج إلى ضرورة تطبيق سياسات مختلفة في كل من البلدين.

2) Moyo, Clement and Kolisi, Nwabisa and Khobai, Hlalefang, 2017, Address: **The relationship between trade openness and economic growth: The case of Ghana and Nigeria**

(العلاقة بين انفتاح التجارة والنمو الاقتصادي: حالة غانا ونيجيريا)

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد آثار انفتاح التجارة على النمو الاقتصادي في غانا ونيجيريا باستخدام بيانات لوحة من عام 1998 إلى عام 2017. تعتبر هذه الدراسة انفتاح التجارة، والتضخم، وسعر الصرف الحقيقي، والاستثمار متغيرات مستقلة بينما يعتبر النمو الاقتصادي متغيرًا تابعًا. استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى المجمعة (OLS)، والتأثيرات الثابتة، والتأثيرات العشوائية، واختبار هاوسمان مع بيانات اللوحة للوصول إلى النتائج. أُجري اختبار هاوسمان لتحديد النموذج الأنسب للدراسة. تشير النتائج إلى أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأنسب للدراسة. تُظهر النتائج أن انفتاح

التجارة وسعر الصرف الحقيقي يؤثران بشكل إيجابي ودال إحصائيًا على النمو الاقتصادي باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية. في المقابل، يكون للتضخم والاستثمار تأثير غير دال إحصائيًا على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج التأثيرات العشوائية. أشارت الدراسة إلى عدم وجود تباين في التباين، وأيضًا عدم وجود ارتباط ذاتي في البيانات. لذا، يُوصى بأن تقوم حكومات هذه الدول بتنفيذ تدابير وسياسات لإدارة سعر الصرف الحقيقي وتأثيرات التجارة لحماية النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالتضخم، يمكن لحكومات هذه الدول اتخاذ تدابير لكبح جماحه والسيطرة عليه، إذ أن ارتفاع التضخم له آثار سلبية على النمو الاقتصادي.

10. التعقيب على الدراسات السابقة:

أولاً: أوجه التشابه:

1) الهدف العام للبحث: تتفق الدراسة الحالية مع دراسة (الشيخ، 2024)، ودراسة (Amoah et al., 2018)، ودراسة (Moyo et al., 2017) في السعي نحو تحديد وفحص طبيعة الأثر المتبادل بين مؤشرات السياسة والتجارة الخارجية وبين معدلات النمو الاقتصادي كمتغير تابع.
2) الاعتماد على المنهج الكمي القياسي: تشترك الدراسة الحالية مع كافة الدراسات السابقة المذكورة في استخدام الأساليب الإحصائية والقياسية المتطورة برمجياً لمعالجة البيانات واختبار الفرضيات، بعيداً عن الطرح النظري المجرد.
3) طبيعة العلاقة الطردية للصادرات: تتشابه النتيجة الرئيسية للدراسة الحالية (معنوية وأثر الصادرات الإيجابي) مع ما توصلت إليه دراسة (شريقي وحسيكة، 2018) في سورية، ودراسة غانا عند (Amoah et al., 2018) و(Moyo et al., 2017) من حيث كون الصادرات محركاً دافعاً للنمو.

ثانياً: أوجه الاختلاف:

1) عينة الدراسة: تميزت الدراسة الحالية باختيار عينة زمنية بالغة الحساسية والتعقيد في التاريخ الاقتصادي السوري المعاصر (2010–2024). هذا النطاق يختلف جوهرياً عن دراسة (شريقي وحسيكة، 2018) التي ركزت على تجارة الخدمات في فترة استقرار نسبي ممتدة (1980–2017)، وعن الدراسات الأجنبية المطبقة على اقتصادات إفريقية مستقرة كغانا ونيجيريا.
2) طبيعة المتغيرات المستقلة: ركزت هذه الدراسة على البنية السلعية الكلية لأدوات السياسة التجارية (إجمالي الصادرات والواردات السلعية)، بينما ركزت دراسة (شريقي وحسيكة، 2018) على قطاع الخدمات تحديداً، وانصرفت دراسة (الشيخ، 2024) والدراسات الأجنبية لتبني مفهوم "الانفتاح التجاري الكلي مضافاً إليه متغيرات نقدية كالتضخم وسعر الصرف.
3) النموذج القياسي المستخدم: استخدمت الدراسة الحالية نموذج الانحدار الخطي المتعدد عبر المربعات الصغرى باستخدام حزمتيSPSS وExcel، بينما اتجهت الدراسات المقارنة الحديثة مثل (الشيخ، 2024) و(Amoah et al., 2018) نحو استخدام نماذج أكثر تعقيداً مثل منهجية الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) الملائمة للسلاسل الزمنية الطويلة جداً.

11.الاطار النظري للبحث:

11-1- مفهوم السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية بأنها مجموعة من التدابير والإجراءات التي تتخذها الدولة للتدخل في تيار التجارة الخارجية، سواء بهدف حماية الاقتصاد الوطني أو لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محددة. وهي تمثل الإطار الذي ينظم علاقة الدولة التجارية مع بقية العالم.[1]

[1] كمال، نبيل؛ وعبد القادر، محمد **الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة**. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 158.

ويتم تعريفها أيضاً من خلال الوسائل التي تستخدمها الحكومة للتأثير على حجم الصادرات والواردات. وتتوزع هذه الأدوات بين ضرائب استيراد (تعريفات جمركية)، وحصص كمية، ودعم مباشر أو غير مباشر للمصدرين.[1]

كما تنقسم السياسة التجارية تاريخياً إلى اتجاهين رئيسيين: "سياسة حرية التجارة" التي تدعو إلى إلغاء القيود، و"سياسة الحماية التجارية" التي تسعى لفرض قيود على الواردات. في الدول النامية، غالباً ما تتخذ شكل استراتيجيات "إحلال الواردات" أو "تشجيع الصادرات".[2]

11-2- أهداف السياسة التجارية

تهدف السياسات التجارية بشكل أساسي إلى معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وحماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادة الطلب الخارجي على السلع الوطنية (الصادرات).[3]

بالاضافة إلى حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح الفلاحين أو المنتجين لسلع معينة تعتبر ضرورية أو أساسية في الدول، وإعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة ، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك باستخدام إجراءات معينة من خلال التحكم في أسعار الصرف والرقابة على العملة الأجنبية.[4]

11-3- أدوات السياسة التجارية:

[1] Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. **International Economics: Theory and Policy**, Pearson , (12th ed.), 2022, p. 216.

[2] جربوع، يوسف ، **التجارة الدولية مدخل نظري وتطبيقي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص 112.

[3] Todaro, M. P., & Smith, S. C. **Economic Development** , Pearson, (13th ed.), 2020 , p. 610.

[4] الحاج عربي، منصوري، **تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية "دراسة حالة لمجموعة من الدول النامية للفترة الممتدة من 2000-2018"**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي، الجزائر، 2022، ص 64.

تلجأ الدولة لتحقيق أهداف السياسات التجارية المستعملة لاستخدام عدة أدوات وقد قسمها الاقتصاديون إلى القيود الجمركية التعريفية والقيود الجمركية غير التعريفية و يمكن تقسيمها إلى أدوات سعرية وأدوات كمية، وأخرى فنية . بحيث يمكنها التأثير على التجارية الخارجية للبلد، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

11-3-1- الأدوات السعرية:

يظهر تأثير هذا النوع من الأدوات على اسعار الصادرات والواردات ومن أهمها:

1) السياسة الجمركية:

حيث تعرف الرسوم الجمركية بأنها ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك والتداول، تفرض على السلع عبر الحدود الجمركية سواء دخولاً للدولة أو خروجاً منها.[1]

2) الإعانات:

هي أحد أدوات السياسة التجارية وهي كافة الأساليب المساعدة التي تقدمها الدولة للمنتج الوطني يكون الغرض منها تشجيع المصدرين المحليين على مزاولة نشاطهم في الأسواق العالمية، وتدعيم مركزهم التنافسي سواء من الناحية الكمية أو الكيفية أو الخدمات المقدمة . والواقع أن الإعانات عكس الرسم فالرسم يدفعه المنتجون أو التجار للدولة أما الإعانات فتدفعها الدولة للمنتجين أو التجار.[2]

3) أسلوب الإغراق:

[1] عدائكة، أسماء، بوزيد، السايح، **السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010-2016**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، 2018 ، ص 262.

[2] بوخميس، رميساء، **تطور أدوات السياسة التجارية و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2018-2000**، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021، ص 13.

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأسعار السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن السعر الداخلي للسلعة مضافاً إليه نفقات النقل

وتهدف سياسة الإغراق إلى السيطرة على السوق الخارجية والاستفادة من الانتاج الكبير، والتخلص من المخزون الراكد من البضاعة، إلى جانب الرغبة في التخلص من السلع القديمة المنتجة بتكنولوجيا سابقة، حتى تصبح السوق قادرة على استيعاب السلع الجديدة المندمج فيها أحداث أنواع التكنولوجيا الجديدة. [1]

4) تخفيض سعر الصرف:

يقصد بتخفيض سعر الصرف كل انخفاض تقوم به الدولة عمداً في قيمة الوحدة النقدية الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهراً قانونياً أو فعلياً في نسبة الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ، و تخفيض سعر الصرف بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأثمان المحلية مقومة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات و رفع الأثمان الخارجية مقومة بالعملة الوطنية.[2]

11-3-2- الأدوات الكمية (المباشرة):

تُعرف الأدوات الكمية (أو المباشرة) للسياسة التجارية بأنها القيود غير السعرية التي تفرضها الحكومة للتحكم المباشر في كمية أو قيمة السلع المتبادلة مع الخارج، وهي تختلف عن الأدوات السعرية (مثل التعريفة الجمركية) في أنها تضع سقفاً مادياً محدداً للتجارة، ومن هذه الأدوات:

[1] مولحسان، آيات الله، **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر –باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص 32.
[2] شتاتحة، عمر، **تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2012**، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015، ص 19-20.

1) حصص الاستيراد: تُعد الأداة الأكثر شيوعاً، وهي قيد مباشر تفرضه الحكومة على الحد الأقصى لكمية السلع التي يُسمح باستيرادها خلال فترة زمنية محددة. تهدف هذه الأداة إلى حماية الإنتاج المحلي من المنافسة الأجنبية بشكل حاسم لا تستطيع التعريفة الجمركية تحقيقه دائماً.[1]
2) تراخيص الاستيراد: هي أداة تنظيمية تتطلب حصول المستورد على إذن رسمي من السلطات المختصة قبل استقدام السلعة. تُستخدم هذه التراخيص كوسيلة لتنفيذ نظام الحصص، أو للتحكم في تخصيص القطع الأجنبي المتاح للاستيراد، وهو أمر بالغ الأهمية في الاقتصادات التي تعاني من نقص العملات الصعبة.[2]
3) القيود التطوعية على الصادرات: هي اتفاقية تتم بين الدولة المستوردة والدولة المصدرة، تلتزم بموجبها الدولة المصدرة بالحد من كمية صادراتها من سلعة معينة طوعاً.[3]
4) الحظر التجاري : يمثل أقصى درجات القيود الكمية المباشرة، حيث يتم منع التجارة (استيراداً أو تصديراً) في سلع معينة أو مع دول محددة بشكل كامل. غالباً ما يُتخذ هذا الإجراء لأسباب سياسية أو أمنية، ويؤثر بشكل جذري على مسارات النمو الاقتصادي.[4]

11-4- واقع السياسة التجارية في سوريا:

انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات لعام 2010 قبل الثورة ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الضرائب الجمركية المنخفضة المشجعة للاستيراد، والمرافقة لموجة الانفتاح الاقتصادي التي مرت بها البلاد، وما صاحبها من زيادة في الطلب على السلع الوسيطة والرأسمالية إضافةً إلى ارتفاع

[1] كمال، نبيل؛ عبد القادر، محمد، **الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018، ص 198.

[2] جربوع، يوسف ، **التجارة الدولية: مدخل نظري وتطبيقي**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014، ص 124.

[3] Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. **International Economics: Theory and Policy**, (12th ed.). Pearson, 2022, p. 235.

[4] كمال، نبيل؛ عبد القادر، محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 205.

الواردات الأخرى لا سيما (السيارات والسلع الكمالية) مع تخفيض قيود التجارة الخارجية، كما ساهم أيضاً في زيادة العجز في الميزان التجاري السوري ارتفاع الواردات النفطية وضعف أداء القطاع التصديري والسماح باستيراد المئات من المواد والسلع الرئيسة، وخاصةً من دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وإعفاؤها من الموافقات المسبقة والرسم القنصلي وتخفيض عمولات مؤسسة التجارة الخارجية (مع الدول العربية)، بالإضافة إلى فك الارتباط بين الاستيراد والتصدير، و الغاء العمل بنظام تسديد قيم المستوردات من القطع الناجم عن التصدير

مع بداية الثورة السورية وإهمال السياسات الاقتصادية وانتشار الفساد الإداري وتشديد العقوبات الاقتصادية على النظام البائد استمر العجز في الميزان التجاري إلى مستويات كبيرة، وهذا العجز ناجم عن التراجع الكبير لحدي التبادل التجاري وتقلص التجارة الخارجية الكلية لسورية. [1]

وتجد الباحثة أن سورية اعتمدت قبل عام 2011 على سياسة الانفتاح التجاري ، والاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال توقيع اتفاقيات تجارية (مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) ، وهدفت هذه السياسة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية وزيادة القدرة التنافسية للصادرات السورية، ونتيجة لنقص الاحتياطيات الأجنبية والعقوبات الاقتصادية، تحولت السياسة التجارية السورية بعد عام 2011 نحو "ترشيد الاستيراد". حيث تعتمد هذه السياسة على حصر الاستيراد بالسلع الأساسية (المواد الغذائية، الأدوية، المشتقات النفطية) والمواد الأولية اللازمة للصناعة، مع منع استيراد السلع الكمالية والسلع التي لها بديل محلي.

حيث أنه على خلفية تراجع الإنتاج تراجعت قيمة الصادرات الخارجية للنظام السوري بعد 2012 بشكل كبير حيث كانت تقارب 15 مليار دولار سنويا قبل عام 2011 ثم بدأت بالتراجع لتصل إلى أقل من 4 مليار دولار عام 2014 و هي الفترة التي تراجع الإنتاج فيها، وساهم بذلك قطع العلاقات مع النظام البائد، وفي عام 2018 ،عادت التجارة للتحسن بشكل جزئي ، ويبدو أن زيادة

[1] راميا الجبيلي، محمد معد سليمان، علي عدنان دالي، **دراسة قياسية لتطور حجم التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة (2000-2019)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، الجلد 45، العدد 5، 517- 539، ص 523.

الإنتاج الناجم عن الاستقرار في بعض المناطق السورية ساهم في هذه الزيادة. ثم بدأت التجارة بالانخفاض من جديد عام 2019 ، حيث بدأت الدول تتخوف فعليا من علاقات متينة مع النظام البائد بسبب تشديد العقوبات عليه خاصة من قبلً الولايات المتحدة الأمريكية .وساهم فايروس كورونا بزيادة الصادرات السورية وليس العكس، تلبية لرغبة دول الخليج باستيراد المواد الزراعية ، رغم ادعاءات النظام البائد بأن الاقتصاد بدأ يتحسن إلا أن ذلك كان يفترض أن ينعكس على الوضع المعيشي أو التصدير، وفي الحالتين لا تدل المؤشرات فعليا على هذا التحسن، فالتجارة بين الشمال السوري وتركيا تشكل نسبة كبيرة من إجمالي التجارة وهي بالمجمل تجارة مواد غذائية أولية والصادرات من سورية هي سلع أولية، كما أن التجارة من مناطق الإدارة الذاتية هي مواد أولية كذلك لا تخضع للتصنيع غالبا وفي مناطق النظام تعد الصادرات الرئيسية هي سلع غذائية أولية إضافة لبعض المنظفات والألبسة.

كما أن قيمة واردات سورية السنوية كانت تفوق 30 مليار دولار، ومع عام 2012 يلاحظ أنها انخفضت بشدة ما يعني أن المطلوب من القطع الأجنبي أكبر من الوارد وبالتالي هناك عجز واضح في القدرة على تأمين القطع الأجنبي للواردات السلعية.

ونجد أن العلاقة التجارية للدول العربية لم تتطور مع النظام السوري البائد في السنوات الأخيرة باستثناء الإمارات التي حافظت على العلاقات ، لكن بدا أنها تتخوف من العقوبات الغربية. كذلك، و رغم التركيز الكبير للنظام على السوق السعودي إلا أن حجم التجارة بقي منخفضاً ، فيما حافظتّ تركيا على علاقاتها التجارية مع سورية من خلال المناطق الواقعة خارج منطقة النظام البائد، وبقي لبنان بعلاقات متذبذبة، حسب الظروف الاقتصادية والسياسية، وفيما كان من المتوقع أن ترتفع تجارة الأردن إلا أن ذلك لم يحصل لأسباب تتعلق بوضع الجنوب والمخدرات التي يتم تهريبها بشحنات بشكل رئيسي.

استمرت دولة الأمارت كمنفذ تجاري مهما للنظام ولعبت دوراً في تأمين وصول البضائع والقطع الأجنبي. له عن طريق التجار السوريين الموجودين فيها، ويبدو أن هذا الدور لم ينقطع رغم أن الإمارات أعلنت في البداية قطع العلاقات الثنائية مع النظام.[1]

وبذلك نجد أن العقوبات الاقتصادية الدولية (الأوروبية والأمريكية) أدت إلى تغيير جذري في وجهة التجارة السورية؛ حيث تخلت السياسة التجارية عن الشركاء التقليديين في الاتحاد الأوروبي، واتجهت نحو تعزيز الروابط التجارية مع دول "الشرق" مثل الصين، روسيا، وإيران، بالإضافة إلى الحفاظ على علاقات تجارية مع بعض الدول الإقليمية.[2]

وبالتالي تعتبر "إجازة الاستيراد" الأداة الأكثر فاعلية في السياسة التجارية السورية الحالية، حيث تُستخدم للتحكم الكمي والنوعي في السلع الداخلة إلى القطر، وهي وسيلة إدارية تضمن عدم استنزاف القطع الأجنبي إلا في القنوات الإنتاجية أو المعيشية الضرورية.[3]

وبذلك تجد الباحثة أن السياسة التجارية في سورية خلال الفترة التي حددتها (2010–2024) مرت بمرحلتين متناقضتين تماماً؛ حيث بدأت بالانفتاح التجاري الواسع ثم انتقلت قسراً نحو سياسة "الحماية والترشيد" نتيجة الظروف السياسية والاقتصادية.

11–5– مفهوم النمو الاقتصادي:

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى لها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب، وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية المبذولة في المجتمع، إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد من مؤشرات رخائها.

[1] تركاوي، خالد، التجارة الخارجية للنظام السوري بعد عام 2011، جسور للدراسات، تقرير تحليلي، 2022
[2] Sumru Altug , Majdy Barakat, **Syria at the Crossroads of Trade and Geopolitics: Bilateral Trade Ties**, Research Report ,2023, p.16.
[3] تقرير المصرف المركزي السوري (2021). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020.

ويقصد بالنمو الاقتصادي تحقيق زيادة في الإنتاج الكلي من السلع والخدمات مع مرور الوقت، ومن شأن هذه الزيادة تعزيز التوظيف والدخل لأفراد ومؤسسات المجتمع، ويتجسد النمو الاقتصادي الحقيقي من خلال زيادة المؤشرات الاقتصادية الكلية. أو هو الزيادة في الناتج الإجمالي لذلك البلد خلال مدة معينة، أي أنه يتعلق بالزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، بما يضمن تحقيق معدل نمو مرتفع لمتوسط الدخل الحقيقي للفرد خلال فترة محددة من الزمن.[1]

11-6- أهمية دراسة النمو الاقتصادي:

لدراسة النمو الاقتصادي أهمية بالغة ودلالات اقتصادية كبيرة منها : [2]

- يعتبر معدل النمو الاقتصادي معياراً للمقارنة على المستوى الدولي للإنجازات الاقتصادية لأي بلد ومقارنته بالدول الأخرى، بالإضافة لدلالته على مستوى التنويع الاقتصادي، وما إذا كان المجتمع يحقق هذا النمو من خلال التنويع الاقتصادي أم من خلال الاعتماد على مورد اقتصادي واحد.
- يتيح النمو الاقتصادي دراسة وتفسير ظاهرة الاختلافات والتباينات بين معدلات النمو لمختلف الدول تقييم أنماط النمو التي تتبعها من حيث تباعدها أو تقاربها.
- يعد النمو الاقتصادي أحد معايير قياس كفاءة النظام الاقتصادي (الأداء الاقتصادي الكلي)، باعتباره أحد محددات الاستقرار الاقتصادي الذي يعتبر من أهم معايير تقييم كفاءة النظام الاقتصادي لأي مجتمع .
- يمثل النمو الاقتصادي أحد المتغيرات الحاسمة الدالة على مستوى استدامة التنمية البشرية، لما له من صلة وثيقة بمستوى الدخل الفردي، ومنه الرعاية الصحية، المستوى التعليمي، معدل توقع

1 أمين الشيخ، محمد، **أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2022)**، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2024، ص24.

2 الأفندي ، محمد أحمد ، **النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018، ص. 247 - 245 .

العمر، ... وغيرها من المؤشرات المرتبطة بقياس مستوى التنمية البشرية المستدامة والسعادة الإنسانية .

- يعتبر النمو الاقتصادي أحد محددات التنمية الاقتصادية الشاملة، فهو يدرس العوامل الاقتصادية ذات الصلة بالتأثير على التنمية الاقتصادية ومستوى دلالة تلك العوامل على مستوى الرفاه للإنسان والمجتمع .
- يعكس النمو الاقتصادي مستوى كفاءة وفعالية إدارة موارد المجتمع في تخصيص موارده بين الاستهلاك والادخار، وما إذا كان المجتمع قادر على تحقيق الادخار اللازم لتمويل التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق النمو الاقتصادي.

11-7- قياس النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي أحد أهم المواضيع المرتبطة بالتقدم الاقتصادي فهو أحد المقاييس الهامة التي يقوم الأداء التنموي على أساسها، فهو عبارة عن التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعد من المؤشرات التي تعبر عن قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال مدة زمنية معينة غالباً تكون سنة، مضافاً إليها الفارق بين عوائد الانتاج في الداخل ومن الخارج ، فيتشكل منها الناتج القومي الإجمالي.

ويعد من أكثر المؤشرات شمولاً وأنسبها لقياس انتاجية الدولة من السلع والخدمات النهائية وله استخدامات عديدة من أهمها قياس مجمل الأداء الاقتصادي لأي بلد ويقاس بإحدى وسيلتين هما قياس الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية في السوق أو قياس الناتج المحلي الحقيقي عن طريق ثبات الأسعار ومدى تغيرها وهو جزء لا يتجزأ من الدخل القومي والحسابات القومية التي تتيح الفرصة أمام صانعي السياسات الاقتصادية من تحديد ما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة من الانكماش أو التوسع.[1]

12. التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

تم تعريف المتغيرات بما يلي:

Growth: معدل نمو الناتج المحلي (المتغير التابع)

[1] الشمري، مايح، الشامي، حسين، **الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق**، دار غيداء للطباعة والنشر، الأردن، 2019، ص 120 -121.

Exports:الصادرات.

Imports: الواردات.

12-1- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

يهدف هذا القسم إلى تقديم لمحة عن الخصائص الأساسية لبيانات السلاسل الزمنية المُستخدمة في البحث (2010-2024).

الجدول رقم (1): جدول الارتباطات

Correlations

		Growth	lnExports	lnImports
Growth	Pearson Correlation	1	.699**	.397
	Sig. (2-tailed)		.004	.142
	N	15	15	15
lnExports	Pearson Correlation	.699**	1	.599*
	Sig. (2-tailed)	.004		.018
	N	15	15	15
lnImports	Pearson Correlation	.397	.599*	1
	Sig. (2-tailed)	.142	.018	
	N	15	15	15

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (2): معامل الارتباط ومعامل التحديد

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	.699[a]	.489	.404	7.49706	1.439

a. Predictors: (Constant), lnImports, lnExports

b. Dependent Variable: Growth

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (3): معادلة الانحدار

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	644.925	2	322.463	5.737	.018[b]
	Residual	674.471	12	56.206		
	Total	1319.396	14			

a. Dependent Variable: Growth

b. Predictors: (Constant), lnImports, lnExports

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (4): معاملات الانحدار

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	-51.532-	23.720		-2.173-	.051
	lnExports	7.607	2.729	.718	2.787	.016
	lnImports	-.494-	3.920	-.032-	-.126-	.902

a. Dependent Variable: Growth

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

الجدول رقم (5): معادلة الانحدار

Residuals Statistics[a]

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	-15.4120	7.6672	-4.1600	6.78720	15
Residual	-12.42902	11.71135	.00000	6.94093	15
Std. Predicted Value	-1.658-	1.743	.000	1.000	15

Std. Residual	-1.658-	1.562	.000	.926	15

a. Dependent Variable: Growth

المصدر: مخرجات برنامج SPSS

يقيس جدول الارتباطات (Correlations) قوة العلاقة الثنائية قبل دمجها في النموذج:

- العلاقة بين النمو والصادرات (lnExports) بلغت 0.699، وهي علاقة طردية قوية ومعنوية جداً إحصائياً (Sig = 0.004)، مما يعني أن الصادرات محرك أساسي للنمو في سوريا.
- العلاقة بين النمو والواردات (lnImports) بلغت 0.397، وهي علاقة طردية متوسطة ولكنها غير معنوية إحصائياً في هذا الجدول (Sig = 0.142) لأنها أكبر من 0.05.

ومن جدول (**Model Summary**) نجد أن معامل التحديد (R Square) قيمته 0.489. وهذا يعني أن الصادرات والواردات مجتمعة تفسير 48.9% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي السوري، بينما تعود النسبة المتبقية لعوامل أخرى (عوامل سياسية، استثمار، إلخ)".

كما بلغت قيمة Durbin–Watson = 1.439 أي أنها تقع في المنطقة الرمادية وبالتالي لا يوجد مشكلة في الارتباط الذاتي.

ونجد اختبار ديربن واتسون (**Durbin–Watson**): قيمته 1.439. وهي قيمة مقبولة (قريبة من 2)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي خطيرة في السلسلة الزمنية.

وبالاعتماد على جدول(**ANOVA**) قيمة الدلالة Sig = 0.018. بما أنها أقل من 0.05، فهذا يعني أن النموذج معنوي وصالح للتنبؤ بالنمو الاقتصادي السوري من خلال الصادرات والواردات.

أما جدول **(Coefficients)** يفسر الفرضيات الفردية (أثر كل متغير على حدة)، مع الأخذ في الاعتبار تأثير المتغيرات الأخرى، حيث أن :

- المعامل B = 7.607. أي أن زيادة الصادرات السورية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بمقدار 7.6 % وحدة"، وبما أن Sig = 0.016. أقل من 0.05، فإن أثر الصادرات إيجابي ومعنوي إحصائياً.

- وتبلغ قيمة Sig= 0.902. وبما أنها أكبر بكثير من 0.05، فإن أثر الواردات في سوريا غير معنوي إحصائياً خلال هذه الفترة، أي أنها لا تسهم بوضوح في تحفيز النمو.

13 . النتائج:

1) أظهرت الدراسة القياسية أن الصادرات هي المحرك الحقيقي للنمو الاقتصادي في سوريا خلال الفترة (2010–2024) بأثر معنوي إيجابي، بينما لم يظهر للواردات أثر حقيقي معنوي على النمو، وهو ما يمكن تفسيره بتوجه الواردات نحو السلع الاستهلاكية أو تأثرها بالعقوبات الاقتصادية وصعوبات التمويل.
2) أظهرت نتائج اختبار ANOVA أن النموذج بمجمله معنوي إحصائياً، و أن المتغيرات المستقلة (الصادرات والواردات) تفسر ما يقارب 49% من التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي السوري خلال فترة الدراسة، بينما تُعزى النسبة المتبقية لعوامل اقتصادية وسياسية أخرى خارج نطاق النموذج.
3) تشير النتائج إلى وجود أثر إيجابي ومعنوي للصادرات في النمو الاقتصادي؛ أي إن زيادة الصادرات السورية بنسبة 1% تؤدي إلى تحسن في معدل النمو الاقتصادي بمقدار 7.6 وحدة. وهذا يؤكد صحة الفرضية القائلة بأن الصادرات تعتبر محركاً أساسياً للنمو في سورية، حتى في ظل الظروف الاستثنائية، لما توفره من قطع أجنبي وتنشيط للقطاعات الإنتاجية.
4) على النقيض من الصادرات، أظهر التحليل أن الواردات ليس لها أثر معنوي في النمو الاقتصادي السوري خلال فترة الدراسة، حيث يعود غياب الأثر المعنوي للواردات إلى هيكلية المستوردات السورية خلال الثورة السورية، حيث تركزت معظمها في السلع الاستهلاكية والمشتقات النفطية لتعويض النقص المحلي، بدلاً من السلع الرأسمالية والآلات التي تحفز النمو الطويل الأمد. كما أن سياسات "ترشيد الاستيراد" والعقوبات الاقتصادية أدت إلى تذبذب أداء هذا المتغير وفقدانه للفاعلية التنموية.

14.المقترحات

1) تؤكد الدراسة أن السياسة التجارية السورية يجب أن تركز في المرحلة القادمة على استراتيجية "تشجيع الصادرات" كأولوية قصوى لانتشال الاقتصاد من حالة الركود، مع ضرورة إعادة هيكلة الواردات لتصبح أكثر إنتاجية ومرتبطة بشكل مباشر بالقطاعات الزراعية والصناعية لضمان انعكاسها الإيجابي على معدلات النمو المستقبلي.
2) بما أن الصادرات أظهرت أثراً إيجابياً ومعنوياً قوياً، يجب على الحكومة توجيه الدعم المباشر للقطاعات التصديرية ذات الميزة التنافسية (مثل المنتجات الزراعية والمنسوجات)، وتسهيل إجراءات شحنها لضمان تدفق القطع الأجنبي وتحفيز الناتج المحلي.
3) نظراً لعدم معنوية أثر الواردات في النموذج، يوصى بضرورة تحويل وجهة المستوردات من السلع الاستهلاكية الجاهزة إلى السلع الرأسمالية والوسيطة (آلات، خطوط إنتاج، مواد أولية)، لضمان أن كل دولار يُنفق على الاستيراد يسهم في زيادة الطاقة الإنتاجية المحلية.
4) العمل على تقليل الاعتماد على الواردات التي تستنزف ميزان المدفوعات دون إضافة قيمة للنمو، وذلك من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تنتج بدائل محلية للسلع المستوردة.
5) تعزيز الاتفاقيات التجارية مع الدول الصديقة والشركاء الإقليميين لفتح أسواق جديدة للصادرات السورية، مما يقلل من أثر الصدمات الخارجية التي ظهرت في النموذج الإحصائي.

15. المراجع:

15-1- المراجع العربية:

1) مولحسان، آيات الله، المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر –باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011
2) جربوع، يوسف ، التجارة الدولية: مدخل نظري وتطبيقي، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014
3) جربوع، يوسف ، التجارة الدولية مدخل نظري وتطبيقي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2014

4) شتاتحة، عمر، تأثير السياسة التجارية على توازن ميزان المدفوعات في الدول النامية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990–2012، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة–الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2015

5) كمال، نبيل؛ وعبد القادر، محمد الاقتصاد الدولي النظرية والسياسة. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018

6) عدائكة، أسماء، بوزيد، السايح، السياسة التجارية وعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات مجلس دول التعاون الخليجي أنموذجا 2010–2016، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة "جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد 4، 2018

7) كمال، نبيل؛ عبد القادر، محمد، الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2018

8) الأفندي ، محمد أحمد ، النظرية الاقتصادية الكلية والسياسة الاقتصادية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، 2018

9) الشمري، مايح، الشامي، حسين، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، دار غيداء للطباعة والنشر، الأردن، 2019

10) راميا الجبيلي، محمد معد سليمان، علي عدنان دالي، دراسة قياسية لتطور حجم التجارة الخارجية في سورية خلال الفترة (2000–2019)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 2019، الجلد 45، العدد 5، 517– 539

11)شريقي، طرفة، حسيكة، خليل، أثر صادرات وواردات الخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في سورية (1980 – 2017)، مجلة جامعة تشرين ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 42، العدد 2، 2020، ص 47–67

12) بوخميس، رميساء، تطور أدوات السياسة التجارية و أثرها على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2018–2000، رسالة ماجستير، جامعة محمد الصديق بن يحي –جيجل–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2021

13) تقرير المصرف المركزي السوري (2021). التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2020.

14) الحاج عربي، منصوري، تحليل أثر السياسات الاقتصادية على ميزان المدفوعات في الدول النامية "دراسة حالة لمجموعة من الدول النامية للفترة الممتدة من 2000-2018"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي، الجزائر، 2022
15) تركاوي، خالد، التجارة الخارجية للنظام السوري بعد عام 2011، جسور للدراسات، تقرير تحليلي، 2022
16) أمين الشيخ، محمد، أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2022)، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2024.
17) أمين الشيخ، محمد، أثر السياسة التجارية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 -2022)، المركز الجامعي مغنية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير، 2024

15-2- المراجع الأجنبية:

1) Moyo, Clement and Kolisi, Nwabisa and Khobai, Hlalefang, The relationship between trade openness and economic growth: The case of Ghana and Nigeria, International Journal of Economics and Financial Issues, Econjournals,2018, vol. 8(1), pages 77-82.
2) Elsie Odame Amoah, Nana Ama Prempeh, Mabel Addai, The Impact of Trade Openness on Economic Growth: The Case of Ghana and Nigeria, Journal of Human Resource and Sustainability Studies, 2022, vol.10, 142-160,
3) Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. International Economics: Theory and Policy, Pearson , (12th ed.), 2022,

4) Todaro, M. P., & Smith, S. C. Economic Development , Pearson, (13th ed.), 2020

5) Krugman, P. R., Obstfeld, M., & Melitz, M. J. International Economics: Theory and Policy, (12th ed.). Pearson, 2022

6) Sumru Altug , Majdy Barakat, Syria at the Crossroads of Trade and Geopolitics: Bilateral Trade Ties, Research Report ,2023

دور الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية

(دراسة ميدانيّة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية)

حيدر محمود تفاحة

ماجستير إدارة الأعمال–جامعة اللاذقية

الملخص

هدفت الدراسة إلى تحديد دور الالتزام التنظيمي (العاطفي، المستمر، والمعياري) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية، إذ اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة في عملية جمع البيانات من مجتمع البحث، حيث تم توزيع استبيان على (172) عاملاً من العاملين في المصارف محل الدراسة، وقد بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل والتي تم تفريغها (124) استبانة، كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي. وأظهرت النتائج أن مستوى الالتزام العاطفي جاء بدرجة متوسطة بينما جاء الالتزام المستمر والالتزام المعياري بدرجة كبيرة، كما حققت جودة الخدمة المصرفية مستوى مرتفعاً بدرجة كبيرة جداً. وكشفت نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise عن وجود تأثير معنوي وإيجابي لكل من الالتزام المعياري والالتزام المستمر في جودة الخدمة المصرفية، في حين لم يُظهر الالتزام العاطفي تأثيراً معنوياً عند وجود المتغيرين الآخرين، حيث تم حذفه من نموذج الانحدار النهائي. وقد فسر النموذج النهائي ما نسبته 83.1% من التغيرات الحاصلة في جودة الخدمة المصرفية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين الالتزام التنظيمي (ببعديه المعياري والمستمر) وجودة الخدمة المصرفية، مما يؤكد الفرضية الرئيسية للدراسة، بينما تم رفض الفرضية الفرعية الخاصة بالالتزام العاطفي لعدم ظهور تأثير معنوي له في نموذج الانحدار النهائي.

الكلمات المفتاحيّة: الالتزام التنظيمي، جودة الخدمة المصرفية، المصارف التجارية الخاصة في مدينة اللاذقية.

The Role of Organizational Commitment in Banking Service Quality

(A Field Study in Private Commercial Banks Operating in Latakia City)

Hyder Mahmoud Tfaha

Master of Business Administration - latakia University

Abstract

This study aimed to determine the role of organizational commitment (affective, continuous, and normative) in the quality of banking services at private commercial banks operating in Latakia. The researcher used a questionnaire as the data collection tool, distributing it to 172 employees of the banks under study. Of these, 124 questionnaires were returned, validated, and analyzed. The researcher employed a descriptive-analytical approach. The results showed that the level of affective commitment was moderate, while continuous and normative commitment were high. The quality of banking services was also found to be very high. Multiple regression analysis using the stepwise method revealed a significant and positive effect of both normative and continuous commitment on the quality of banking services. Affective commitment, however, did not show a significant effect when the other two variables were present and was therefore excluded from the final regression model. The final model explained 83.1% of the variations in the quality of banking services. The study also found a strong positive relationship between organizational commitment (in its normative and continuous dimensions) and the quality of banking services, which confirms the main hypothesis of the study, while the sub-hypothesis of emotional commitment was rejected because no significant effect appeared in the final regression model.

Keywords: Organizational commitment, banking service quality, private commercial banks in Latakia City.

1- مقدمة:

يشهد القطاع المصرفي في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية المتسارعة منافسة متزايدة تفرض على المصارف التجارية ضرورة تبني ممارسات إدارية حديثة تضمن تحسين جودة خدماتها وتعزيز قدرتها التنافسية. ويُعد الالتزام التنظيمي أحد المفاهيم الجوهرية في السلوك التنظيمي، لما له من دور فاعل في توجيه سلوك العاملين نحو تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية، حيث يعكس درجة ارتباط الموظف بالمنظمة واستعداده لبذل الجهد لصالحها والاستمرار في العمل ضمنها.

من جهة أخرى، تمثل جودة الخدمة المصرفية عاملاً حاسماً في تحقيق رضا العملاء وكسب ولائهم، خاصة في بيئة مصرفية تتسم بتعدد الخيارات أمام العملاء. وتتجلى أهمية جودة الخدمة في قدرتها على تحسين صورة المصرف وتعزيز ثقته لدى العملاء، مما ينعكس إيجاباً على أدائه. وفي هذا الإطار يبرز الدور المحوري للموارد البشرية، إذ إن مستوى التزام العاملين تنظيمياً يسهم بشكل مباشر في تحسين جودة الخدمات المقدمة، من خلال تعزيز الاهتمام بالعملاء، وتقليل الأخطاء، وزيادة الاستجابة لاحتياجاتهم.

وعليه، فإن دراسة دور الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية تكتسب أهمية خاصة، نظراً للظروف الاقتصادية والتحديات التشغيلية التي تواجه هذا القطاع. إذ يمكن أن تسهم هذه الدراسة في تقديم رؤى علمية وتطبيقية تساعد إدارات المصارف على تطوير سياسات الموارد البشرية، وتحسين بيئة العمل، بما يدعم رفع مستوى الالتزام التنظيمي لدى العاملين، وبالتالي الارتقاء بجودة الخدمات المصرفية المقدمة.

2- مشكلة البحث وتساؤلاته:

قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية استطلاعية أولية على موظفي فروع محددة من المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية (أفرع بنك بيمو السعودي الفرنسي، وفرع البنك الدولي للتجارة والتمويل، وفرع بنك سورية والخليج)، حيث وجه الباحث مجموعة من الأسئلة وفق الاتي:

- هل تشعر بانتماء حقيقي لمصرفك، كأنه جزء من حياتك اليومية؟
- هل تلتزم بقواعد وسياسات المصرف تلقائياً، حتى لو لم يكن هناك رقيب يراقب خطواتك؟
- لو عرضوا عليك وظيفة أخرى براتب أعلى، هل تفضل البقاء هنا رغم ذلك؟
- هل تقدم الخدمة للعملاء بسرعة ودقة كافية، أم تواجه صعوبات في ذلك أحياناً؟
- هل يشعر عملاؤك بالرضا عن معاملتك، أم تلاحظ شكاوى متكررة؟
- هل يؤثر إحباطك من الإدارة على جودة خدمتك للعملاء؟

- هل ضعف حماس زملائك يؤثر على مستوى الخدمة الإجمالي في الفرع؟

ما أظهرته النتائج: كشف الاستطلاع عن بعض التحديات في جودة الخدمة المصرفية، كالصعوبات في ضمان السرعة والود مع العملاء، مع إشارات إلى تأثير عوامل داخلية مثل الإحباط الإداري أو نقص الحماس الجماعي، والتي غالباً ما ترتبط بمستويات الانتماء والالتزام التنظيمي، مما يدفع للتساؤل عن دوره في تحسين هذه الجودة. وبناءاً عليه يظهر السؤال الرئيس وفق الآتي:

ما دور الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية؟

وينبثق من الأسئلة الفرعية:

1) ما دور الالتزام العاطفي (الوجداني) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة؟
2) ما دور الالتزام الاستمراري في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة؟
3) ما دور الالتزام المعياري (الأخلاقي) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة؟

3- أهميّة البحث:

الأهميّة النّظريّة: تكمن الأهمية النظرية للبحث في تناوله لموضوعين مهمين في مجال إدارة المنظمات، هما الالتزام التنظيمي وجودة الخدمة المصرفية، إذ يسعى البحث إلى توضيح طبيعة العلاقة التي تربط بين هذين المتغيرين، ودراسة مدى إسهام الالتزام التنظيمي بأبعاده المختلفة في تحسين مستوى جودة الخدمة المقدمة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية، بوصفهما من الموضوعات المهمة في مجال إدارة الأعمال والسلوك التنظيمي.

الأهميّة العمليّة: تكمن الأهمية العملية للبحث في النتائج والتوصيات التي توصل إليها، والتي يمكن أن تُسهم في تزويد متخذي القرار في المصارف التجارية الخاصة محل الدراسة بمؤشرات عملية تساعدهم في تعزيز الالتزام التنظيمي لدى العاملين، بما ينعكس إيجاباً على تحسين جودة الخدمة المصرفية المقدمة للعملاء.

4- أهداف البحث:

تحديد دور الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية، من خلال:

1) تحديد دور الالتزام العاطفي (الوجداني) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة.
2) تحديد دور الالتزام الاستمراري في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة.
3) تحديد دور الالتزام المعياري (الأخلاقي) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة.

5- فرضيات البحث: انطلاقاً من الإطار النظري والدراسات السابقة، صاغ الباحث فرضياته على النحو الآتي معتبراً أن اختبارها سيمثل إجابات محتملة لتساؤلات البحث المطروحة سلفاً:

يوجد دور معنوي بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية. وينبثق منه الفرضيات الفرعية الاتية:

1) يوجد دور معنوي لـ الالتزام العاطفي (الوجداني) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة.
2) يوجد دور معنوي لـ الالتزام الاستمراري في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة.
3) يوجد دور معنوي لـ الالتزام المعياري (الأخلاقي) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة.

6- الدّراسات السّابقة:

الدّراسات العربيّة:

دراسة (الركيباوي وآخرون، 2023) [1] بعنوان:

أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المالية والمصرفية في العراق (دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية في بغداد).

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الالتزام التنظيمي بأبعاده (العاطفي، والمعياري، والاستمراري) في تحسين جودة الخدمة المصرفية (بأبعادها: الاعتمادية، الاستجابة، الملموسية، الأمان، والاهتمام) في عينة من البنوك التجارية في بغداد (المصرف التجاري العراقي ومصرف بغداد). اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبيان كأداة للدراسة لجمع البيانات من عينة الدراسة، ثم استخدام الأساليب الإحصائية (الارتباط والانحدار الخطي البسيط والمتعدد) عبر برنامج SPSS لمعالجة البيانات. أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذي دلالة إحصائية بين مؤشرات الالتزام التنظيمي وأبعاد

تحسين جودة الخدمة المصرفية، كما توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية إيجابي للالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المالية والمصرفية في البنوك محل الدراسة.

دراسة (الظاهر وآخرون، 2025) [2] بعنوان:

أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمة المصرفية (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية السعودية بمدينة الرياض).

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام التنظيمي بأبعاده (العاطفي، والاستمراري، والمعياري) في تحسين جودة الخدمة المصرفية (بأبعادها: الاعتمادية، الملموسية، سرعة الاستجابة، الأمان، التعاطف) في المصارف التجارية السعودية بمدينة الرياض. اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبيان كأداة للدراسة لجمع البيانات من عينة ملائمة من العاملين وكبار الإداريين في البنوك التجارية السعودية بمدينة الرياض وعددها 10 بنوك، حيث بلغ عدد أفراد العينة (269) مبحوثًا، وتم تحليل (232) استبانة صالحة باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود مستوى متوسط لأبعاد الالتزام التنظيمي الثلاثة، ومستوى مرتفع لجودة الخدمة المصرفية، كما توصلت إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية إيجابي لأبعاد الالتزام التنظيمي (العاطفي، الاستمراري، المعياري) في تحسين جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية السعودية بمدينة الرياض عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

دراسة (الغرياني، 2025) [3] بعنوان:

أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية (دراسة ميدانية على المصرف المتحدة بالعجيلات).

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر الالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة في مصرف المتحدة بالعجيلات في ليبيا، من وجهة نظر العاملين فيه. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطوير استبيان كأداة للدراسة لجمع البيانات من جميع موظفي المصرف (28 موظفًا)، حيث تم تحليل (21) استبانة صالحة باستخدام برنامج SPSS. أظهرت النتائج وجود مستوى مرتفع من الالتزام التنظيمي ومستوى مرتفع من جودة الخدمات المصرفية، كما توصلت إلى وجود أثر ذي

دلالة إحصائية إيجابي للالتزام التنظيمي في تحسين جودة الخدمات المصرفية في المصرف محل الدراسة.

الدّراسات الأجنبيّة:

دراسة (Siregar et al., 2019) [4] بعنوان:

The Effect of Organizational Commitment and Organizational Citizenship Behavior Toward Service Quality at Universitas Kristen Indonesia

أثر الالتزام التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية في جودة الخدمة في جامعة Kristen Indonesia.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام التنظيمي وسلوك المواطنة التنظيمية في جودة الخدمة في جامعة Kristen Indonesia. اعتمد الباحثون على المنهج الكمي بتصميم تحليل المسار (Path Analysis). تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من (71) موظفاً من مجتمع الدراسة البالغ (243) موظفاً، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية. أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي مباشر ذي دلالة إحصائية لكل من: (1) الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة، (2) سلوك المواطنة التنظيمية في جودة الخدمة، (3) الالتزام التنظيمي في سلوك المواطنة التنظيمية. كما أظهرت النتائج وجود تأثير غير مباشر للالتزام التنظيمي في جودة الخدمة من خلال سلوك المواطنة التنظيمي كمتغير وسيط.

دراسة (Pawisari et al., 2023) [5] بعنوان:

The Effect of Commitment and Engagement on the Quality of Service of Millennial Employees in the Banking Industry

أثر الالتزام والمشاركة في جودة الخدمة لدى الموظفين من جيل الألفية في القطاع المصرفي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام التنظيمي والمشاركة (الانخراط الوظيفي) في جودة الخدمة لدى الموظفين من جيل الألفية (المولودين بين 1980–2000) في القطاع المصرفي، بالتطبيق على موظفي PT. Bank BNI KCU Makassar في إندونيسيا. اعتمد الباحثون على المنهج الكمي، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من (110) موظفاً من جيل الألفية من مجتمع الدراسة البالغ

(260) موظفاً، وتم جمع البيانات باستخدام الاستبانة كأداة رئيسية، ثم تحليل البيانات باستخدام أسلوب PLS-SEM. أظهرت النتائج أن الالتزام التنظيمي له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في جودة الخدمة لدى الموظفين من جيل الألفية، كما أن المشاركة (الانخراط الوظيفي) لها أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية في جودة الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، تبين أن الالتزام التنظيمي يؤثر إيجاباً في الانخراط الوظيفي. كما أوضحت النتائج أن المتغيرين المستقلين (الالتزام والمشاركة) يفسران ما نسبته (71.7%) من التغير الحاصل في جودة الخدمة.

دراسة (Lo et al., 2024) [6] بعنوان:

Examining the influence of organizational commitment on service quality through the lens of job involvement as a mediator and emotional labor and organizational climate as moderators

دراسة تأثير الالتزام التنظيمي على جودة الخدمة من خلال منظور الانخراط الوظيفي كوسيط، والعمل العاطفي والمناخ التنظيمي كعوامل معدلة.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الالتزام التنظيمي والمشاركة الوظيفية في جودة الخدمة، مع دمج تأثيرات المناخ التنظيمي والعمل العاطفي كمتغيرات معدلات. استخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة ملائمة بلغت (450) مفردة من قطاع الأعمال (موظفي الخدمات والمبيعات في الصين)، حيث تم استرجاع (427) استبانة صالحة للتحليل بمعدل استرداد (94.88%) وكان توزيع أفراد العينة وفقاً للمهنة التي يمارسونها على النحو التالي: (تطوير البرمجيات وخدمات تقنية المعلومات 32 فرداً، الإعلانات 33 فرداً، المستودعات البريدية 50 فرداً، قطاع الفنادق 83 فرداً، القطاع المصرفي 22 فرداً، قطاع التأجير 42 فرداً، قطاع النقل 30 فرداً، قطاع الخدمات 95 فرداً، قطاعات أخرى 40 فرداً). تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات الإحصائية، واختبار الانحدار الخطي المتعدد. أوضحت نتائج الدراسة أن الالتزام التنظيمي له أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية على جودة الخدمة، وأن المشاركة الوظيفية تتوسط هذه العلاقة بشكل جزئي. كما أظهرت النتائج أن المناخ التنظيمي والعمل العاطفي يعملان كمعدلين إيجابيين ذوي دلالة إحصائية في العلاقة بين المشاركة الوظيفية وجودة الخدمة.

7- التّعقيب على الدّراسات السّابقة:

تتوافق الدراسة الحالية مع دراسة (الركيباوي وآخرون، 2023) و(الظاهر وآخرون، 2025) من حيث المتغيرات والأبعاد المدروسة (الالتزام التنظيمي وجودة الخدمة المصرفية). وتختلف عنها في بيئة التطبيق؛ فقد تمت الدراسة الحالية في المصارف التجارية الخاصة بمدينة اللاذقية في سوريا، بينما تمت دراسة (الركيباوي وآخرون، 2023) في بغداد بالعراق، ودراسة (الظاهر وآخرون، 2025) في الرياض بالسعودية، ودراسة (الغرياني، 2025) في ليبيا، والدراسات الأجنبية في إندونيسيا والصين.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات الأجنبية (Lo et al., 2024؛ Pawisari et al., 2023؛ Siregar et al., 2019) في أنها اقتصرت على القطاع المصرفي الخاص دون إضافة متغيرات وسيطة أو معدلة.

وتكمن فجوة هذه الدراسة في عدم وجود بحث سابق في سورية تناول العلاقة بين الالتزام التنظيمي بأبعاده الثلاثة وجودة الخدمة المصرفية في المصارف الخاصة، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة التي قد تُحدث تغيرات في طبيعة تلك العلاقة.

8- منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي للوصول إلى تحديد دقيق لمتغيرات البحث وأبعادها، مما ساعده في صياغة فرضيات الدراسة، وذلك بالعودة إلى الدراسات والأبحاث العلمية المحكّمة، ومراجعة الأدبيات من مصادر ومراجع ورسائل علمية متنوعة. كما استخدم الباحث أسلوب التحليل الإحصائي لمعالجة البيانات التي جُمعت عبر الاستبانة التي وزعت على عينة البحث، معتمداً في ذلك على مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية، شملت: معامل ارتباط بيرسون، والانحدار الخطي البسيط، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل ألفا كرونباخ لاختبار الثبات بالإضافة إلى اختبار KMO لقياس كفاية العينة.

9- مجتمع وعينة البحث:

يشمل مجتمع البحث جميع العاملين في فروع المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقيّة والمتمثلة في كل من (المصرف الدولي للتجارة والتمويل، مصرف بيمو السعودي الفرنسي، المصرف العربي سورية، مصرف الائتمان الأهلي، شهبا بنك، مصرف الأردن سورية، مصرف سورية والخليج، مصرف قطر الوطني سورية، مصرف فرنسبنك سورية، مصرف الشرق، مصرف سورية والمهجر)، وقد بلغ إجمالي عدد العاملين في فروع هذه المصارف 311 عاملاً، كما وتمّ الاعتماد على القانون الإحصائي لتحديد حجم عينة البحث وفق الآتي:

$$n = \frac{p * q}{\frac{p*q}{N} + \frac{E^2}{Z^2}}$$

حيث:

	q	0.5
نسبة مئويّة تتراوح بين الصّفر والواحد	P	0.5
نسبة الخطأ المسموح به	E	0.05
الدّرجة المعياريّة عند معامل ثقة 95%	Z	1.96
حجم مجتمع البحث	N	311

وبالتّعويض في القانون نجد حجم العينة يساوي 172 عامل، تمّ توزيع الاستبانات عليهم، وبلغ عدد الاستبانات المستردة والصّالحة للتّحليل 124 استبانة وبنسبة استجابة بلغت (72.1%)[1].

10- حدود البحث:

الحدود البشريّة: جميع العاملين في فروع المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقيّة.

الحدود المكانيّة: فروع المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقيّة.

الحدود الزمانيّة: عام 2026.

الحدود الموضوعيّة: اقتصرت الدّراسة على دراسة العلاقة بين المتغير المستقل (الالتزام التنظيمي) والمتغير التّابع (جودة الخدمة المصرفية).

11- الإطار النّظري:

أولاً: مفهوم الالتزام التنظيمي:

خلال العقدين الماضيين، أصبح الاهتمام بمفهوم الالتزام التنظيمي ظاهرة واسعة لدى المدراء والأكاديميين على حد سواء، وذلك لأن الموظف الملتزم يكون أكثر ارتباطاً بمؤسسته وأكثر اجتهاداً في تحقيق أهدافها. كما أن هذا المفهوم يرتبط بشكل كبير بمفهوم الولاء، بل إن فهم طبيعة الالتزام يساعد

[1] تم حساب نسبة الاستجابة من خلال القانون الآتي: عدد المستجيبين / العدد الإجمالي * 100

بشكل كبير في استيعاب الجانب النفسي لعملية الاندماج الذاتي للفرد داخل المنظمة. (شاهين وشعبان، 2016، ص351) [7]. ويتناول الباحث مجموعة من التعاريف لمفهوم الالتزام التنظيمي كما وردت لدى العديد من الباحثين على النحو الاتي:

عرّفه Buchanan (1974) بأنه "ارتباط حزبي وانفعالي بأهداف المنظمة وقيمها، وبالدور الذي يؤديه الفرد في ضوء تلك الأهداف والقيم، وبالمنظمة لذاتها". كذلك، عرّفه Porter وآخرون (1974) بأنه "اعتقاد قوي بأهداف المنظمة وقيمها وقبولٌ لها، واستعداد لبذل جهد كبير من أجل المنظمة، ورغبة أكيدة في الحفاظ على علاقة العمل معها". (Chen, 2009, p 3) [8]

كما عرف O'Reilly (1989) الالتزام التنظيمي بأنه "الارتباط النفسي والعاطفي للفرد بمنظمته، بالإضافة إلى شعوره بالمشاركة الوظيفية، والولاية، والثقة في مبادئ وهيكل المنظمة. تم تصور التزام المنظمة من قبل بعض الباحثين من منظور الارتباط النفسي". (Vasavi Latha and Kiranmayi, 2023, p 2) [9]

ووفقاً لـ Allen and Mayer (2000) الالتزام التنظيمي هو "حالة نفسية تشجع الموظف على الانخراط مع منظمته وتقلل من احتمال مغادرته". (Onia, 2025, p 453) [10]

وعُرّف الالتزام التنظيمي بأنه "الارتباط النفسي للمرؤوس بالمنظمة التي يعمل بها، ويلعب دوراً حاسماً في تقييم ولاء العامل تجاه مؤسسته، مما يؤدي إلى اتخاذ القرار بخصوص بقائه في المنظمة أو مغادرته". (الخانجي والقضاة، 2023 ص44) [11]

استناداً إلى التعاريف السابقة، وتكيفاً مع طبيعة العمل في القطاع المصرفي، يمكن القول إن الالتزام التنظيمي هو مدى شعور العاملين في المصارف بالانتماء لمؤسساتهم، واقتناعهم بأهدافها، وحرصهم على أداء عملهم بإخلاص، مع رغبتهم في الاستمرار فيها. ويظهر هذا الالتزام من خلال استعدادهم لبذل جهد إضافي للحفاظ على سمعة المصرف وتحسين أدائه.

أنواع الالتزام التنظيمي:

ظهرت العديد من النماذج النظرية التي حاولت تفسير مفهوم الالتزام التنظيمي وتصنيف أبعاده. ومن أبرز هذه النماذج نموذج (Etzioni, 1961) الذي تألف من الالتزام الأخلاقي، والالتزام الحسابي، والالتزام الاغترابي، ثم نموذج (Morrow, 1983) الذي تناول الالتزام العاطفي التنظيمي، والالتزام

التنظيمي المستمر، والالتزام الوظيفي، ومشاركة الموظف، وأخلاقيات العمل، وصولاً إلى نموذج (Meyer and Allen, 1991) الذي يعد من أكثر النماذج شيوعاً، ويتكون من الالتزام العاطفي، والالتزام المستمر، والالتزام المعياري. (Onia, 2025, p: 454-457) [10]

الإلتزام المعياري (الأخلاقي): يُقصد به ذلك الشعور الداخلي لدى الفرد بضرورة البقاء في المنظمة بدافع أخلاقي، حيث يرتبط هذا النوع بقيم الفرد ومعتقداته التي تشكّلت نتيجة تأثره بالبيئة الاجتماعية والثقافية والدينية. وينشأ هذا الالتزام من عدة عوامل، من أبرزها ما يحصل عليه الفرد من تدريب وخبرات ومهارات داخل المنظمة، الأمر الذي يعزز لديه الإحساس بوجوب رد الجميل لها. كما تلعب التنشئة الاجتماعية دوراً مهماً في ترسيخ هذا النوع من الالتزام، من خلال القيم التي يكتسبها الفرد من الأسرة والمجتمع وبيئة العمل. إضافة إلى ذلك، يسهم حرص الفرد على الحفاظ على مستوى أداء جيد في تعزيز هذا الشعور بالالتزام. (ديب وآخرون، 2022، ص138) [12]

الإلتزام المستمر (المتواصل): يرتبط بحسابات الفرد للتكاليف التي قد تترتب على تركه للعمل في المنظمة. فكلما شعر بأن مغادرته قد تؤدي إلى خسائر مادية أو مهنية، أو في حال عدم توفر فرص عمل بديلة مناسبة، زادت رغبته في الاستمرار بوظيفته الحالية، حتى وإن لم يكن لديه ارتباط عاطفي قوي بالمنظمة. (ميا والكنج، 2017، ص172) [13]

الإلتزام العاطفي (الوجداني): يعبر عن ارتباط الفرد بالمنظمة من منطلق مشاعره وانتمائه لها، حيث يرغب في البقاء لأنه يشعر بأنه جزء منها. ويظهر هذا النوع من الالتزام من خلال مدى تأثر الفرد بفكرة مغادرة العمل، فإذا شعر بعدم الارتياح أو الحزن عند التفكير في ترك المنظمة، فإن ذلك يدل على قوة ارتباطه العاطفي بها. (مرهج وعلاء الدين، 2018، ص141) [14]

اعتمد الباحث في هذا البحث على نموذج (Meyer and Allen, 1991) لتقييم الالتزام التنظيمي في المصارف محل الدراسة، لشموليته الثلاثية الأبعاد (العاطفي والمستمر والمعياري) ولانتشارها الواسع في الدراسات المعاصرة.

ثانياً: مفهوم جودة الخدمة المصرفية:

بدايةً لا بد من توضيح مفهوم الخدمة المصرفية بوصفها الأساس الذي تبنى عليه فكرة الجودة، ولذلك أورد الباحث التعاريف الاتية لمفهوم الخدمة المصرفية، فقد عرفها (Kotler, 2011) على أنها

"أي نشاط أو إنجاز أو منفعة يقدمها طرف ما لطرف أخر وتكون أساساً غير ملموسة ولا ينتج عنها أي ملكية وإن إنتاجها أو تقديمها قد يكون مرتبطاً بمنتج مادي ملموس أو لا يكون مرتبطاً بها". (دنوره، 2018، ص10) [15]، كما عرفها (كافي، 2017) أنها "مجموعة من الأنشطة غير الملموسة التي يقوم بها المصرف لعميله، بهدف إشباع حاجاته ورغباته. وتتميز هذه الخدمات بأنها لا تنطوي على انتقال ملكية لمنتج مادي، وقد تكون مرتبطة أحياناً بإنتاج منتج مادي، لكن جوهرها يظل غير ملموس". (قاسم وإبراهيم، 2022، ص 250) [16]. كما عرفت أنها "جميع الأنشطة والعمليات التي يمارسها المصرف بهدف تزويد الزبائن بالقيمة التي عن طريقها تم إشباع حاجاتهم وتوقعاتهم". (دبي، 2018، ص10) [17].

وفي ضوء ذلك تُعرّف جودة الخدمة المصرفية وفقاً ل (أسبر، 2018) أنها "مقياس للدرجة التي يرقى إليها مستوى الأداء الفعلي للخدمة المصرفية المقدمة ليقابل توقعات العملاء أو يتفوق عليها، مما يفرض على مقدم الخدمة المصرفية تحمل المسؤولية بالتأكد من أن الخدمة المصرفية المقدمة ستضمن تحقيق رضا العملاء". (إسبر، 2018، ص 131) [18].

كما عرفت بأنها "ملاءمة ما يتوقعه العملاء من الخدمة المصرفية المقدمة إليهم مع إدراكهم الفعلي للمنفعة التي يكتسبونها نتيجة حصولهم على الخدمة، إذن فالخدمة الجيدة من وجهة نظر العملاء في التي تتفق وتتوافق مع توقعاتهم". (حمدان، 2021، ص98) [19]، وبناءً على ما تقدم، يرى الباحث أن جودة الخدمة المصرفية تمثل "قدرة المصرف على تقديم خدمات تتسم بالدقة والسرعة والموثوقية، بما يحقق تطابقاً بين توقعات العملاء وإدراكهم الفعلي للأداء، ويؤدي في النهاية إلى رضاهم واستمرار تعاملهم مع المصرف".

<u>أبعاد جودة الخدمة المصرفية:</u>

تتنوع النماذج المستخدمة في قياس جودة الخدمة (Service Quality)، حيث سعى الباحثون إلى تطوير مقاييس تمكّن من تقييم مستوى الخدمة من خلال مقارنة توقعات العملاء بإدراكهم للأداء الفعلي. ويُعد مقياس SERVQUAL الذي طوّره Parasuraman و Zeithaml و Berry عام 1985 والذي يُسمى أيضاً (نموذج الفجوات Gap Model) من أبرز هذه النماذج، إذ يعتمد على قياس الفجوة بين مستوى الخدمة المتوقع ومستوى الخدمة المدرك، وذلك وفق المعادلة:

Service Quality = Customers Performance - Customers' Expectations

والذي يعتبر أن الجودة تكون مثالية إذا كان الأداء الفعلي أكبر من المتوقع، وتكون مرضية إذا كان الأداء الفعلي مساوي للمتوقع، أما إذا كان الأداء الفعلي أقل من المتوقع فتكون الجودة غير مرضية. (جري، 2019، ص23) [20].

وفي المقابل، قدم Cronin و Taylor عام 1992 مقياس SERVPERF الذي يركّز على الأداء الفعلي المدرك فقط، دون الاعتماد على التوقعات، حيث تُقاس جودة الخدمة وفق العلاقة: جودة الخدمة = إدراك الأفراد للأداء الفعلي للخدمة، ويتميّز هذا المقياس بالبساطة وسهولة التطبيق. ولكنه تعرض ل انتقادات عديدة تتعلق بمنهجية القياس المستخدمة، والطرق الإحصائية المستخدمة للتحقق من مصداقيته، كما أنه رفض نموذج الفجوات Gap Model. (جري، 2019، ص23) [20].

وفيما يتعلق بأبعاد جودة الخدمة، فقد أشار Parasuraman و Zeithaml و Berry عام 1985 إلى أنه لا يوجد اتفاق تام بين الباحثين حول تحديد مؤشرات هذه الأبعاد، حيث حددوا عشرة جوانب رئيسية تتمثل في: الاعتمادية، الاستجابة، الكفاءة، الوصول، الاتصال، المصداقية، الأمان، المقدرة، معرفة الزبون، والملموسية. وفي دراسة لاحقة عام 1988، قام الباحثون أنفسهم بدمج هذه الأبعاد في خمسة أبعاد رئيسية ضمن مقياس SERVQUAL، وهي: (حمصي، 2016، ص16) [21].

الملموسية: تشير إلى الجوانب المادية المرتبطة بتقديم الخدمة، مثل مظهر المباني والتجهيزات، والأدوات المستخدمة، إضافة إلى مظهر العاملين. وتعكس هذه العناصر الصورة العامة للمصرف، كما تسهم في تكوين الانطباع الأول لدى العملاء حول جودة الخدمة المقدمة. (العطوي وآخرون، 2024، ص 1717) [22].

الإعتمادية: تشير الاعتمادية إلى دقة الأداء وثباته، وتعني قدرة المؤسسة على تقديم الخدمة المصرفية بشكل صحيح منذ المرة الأولى، مع الالتزام بالمواعيد المحددة، وضمان استقرار مستوى الأداء، خاصة فيما يتعلق بالحسابات، مع تجنب الأخطاء أو الحد منها إلى أدنى مستوى ممكن. (ديب وبركات، 2015، ص290) [23].

الإستجابة: يشير إلى مدى استعداد مقدمي الخدمة لمساعدة العملاء وتقديم الخدمة بسرعة وكفاءة، بما يعكس حرص المصرف على تلبية احتياجات المستفيدين في الوقت المناسب. (جري، 2019، ص 24) [20].

الضمان (الأمان): يُشير إلى مدى امتلاك مقدمي الخدمة للمعرفة والكفاءة المهنية، وقدرتهم على التعامل بثقة ولباقة مع العملاء، بما يعزز شعورهم بالأمان والاطمئنان. كما يعكس هذا البعد مستوى المصداقية والموثوقية التي تبني ثقة العملاء بالمصرف والعاملين فيها. (جري، 2019، ص 24) [20].

التعاطف: يُشير بُعد إلى مدى اهتمام المصرف بعملائه وتقديم عناية فردية لهم، من خلال فهم احتياجاتهم الخاصة والتعامل معهم بإنسانية ومرونة، بما يعكس حرص المصرف على بناء علاقات شخصية إيجابية مع العملاء. (العطوي وآخرون، 2024، ص 1717) [22].

وانطلاقاً من ذلك، سيعتمد الباحث في هذه الدراسة على نموذج الفجوات (SERVQUAL) لقياس جودة الخدمة المصرفية، نظراً لشموليته وقدرته على تقييم الفجوة بين توقعات العملاء وإدراكاتهم الفعلية، بما يتيح تشخيص مستوى جودة الخدمة وتحديد مجالات التحسين في القطاع المصرفي.

12- المناقشة والنّتائج:

أولاً: أداة الدّراسة: اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة للدّراسة وجمع البيانات حيث قُسمت الاستبانة إلى قسمين رئيسين: الأول يتناول المتغيرات الديمغرافيّة لعينة البحث، والقسم الثاني يتناول أبعاد ومتغيرات الدّراسة على الشّكل الآتي:

المتغير المستقل: الالتزام التنظيمي، وتم التّعامل معه على أساس ثلاثة أبعاد هي:

- الالتزام العاطفي (الوجداني): تم قياسها باستخدام 5 عبارات.
- الالتزام المستمر: تم قياسها باستخدام 5 عبارات.
- الالتزام الأخلاقي (المعياري): تم قياسها باستخدام 5 عبارات.

المتغير التّابع: جوة الخدمة المصرفية: وتم التّعامل معه على أساس محور واحد، وتناول هذا المحور 17 عبارة.

واعتمد الباحث على مقياس لايكرت الخماسي، حيث تم اعتماد التّدريجات وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

غير موافق بشدة	غير موافق	حيادي	موافق	موافق بشدة
1	2	3	4	5

المصدر: (غدير، 2012)

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، فكان حسب المعادلة الآتية:
المعيار = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا) / عدد فئات الاستجابة.

المعيار = (5–1) /5 = 0.8. وبناءً عليه؛ تكون درجات الموافقة على النحو الآتي:

الجدول (2): مستويات الموافقة وفق مقياس ليكرت الخماسي

المجال	درجة الموافقة
1 – 1.80	بدرجة ضعيفة جداً
1.81 – 2.60	بدرجة ضعيفة
2.61 – 3.40	بدرجة متوسطة
3.41 – 4.20	بدرجة كبيرة
4.21 – 5	بدرجة كبيرة جداً

المصدر: (غدير، 2012، ص 223)

ثانياً: ثبات المقياس:

اعتمد الباحث على معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس وكانت النّتائج وفق الجّدول الاتي:

الجّدول (3) قيمة معامل ألفا كرونباخ لعبارات الاستبانة

المحور	الرمز	عدد العبارات	قيمة معامل ألفا كرونباخ
الالتزام العاطفي (الوجداني)	m1	5	0.978
الالتزام المستمر	m2	5	0.807
الالتزام الأخلاقي (المعياري)	m3	5	0.870
جودة الخدمة المصرفية	Me	17	0.950
الاستبانة	MT	32	0.969

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

من الجّدول رقم (3) كانت قيمة ألفا كرونباخ التّي تخص كل محور من محاور الاستبانة، بالإضافة إلى قيمة ألفا كرونباخ لكامل عبارات الاستبانة أكبر من 0.6 مما يدل على ثبات المقياس وعدم الحاجة إلى حذف أي عبارة من عبارات المقياس.

صلاحية المقياس للتحليل العاملي: للتأكد من صلاحية المقياس احصائياً، قام الباحث بتطبيق اختبار KMO لقياس كفاية العينة، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجّدول رقم (4): اختبار KMO لقياس كفاية العينة

KMO and Bartlett's Test		
Kaiser-Meyer-Olkin Measure of Sampling Adequacy.		.836
Bartlett's Test of Sphericity	Approx. Chi-Square	423.367
	df	6
	Sig.	.000

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة KMO = 0.836، وهي قيمة تقع ضمن المستوى الجيد جداً (أكبر من 0.6)، مما يشير إلى أن حجم العينة والارتباطات بين المتغيرات مناسبة لإجراء التحليل العاملي. كما بلغت قيمة Sig= 0.000، وهي أقل من 0.05، مما يؤكد أن هناك ارتباطات حقيقية بين المتغيرات وليست ناتجة عن الصدفة، وبالتالي فإن المقياس يتمتع بصلاحية عاملية مقبولة.

ثالثاً: الإحصاءات الوصفية:

الإحصاءات الوصفية لمحور الالتزام العاطفي:

الجّدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لمحور الالتزام العاطفي[1].

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية	الأهمية النسبية	درجة التطبيق
أشعر بارتباط عاطفي قوي بالمصرف الذي أعمل فيه.	124	2.9032	0.29685	0.000	58.06	متوسطة

[1]هناك الكثير من المؤشرات الإحصائية التي تُعنى بتوصيف عبارات الاستبانة وقد اكتفى الباحث ببعض المؤشرات التي تخدم البحث بشكل مباشر.

أشعر بالفخر عند الحديث عن المصرف الذي أعمل فيه بوصفه مؤسسة متميزة.	124	2.8387	0.46656	0.000	%56.77	متوسطة
أشعر برغبة قوية في بذل جهد كبير لتحقيق أهداف المصرف.	124	2.8629	0.44784	0.000	%57.26	متوسطة
أتعامل مع مشكلات المصرف بوصفها جزءًا من اهتمامي الشخصي، ولذلك أفكر فيها حتى أثناء إجازتي.	124	2.8306	0.47235	0.000	%56.61	متوسطة
أشعر بأنني أعمل داخل بيئة يسودها الطابع العائلي في المصرف الذي أعمل فيه.	124	2.8790	0.39494	0.000	%57.59	متوسطة
محور الالتزام العاطفي	124	2.8629	0.40353	0.000	%57.26	متوسطة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتبين من الجدول رقم (5) أن المتوسط العام لمحور الالتزام العاطفي بلغ (2.8629) بانحراف معياري (0.40353)، وبنسبة أهمية نسبية (57.26%). وبالرجوع إلى المستويات المعتمدة لمقياس ليكرت الخماسي، تقع هذه القيمة ضمن الفئة "بدرجة متوسطة" (2.61 – 3.40). كما أن جميع متوسطات العبارات الفردية تراوحت بين (2.8306) و (2.9032)، وجميعها تقع أيضاً ضمن الفئة "بدرجة متوسطة". وتؤكد قيم الدلالة الإحصائية (Sig) البالغة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، أن هذه النتائج معنوية وتعكس واقعاً حقيقياً في مجتمع الدراسة، كما تشير الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً والتي تراوحت بين (0.29685) و (0.47235) إلى تجانس آراء أفراد العينة حول معظم العبارات.

تحليل العبارات ذات المتوسطات الأدنى ضمن الدرجة المتوسطة: على الرغم من أن جميع العبارات جاءت بدرجة تطبيق متوسطة، إلا أن هناك تفاوتاً طفيفاً فيما بينها:

العبارة الأقل (الأدنى ضمن الدرجة المتوسطة): جاءت عبارة "أتعامل مع مشكلات المصرف بوصفها جزءاً من اهتمامي الشخصي، ولذلك أفكر فيها حتى أثناء إجازتي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (2.8306)، وهي الأقرب إلى الحد الأدنى للفئة المتوسطة (2.61). وهذا يشير إلى أن الموظفين لا

يميلون إلى جعل مشكلات العمل جزءاً من اهتماماتهم الشخصية، ويحرصون على الفصل بين العمل والحياة الخاصة.

باقي العبارات (الأعلى نسبياً ضمن الدرجة المتوسطة): حظيت العبارات الأخرى بمتوسطات أعلى قليلاً، حيث جاءت عبارة "أشعر بارتباط عاطفي قوي بالمصرف الذي أعمل فيه" في المرتبة الأولى بمتوسط (2.9032)، تليها "أشعر بأنني أعمل داخل بيئة يسودها الطابع العائلي في المصرف الذي أعمل فيه" بمتوسط (2.8790)، ثم "أشعر برغبة قوية في بذل جهد كبير لتحقيق أهداف المصرف" بمتوسط (2.8629)، وأخيراً "أشعر بالفخر عند الحديث عن المصرف الذي أعمل فيه بوصفه مؤسسة متميزة" بمتوسط (2.8387). ورغم أن هذه المتوسطات أعلى من العبارة السابقة، إلا أنها تبقى ضمن الدرجة المتوسطة.

الخلاصة: بما أن مستوى الالتزام العاطفي بجميع عباراته جاء بدرجة متوسطة وفق المقياس المعتمد، فإن هذا المستوى مقبول لكنه غير مرضٍ، ويحتاج إلى تحسين.

الإحصاءات الوصفية لمحور الالتزام المستمر:

الجّدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لمحور الالتزام المستمر

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية	الأهمية النسبية	درجة التطبيق
أشعر بالرضا عمّا يقدمه لي عملي في المصرف من استقرار وظيفي.	124	4.0887	0.31266	0.000	%81.77	كبيرة
أرى أن عملي في المصرف يلبي حاجاتي الشخصية والوظيفية.	124	4.1371	0.42931	0.000	%82.74	كبيرة
أهتم بدرجة كبيرة بمستقبل المصرف الذي أعمل فيه.	124	3.7419	0.43934	0.000	%74.84	كبيرة
أقبل القيام بالمهام التي يكلّفني بها المصرف بما يدعم استمراري في العمل فيه.	124	3.8629	0.34534	0.000	%77.26	كبيرة
أدرك أن الانتقال إلى مصرف آخر قد يترتب عليه تكاليف كبيرة وفقدان مزايا متعددة.	124	4.0968	0.34733	0.000	%81.94	كبيرة
محور الالتزام المستمر	124	3.9855	0.28419	0.000	%79.71	كبيرة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتبين من الجدول رقم (6) أن المتوسط العام لمحور الالتزام المستمر بلغ (3.9855) بانحراف معياري (0.28419)، وبنسبة أهمية نسبية (79.71%). وبالرجوع إلى المستويات المعتمدة لمقياس ليكرت الخماسي، تقع هذه القيمة ضمن الفئة "بدرجة كبيرة" (3.41 – 4.20). كما أن جميع متوسطات العبارات الفردية تراوحت بين (3.7419) و (4.1371)، وجميعها تقع أيضاً ضمن الفئة "بدرجة كبيرة". وتؤكد قيم الدلالة الإحصائية (Sig) البالغة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، أن هذه النتائج معنوية وتعكس واقعاً حقيقياً في مجتمع الدراسة، كما تشير الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً والتي تراوحت بين (0.31266) و (0.43934) إلى تجانس آراء أفراد العينة حول معظم العبارات.

تحليل العبارات ذات المتوسطات الأعلى ضمن الدرجة الكبيرة: على الرغم من أن جميع العبارات جاءت بدرجة تطبيق كبيرة، إلا أن هناك تفاوتاً طفيفاً فيما بينها:

العبارة الأعلى (الأعلى ضمن الدرجة الكبيرة): جاءت عبارة "أرى أن عملي في المصرف يلبي حاجاتي الشخصية والوظيفية" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.1371)، وهي الأعلى بين عبارات المحور، مما يشير إلى أن الموظفين يشعرون بأن العمل يلبي احتياجاتهم المادية والمعنوية على نحو جيد.

باقي العبارات (المرتفعة ضمن الدرجة الكبيرة): حظيت العبارات الأخرى بمتوسطات مرتفعة، حيث جاءت عبارة "أدرك أن الانتقال إلى مصرف آخر قد يترتب عليه تكاليف كبيرة وفقدان مزايا متعددة" في المرتبة الثانية بمتوسط (4.0968)، مما يعكس وعي الموظفين بتكاليف ترك العمل، تلتها عبارة "أشعر بالرضا عمّا يقدمه لي عملي في المصرف من استقرار وظيفي" بمتوسط (4.0887)، ثم "أقبل القيام بالمهام التي يكلّفني بها المصرف بما يدعم استمراري في العمل فيه" بمتوسط (3.8629)، وأخيراً "أهتم بدرجة كبيرة بمستقبل المصرف الذي أعمل فيه" بمتوسط (3.7419). ورغم أن هذه المتوسطات أقل من العبارة الأولى، إلا أنها تبقى ضمن الدرجة الكبيرة.

الخلاصة: بما أن مستوى الالتزام المستمر بجميع عباراته جاء بدرجة كبيرة وفق المقياس المعتمد، فإن هذا المستوى يعتبر مرتفعاً ومتميزاً، ويعكس ارتباطاً قوياً للموظفين باستمراريتهم في المصرف لدواعٍ عملية ومادية واضحة.

الإحصاءات الوصفية لمحور الالتزام الأخلاقي:

الجّدول رقم (7): الإحصاءات الوصفية لمحور الالتزام الأخلاقي

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية	الأهمية النسبية	درجة التطبيق
أشعر أن قيمي الشخصية تتفق مع قيم هذا المصرف.	124	3.5645	0.75699	0.000	%71.29	كبيرة
أرى أن العمل في هذا المصرف يمثّل فرصة مهنية متميزة نظرًا لسمعته الجيدة في المجتمع.	124	4.2177	0.41439	0.000	%84.35	كبيرة جداً
أشعر بأنني يجب أن أرد الجميل للمصرف مقابل ما قدمه لي من فرص وتدريب.	124	3.2339	0.71122	0.000	%64.68	متوسطة
أعتقد أن انتقالي إلى مصرف آخر أو مؤسسة أخرى للعمل هو عمل غير أخلاقي.	124	3.2258	0.67280	0.000	%64.52	متوسطة
العمل في المصرف هو التزامي بسبب علاقات الصداقة التي تربطني مع العاملين فيه.	124	3.3387	0.73127	0.000	%66.77	متوسطة
محور الالتزام الأخلاقي	124	3.5161	0.54286	0.000	%70.32	كبيرة

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتبين من الجدول رقم (7) أن المتوسط العام لمحور الالتزام الأخلاقي بلغ (3.5161) بانحراف معياري (0.54286)، وبنسبة أهمية نسبية (70.32%). وبالرجوع إلى المستويات المعتمدة لمقياس ليكرت الخماسي، تقع هذه القيمة ضمن الفئة "بدرجة كبيرة" (3.41 – 4.20). كما تراوحت متوسطات العبارات الفردية بين (3.2258) و (4.2177)، حيث جاءت أربع عبارات ضمن الفئة "بدرجة كبيرة" فما فوق، بينما جاءت عبارتان ضمن الفئة "بدرجة متوسطة". وتؤكد قيم الدلالة الإحصائية (Sig) البالغة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، أن هذه النتائج معنوية وتعكس واقعاً حقيقياً في مجتمع الدراسة، كما تشير الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً والتي تراوحت بين (0.41439) و (0.75699) إلى تجانس آراء أفراد العينة حول معظم العبارات، مع وجود تباين طفيف في بعضها.

تحليل العبارات ذات المتوسطات الأعلى ضمن الدرجة الكبيرة: على الرغم من أن المتوسط العام للمحور جاء بدرجة كبيرة، إلا أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين العبارات:

العبارة الأعلى (الأعلى ضمن الدرجة كبيرة جداً): جاءت عبارة "أرى أن العمل في هذا المصرف يمثل فرصة مهنية متميزة نظرًا لسمعته الجيدة في المجتمع" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.2177)، وهي العبارة الوحيدة التي تجاوزت عتبة "درجة كبيرة جداً" (4.21 – 5.00)، مما يعكس وعياً قوياً لدى الموظفين بسمعة المصرف وقيمتها المهنية.

باقي العبارات (ضمن الدرجة الكبيرة): حظيت عبارة "أشعر أن قيمي الشخصية تتفق مع قيم هذا المصرف" بالمرتبة الثانية بمتوسط (3.5645)، مما يشير إلى توافق أخلاقي بين الموظفين والمؤسسة، تلتها عبارات جاءت ضمن الفئة المتوسطة وهي: "العمل في المصرف هو التزامي بسبب علاقات الصداقة التي تربطني مع العاملين فيه" بمتوسط (3.3387)، ثم "أشعر بأنني يجب أن أرد الجميل للمصرف مقابل ما قدمه لي من فرص وتدريب" بمتوسط (3.2339)، وأخيراً "أعتقد أن انتقالي إلى مصرف آخر أو مؤسسة أخرى للعمل هو عمل غير أخلاقي" في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.2258). ورغم أن هذه العبارات الثلاث الأخيرة جاءت ضمن الدرجة المتوسطة، إلا أنها قريبة من الحد الأعلى لهذه الفئة (3.40).

الخلاصة: بما أن مستوى الالتزام الأخلاقي جاء بدرجة كبيرة في متوسطه العام، فإن هذا يعد مؤشراً إيجابياً يعكس وجود أساس أخلاقي جيد لدى الموظفين تجاه المصرف، خاصة فيما يتعلق بإدراكهم لسمعة المؤسسة وتوافق القيم. ومع ذلك، فإن وجود ثلاث عبارات ضمن الدرجة المتوسطة، وخاصة الأدنى منها ("انتقالي إلى مصرف آخر هو عمل غير أخلاقي" و"يجب أن أرد الجميل للمصرف") يشير إلى أن الدوافع الأخلاقية للاستمرار في العمل ليست راسخة بعمق، بل قد تكون ظرفية أو مرتبطة بمصالح شخصية.

الإحصاءات الوصفية لمتغير جودة الخدمة المصرفية:

الجَدول رقم (8): الإحصاءات الوصفية لمتغير جودة الخدمة المصرفية

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المعنوية	الأهمية النسبية	درجة التطبيق

أرى أن فرع المصرف مجهز بأثاث وأجهزة حديثة ومريحة.	124	4.3548	0.66496	0.000	%87.10	كبيرة جداً
أعتقد أن التصميم الداخلي للفرع يسهل حركة العملاء وييسر الوصول إلى الخدمات.	124	4.5323	0.63034	0.000	%90.65	كبيرة جداً
أرى أن مظهر موظفي المصرف يعكس صورة مهنية إيجابية.	124	4.6371	0.61598	0.000	%92.74	كبيرة جداً
أرى أن الموقع الإلكتروني للمصرف حديث وسهل الاستخدام.	124	3.9032	0.59015	0.000	%78.06	كبيرة
أرى أن المصرف يواكب التطورات التقنية الحديثة في تقديم خدماته.	124	3.9355	0.74071	0.000	%78.71	كبيرة
أعتقد أن الإجراءات المصرفية تُنفذ بدقة عالية وتخلو من الأخطاء قدر الإمكان.	124	4.0565	0.80952	0.000	%81.13	كبيرة
أرى أن الخدمات المصرفية تُقدم كما هو متوقع منها دون تأخير.	124	4.1210	0.50353	0.000	%82.42	كبيرة
أرى أن المصرف يلتزم بتنفيذ ما يعد به العملاء بصورة دقيقة.	124	4.1532	0.85582	0.000	%83.06	كبيرة
أرى أن الموظفين يستجيبون بسرعة لاستفسارات العملاء وشكاواهم.	124	4.2984	0.88327	0.000	%85.97	كبيرة جداً
ألاحظ أن العملاء لا ينتظرون لفترات طويلة للحصول على الخدمة.	124	4.2177	0.76041	0.000	%84.35	كبيرة جداً
أرى أن الموظفين يبادرون إلى مساعدة العملاء عند الحاجة.	124	4.2742	0.77919	0.000	%85.48	كبيرة جداً
أرى أن الموظفين يمتلكون المعرفة الكافية للإجابة عن استفسارات العملاء بدقة.	124	4.3306	0.79349	0.000	%86.61	كبيرة جداً
ألاحظ أن العملاء يشعرون بالثقة والاطمئنان أثناء تعاملهم مع موظفي المصرف.	124	4.2823	0.78150	0.000	%85.65	كبيرة جداً

أرى أن المصرف يوفر بيئة آمنة تحافظ على سرية بيانات العملاء وحساباتهم.	124	4.2258	0.76338	0.000	%84.52	كبيرة جداً
أعتقد أن الموظفين قادرون على وضع أنفسهم مكان العملاء لفهم احتياجاتهم بدقة.	124	4.1774	0.73306	0.000	%83.55	كبيرة
أرى أن المصرف يراعي الظروف الخاصة للعملاء عند تقديم الخدمة.	124	4.3468	0.78652	0.000	%86.94	كبيرة جداً
ألاحظ أن المصرف يهتم بتقديم معاملة شخصية تتناسب مع احتياجات كل عميل.	124	3.9032	0.72605	0.000	%78.06	كبيرة
متغير جودة الخدمة المصرفية	124	4.2206	0.55006	0.000	%84.41	كبيرة جداً

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتبين من الجدول رقم (8) أن المتوسط العام لمتغير جودة الخدمة المصرفية بلغ (4.2206) بانحراف معياري (0.55006)، وبنسبة أهمية نسبية (84.41%). وبالرجوع إلى المستويات المعتمدة لمقياس ليكرت الخماسي، تقع هذه القيمة ضمن الفئة "بدرجة كبيرة جداً" (4.21 – 5.00). كما تراوحت متوسطات العبارات الفردية بين (3.9032) و (4.6371)، حيث جاءت (10) عبارات ضمن الفئة "بدرجة كبيرة جداً"، و(7) عبارات ضمن الفئة "بدرجة كبيرة". وتؤكد قيم الدلالة الإحصائية (Sig) البالغة (0.000)، وهي أقل من (0.05)، أن هذه النتائج معنوية وتعكس واقعاً حقيقياً في مجتمع الدراسة، كما تشير الانحرافات المعيارية المنخفضة نسبياً والتي تراوحت بين (0.50353) و (0.88327) إلى تجانس آراء أفراد العينة حول معظم العبارات، مع وجود تباين طفيف في بعضها.

تحليل العبارات ذات المتوسطات الأعلى ضمن الدرجة كبيرة جداً: على الرغم من أن المتوسط العام للمتغير جاء بدرجة كبيرة جداً، إلا أن هناك تفاوتاً بين العبارات:

العبارات الأعلى (ضمن الدرجة كبيرة جداً): جاءت في المقدمة عبارة "أرى أن مظهر موظفي المصرف يعكس صورة مهنية إيجابية" في المرتبة الأولى بمتوسط (4.6371)، تليها "أعتقد أن التصميم الداخلي للفرع يسهل حركة العملاء وييسر الوصول إلى الخدمات" بمتوسط (4.5323)، ثم "أرى أن فرع المصرف

مجهز بأثاث وأجهزة حديثة ومريحة" بمتوسط (4.3548)، ثم "أرى أن المصرف يراعي الظروف الخاصة للعملاء عند تقديم الخدمة" بمتوسط (4.3468)، ثم "أرى أن الموظفين يمتلكون المعرفة الكافية للإجابة عن استفسارات العملاء بدقة" بمتوسط (4.3306)، ثم "ألاحظ أن العملاء لا ينتظرون لفترات طويلة للحصول على الخدمة" بمتوسط (4.2177). وتعكس هذه المتوسطات المرتفعة بشكل خاص تميز المصرف في الجوانب المادية والملموسة (المظهر، التجهيزات، التصميم) وكذلك الكفاءة المهنية للموظفين وسرعة الاستجابة.

باقي العبارات (ضمن الدرجة الكبيرة): حظيت العبارات الأخرى بمتوسطات مرتفعة ضمن الفئة "كبيرة"، حيث جاءت "أرى أن الموظفين يستجيبون بسرعة لاستفسارات العملاء وشكاواهم" بمتوسط (4.2984)، ثم "ألاحظ أن العملاء يشعرون بالثقة والاطمئنان أثناء تعاملهم مع موظفي المصرف" بمتوسط (4.2823)، ثم "أرى أن الموظفين يبادرون إلى مساعدة العملاء عند الحاجة" بمتوسط (4.2742)، ثم "أرى أن المصرف يوفر بيئة آمنة تحافظ على سرية بيانات العملاء وحساباتهم" بمتوسط (4.2258)، ثم "أعتقد أن الموظفين قادرون على وضع أنفسهم مكان العملاء لفهم احتياجاتهم بدقة" بمتوسط (4.1774)، ثم "أرى أن المصرف يلتزم بتنفيذ ما يعد به العملاء بصورة دقيقة" بمتوسط (4.1532)، ثم "أرى أن الخدمات المصرفية تُقدم كما هو متوقع منها دون تأخير" بمتوسط (4.1210)، ثم "أعتقد أن الإجراءات المصرفية تُنفذ بدقة عالية وتخلو من الأخطاء قدر الإمكان" بمتوسط (4.0565)، ثم "أرى أن المصرف يواكب التطورات التقنية الحديثة في تقديم خدماته" بمتوسط (3.9355)، ثم "أرى أن الموقع الإلكتروني للمصرف حديث وسهل الاستخدام" بمتوسط (3.9032)، وأخيراً "ألاحظ أن المصرف يهتم بتقديم معاملة شخصية تتناسب مع احتياجات كل عميل" بمتوسط (3.9032). ورغم أن هذه العبارات جاءت ضمن الفئة "كبيرة"، إلا أنها تعكس مجالات يمكن تحسينها، خاصة فيما يتعلق بالجانب التقني والتخصيص الشخصي للخدمات.

الخلاصة: بما أن مستوى جودة الخدمة المصرفية بجميع عباراته جاء بدرجة كبيرة جداً في المتوسط العام، فإن هذا يعد مؤشراً ممتازاً يعكس تميز المصرف في تقديم خدماته وفق معايير الجودة الشاملة، خاصة في الجوانب الملموسة (المظهر، التجهيزات، التصميم) والكفاءة المهنية للموظفين والاستجابة السريعة. ومع ذلك، فإن وجود سبع عبارات ضمن الدرجة الكبيرة، وبعضها في حدودها الدنيا (مثل الموقع الإلكتروني والتخصيص الشخصي)، يشير إلى وجود فرص للتحسين في الجانب التقني والرقمي، وكذلك في تخصيص الخدمات وفق احتياجات كل عميل على حدة.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد بطريقة Stepwise وذلك لتحديد تأثير الالتزام التنظيمي بأبعاده (الالتزام العاطفي، الالتزام المستمر، الالتزام المعياري) في جودة الخدمة المصرفية، وذلك باستخدام برنامج SPSS 27 وقد تم التحقق من فروض تحليل الانحدار قبل إجراء التحليل، وذلك على النحو الآتي:

اختبار الازدواج الخطي: تم التأكد من عدم وجود ازدواج خطي بين متغيرات الدراسة المستقلة باستخدام اختبارات Tolerance و VIFوكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (9): اختبار الازدواج الخطي بين متغيرات الدراسة (المستقلة)

المتغير المستقل	الرمز	Tolerance	VIF
الالتزام العاطفي	m1	0.504	1.984
الالتزام المستمر	m2	0.374	2.671
الالتزام المعياري	m3	0.374	2.671

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتضح من الجدول رقم (9) أن قيم Tolerance كانت أكبر من 0.20 وقيم VIF أقل من 10، مما يشير إلى عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة، وبالتالي يمكن الوثوق بنتائج تحليل الانحدار.

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: تم التأكد من التوزيع الطبيعي للبواقي باستخدام اختبار Shapiro-Wilk، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول رقم (10): اختبار التوزيع الطبيعي الاحتمالي للبواقي

	Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig
البواقي	0.985	124	0.199

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتضح من الجدول رقم (10) أن قيمة sig أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

نتائج تحليل الانحدار المتعدد: تم إدخال المتغيرات المستقلة تباعاً وفقاً لقوة تأثيرها وقد أظهرت النتائج ظهور نموذجين وفق الآتي:

الجدول رقم (11): ملخص أنموذج الانحدار المتعدد

Model Summary[c]									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics				
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change
1	.890a	.791	.790	.25235	.791	462.414	1	122	.000
2	.912b	.831	.828	.22786	.040	28.639	1	121	.000
a. Predictors: (Constant), m3									
b. Predictors: (Constant), m3, m2									
c. Dependent Variable: me									

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتضح من الجدول رقم (11) أن النموذج الثاني الذي يضم كلاً من (m1 – m2) يُشير إلى أداء أفضل من النموذج الأول من حيث قوة الارتباط R، ونسبة التفسير R^2 ، ودقة التنبؤ الخطأ المعياري. وبالتالي يمكن القول إن النموذج الثاني هو الأنسب لتفسير العلاقة بين الالتزام التنظيمي بأبعاده وجودة الخدمة المصرفية.

الجدول رقم (12): تحليل التباين لنماذج الانحدار

ANOVAa						
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	29.446	1	29.446	462.414	.000b
	Residual	7.769	122	.064		
	Total	37.215	123			
2	Regression	30.933	2	15.467	297.906	.000c
	Residual	6.282	121	.052		
	Total	37.215	123			
a. Dependent Variable: me						

b. Predictors: (Constant), m3
c. Predictors: (Constant), m3, m2

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

يتضح من الجدول رقم (12) أن نتائج تحليل التباين تشير إلى أن كلا النموذجين الأول والثاني معنويان إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01، إلا أن النموذج الثاني أفضل من حيث قدرته على تفسير تباين أكبر في المتغير التابع وتقليل التباين غير المفسر، وهذا يؤكد أن استخدام متغيرين مستقلين (الالتزام المعياري والالتزام المستمر) معاً يعطي نموذجاً انحدارياً أكثر دقة وقدرة على التنبؤ بجودة الخدمة المصرفية مقارنة باستخدام الالتزام المعياري فقط. وبذلك يمكن الوثوق بالعلاقة الانحدارية المقترحة.

الجدول رقم (13): معاملات الانحدار

Coefficients[a]								
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.	Collinearity Statistics	
		B	Std. Error	Beta			Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.051	.149		7.052	.000		
	m3	.901	.042	.890	21.504	.000	1.000	1.000
2	(Constant)	-.548-	.328		-1.672-	.097		
	m3	.640	.062	.631	10.339	.000	.374	2.671
	m2	.632	.118	.327	5.352	.000	.374	2.671
a. Dependent Variable: me								

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS 27

بناءً على نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستخدام طريقة Stepwise، يتضح أن الالتزام المعياري (m3) هو المتغير الأكثر تأثيراً في جودة الخدمة المصرفية، وذلك بدليل حصوله على أعلى قيمة لمعامل الانحدار المعياري (Beta = 0.631) وأعلى قيمة لاختبار t (10.339) في النموذج الثاني، مما يؤكد قوة تأثيره التفسيري مقارنة ببقية المتغيرات. ويأتي الالتزام المستمر (m2) في المرتبة الثانية من حيث التأثير، حيث بلغ معامل الانحدار المعياري لديه (Beta = 0.327) مما يشير إلى وجود

تأثير معنوي وإيجابي في جودة الخدمة المصرفية، وإن كان أقل قوة من تأثير الالتزام المعياري. كما تم حذف الالتزام العاطفي (m1) من النموذج النهائي باستخدام طريقة Stepwise، مما يشير إلى أن تأثيره في جودة الخدمة المصرفية غير معنوي إحصائياً عند وجود المتغيرين الآخرين، ولذلك لم يُدرج في نموذج الانحدار النهائي. وقد أسفر التحليل عن معادلة انحدار مقترحة يمكن استخدامها للتنبؤ بجودة الخدمة المصرفية بناءً على قيم الالتزام المعياري والمستمر، وهي:

me = -0.548 +0.640 (الالتزام المعياري) + 0.632 (الالتزام المستمر)

وعند المقارنة بين النموذجين، نلاحظ أنه في النموذج الأول الذي اقتصر على الالتزام المعياري فقط، بلغ معامل الانحدار المعياري (Beta = 0.890)، بينما في النموذج الثاني بعد إضافة الالتزام المستمر، انخفض معامل الالتزام المعياري إلى (Beta = 0.631) وظهر تأثير الالتزام المستمر بقيمة (Beta = 0.327)، وهذا التغير يشير إلى أن كلا المتغيرين يشتركان في تفسير جودة الخدمة المصرفية، إلا أن الالتزام المعياري يظل الأكثر تأثيراً بينهما. وقد تم التحقق من عدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرين المستقلين من خلال قيم Tolerance (0.374) و VIF (2.671) والتي كانت ضمن الحدود المقبولة، مما يضمن عدم وجود تداخل في تأثيراتهما على المتغير التابع، وبالتالي يمكن الوثوق بمعاملات الانحدار المقدرة والاعتماد على النتائج المستخلصة منها في تفسير العلاقة بين الالتزام التنظيمي بأبعاده وجودة الخدمة المصرفية.

نتائج فرضيات الدراسة:

1. نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الأولى (يوجد دور معنوي لـ الالتزام العاطفي (الوجداني) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة): تم حذف هذا المتغير من النموذج في طريقة الانحدار التدريجي Stepwise، مما يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي له في جودة الخدمة المصرفية عند وجود المتغيرين الآخرين، وبذلك يتم رفض الفرضية البديلة للفرضية الفرعية الأولى، وقبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود دور معنوي للالتزام العاطفي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.

2. نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثانية (يوجد دور معنوي لـ الالتزام الاستمراري في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة): بلغت قيمة Beta = 0.327 وقيمة T = 5.352 و Sig = 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للالتزام المستمر في جودة الخدمة المصرفية، وبذلك يتم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الثانية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور معنوي للالتزام المستمر في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.
3. نتيجة اختبار الفرضية الفرعية الثالثة (يوجد دور معنوي لـ الالتزام المعياري (الأخلاقي) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف محل الدراسة): بلغت قيمة Beta = 0.631 وقيمة T = 10.339 بدلالة إحصائية Sig = 0.000، مما يشير إلى وجود تأثير معنوي للالتزام المعياري في جودة الخدمة المصرفية، وبذلك يتم رفض فرضية العدم للفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور معنوي للالتزام المعياري في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.
4. **نتيجة اختبار الفرضية الرئيسية** (يوجد دور معنوي لـ الالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية): بما أن البعدين المعياري والمستمر لهما تأثير معنوي في جودة الخدمة المصرفية، فإنه يتم رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسية، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود دور معنوي للالتزام التنظيمي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.

13- النتائج والتوصيات:

بناءً على ما ورد في البحث من نتائج إحصائية وتحليلية، يمكن صياغة النتائج والتوصيات النهائية للبحث على النحو التالي:

أولاً: النتائج المتعلقة بمستوى الالتزام التنظيمي وجودة الخدمة المصرفية:

1. الالتزام العاطفي (الوجداني): جاء بدرجة تطبيق متوسطة بمتوسط حسابي (2.8629) وبنسبة (57.26%)، وجميع عباراته الخمس حصلت على درجة متوسطة، وكانت أقلها عبارة "أتعامل مع

مشكلات المصرف بوصفها جزءاً من اهتمامي الشخصي، ولذلك أفكر فيها حتى أثناء إجازتي" بمتوسط (2.8306)، مما يشير إلى أن الموظفين يحرصون على الفصل بين العمل والحياة الخاصة.

2. الالتزام المستمر: جاء بدرجة تطبيق كبيرة بمتوسط حسابي (3.9855) وبنسبة (79.71%)، وجميع عباراته الخمس حصلت على درجة كبيرة، وكانت أعلاها عبارة "أرى أن عملي في المصرف يلبي حاجاتي الشخصية والوظيفية" بمتوسط (4.1371)، مما يعكس شعور الموظفين بأن العمل يلبي احتياجاتهم المادية والمعنوية.
3. الالتزام الأخلاقي (المعياري): جاء بدرجة تطبيق كبيرة بمتوسط حسابي (3.5161) وبنسبة (70.32%)، لكن ثلاثاً من عباراته الخمس حصلت على درجة متوسطة، وهي: "أعتقد أن انتقالي إلى مصرف آخر هو عمل غير أخلاقي" (3.2258)، و"أشعر بأنني يجب أن أرد الجميل للمصرف" (3.2339)، و"العمل في المصرف هو التزامي بسبب علاقات الصداقة" (3.3387)، مما يشير إلى أن الدوافع الأخلاقية للاستمرار في العمل ليست راسخة بعمق.
4. جودة الخدمة المصرفية: جاءت بدرجة تطبيق كبيرة جداً بمتوسط حسابي (4.2206) وبنسبة (84.41%)، وقد حصلت (10) عبارات على درجة كبيرة جداً، و(7) عبارات على درجة كبيرة، وكانت أعلاها عبارة "أرى أن مظهر موظفي المصرف يعكس صورة مهنية إيجابية" بمتوسط (4.6371)، بينما كانت أدناها عبارتا "الموقع الإلكتروني حديث وسهل الاستخدام" و"يهتم بتقديم معاملة شخصية" بمتوسط (3.9032) لكل منهما، مما يشير إلى وجود فرص للتحسين في الجانب التقني والتخصيص الشخصي.

ثانياً: النتائج المتعلقة باختبار الفرضيات:

1. الفرضية الفرعية الأولى: تم رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم القائلة بأنه لا يوجد دور معنوي للالتزام العاطفي في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.
2. الفرضية الفرعية الثانية: تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور معنوي للالتزام المستمر في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.

3. الفرضية الفرعية الثالثة: تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور معنوي للالتزام المعياري في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية، وهو البعد الأكثر تأثيراً بين الأبعاد.
4. الفرضية الرئيسية: تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة يوجد دور معنوي للالتزام التنظيمي (المتمثل بالبعدين المعياري والمستمر) في جودة الخدمة المصرفية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في مدينة اللاذقية.

ثالثاً: النتائج العامة:

1. توافق مع الدراسات السابقة: تتفق نتائج هذه الدراسة مع الدراسات السابقة (الركيباوي وآخرون، 2023؛ الظاهر وآخرون، 2025؛ الغرياني، 2025؛ Siregar et al., 2019؛ Pawisari et al., 2023؛ Lo et al., 2024) في إثبات وجود دور معنوي بين الالتزام التنظيمي وجودة الخدمة المصرفية، لكنها تختلف مع بعضها في تفاصيل تأثير كل بعد على حدة، حيث أظهرت الدراسة الحالية عدم وجود تأثير للالتزام العاطفي، وهو ما قد يعود إلى خصوصية بيئة العمل في المصارف السورية أو طبيعة العينة.
2. يتباين مستوى أبعاد الالتزام التنظيمي الثلاثة، حيث جاء الالتزام المستمر في المرتبة الأولى (درجة كبيرة)، يليه الأخلاقي (درجة كبيرة)، ثم العاطفي (درجة متوسطة) في المرتبة الأخيرة.
3. أقوى الأبعاد تأثيراً في جودة الخدمة هو جاء الالتزام المعياري (الأخلاقي) في المرتبة الأولى من حيث التأثير في جودة الخدمة المصرفية (Beta = 0.631)، يليه الالتزام المستمر في المرتبة الثانية (Beta = 0.327)، بينما لم يظهر للالتزام العاطفي أي تأثير معنوي في النموذج النهائي، مما يشير إلى أن الجانب الأخلاقي وإدراك تكاليف الاستمرار هما الأكثر تأثيراً في تحسين جودة الخدمة مقارنة بالارتباط العاطفي وحده إذ يوضح النموذج الانحداري النهائي (النموذج الثاني) أن الالتزام المعياري والالتزام المستمر يفسران معاً ما نسبته (83.1%) من التباين الحاصل في جودة الخدمة المصرفية، في حين يفسر الالتزام المعياري وحده ما نسبته (79.1%)، وتأتي إضافة الالتزام المستمر بزيادة نسبتها (4%) في التفسير، وهي زيادة ذات دلالة إحصائية.
4. حققت المصارف مستوى متميزاً في جودة الخدمة، خاصة في الجوانب الملموسة والكفاءة المهنية، لكنها بحاجة لتحسين الجانب التقني والتخصيص الشخصي.

التوصيات

1. تعزيز الالتزام العاطفي (الوجداني): تعزيز الارتباط العاطفي للموظفين بالمصرف عبر برامج تحفيزية ومعنوية، وتحسين البيئة التنظيمية ذات الطابع العائلي، وإشراكهم في حل المشكلات واتخاذ القرارات، مع إبراز إنجازات المصرف لتعزيز الفخر المؤسسي، مع احترام رغبتهم في الفصل بين العمل والحياة الخاصة، والعمل على تعزيز الانتماء خلال أوقات العمل الرسمية.

2. تعزيز الالتزام المستمر: المحافظة على المستوى المرتفع للالتزام المستمر من خلال استمرار توفير الحوافز المادية والمعنوية، مع وضع خطط واضحة للتطوير الوظيفي ومسارات مهنية طموحة، وإشراك الموظفين في وضع استراتيجيات المصرف، وبناء ثقافة تنظيمية تحول أسباب الاستمرار المادية إلى ارتباط معنوي ونفسي.

3. تعزيز الالتزام الأخلاقي (المعياري): غرس ثقافة الولاء المؤسسي القائمة على القيم المشتركة، وإطلاق برامج توعوية لترسيخ مفهوم البقاء في المؤسسة كالتزام أخلاقي وليس مجرد خيار مادي، مع الاستفادة من وعي الموظفين بسمعة المصرف لتعزيز الانتماء الأخلاقي، وتغيير النظرة إلى الانتقال إلى مصرف آخر من خلال بناء ثقافة تنظيمية تعزز الشعور بالولاء.

4. تحسين جودة الخدمة المصرفية: الاستثمار في تطوير الخدمات الرقمية والموقع الإلكتروني، وتعزيز التخصيص الشخصي للخدمات عبر تدريب الموظفين على فهم احتياجات العملاء، مع المحافظة على المستوى العالي للجوانب المادية والملموسة (المظهر، التجهيزات، التصميم) باعتبارها نقاط قوة.

14- قائمة المراجع والمصادر:

1. Al-Rukibawi, A., Al-Lahibi, A., & Al-Janabi, H. (2023). The effect of organizational commitment on improving the quality of financial and banking services in Iraq: An applied study on a sample of commercial banks in Baghdad. *Journal of Finance and Accounting for Companies (JFCA)*, 3(2), 61-79. (in Arabic)
2. Al-Dhaher, M. A., Ghosh, A., & Shamsi, M. A. (2025). The effect of organizational commitment on improving the quality of banking services (An applied study on Saudi commercial banks in Riyadh). *International Journal of Research and Studies Publishing*, 6(64), 121-143. (in Arabic)
3. Al-Gharyani, M. M. (2025). The effect of organizational commitment on improving the quality of banking services: A field study on the United

Bank in Al-Jeelat. *Journal of Comprehensive Sciences*, 10(35), 1841-1853. (in Arabic)

4. Siregar, E., Luddin, M. R., & Suyatno, T. (2019). The effect of organizational commitment and organizational citizenship behavior toward service quality at Universitas Kristen Indonesia. *International Journal of Human Capital Management*, 3(1), 58-73.
5. Pawisari, Madhakomala, R., & Purwana, D. (2023). The effect of commitment and engagement on the quality of service of millennial employees in the banking industry. *International Journal of Research and Review*, 10(2), 112-118.
6. Lo, Y. C., Lu, C., Chang, Y. P., & Wu, S. F. (2024). Examining the influence of organizational commitment on service quality through the lens of job involvement as a mediator and emotional labor and organizational climate as moderators. *Heliyon*, 10, 1-13.
7. Shaheen, A., & Shaban, M. (2016). Organizational commitment and its relationship to job performance: A field study on the General Company for Tartous Port. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 38(2), 347-364. (in Arabic)
8. Chen, H. (2009, June). A **comparative study of organisational commitment of bank employees in Ireland and China**. Paper presented at the Academy of International Business Conference, Santiago, USA.
9. Vasavi Latha, P., & Kiranmayi, Y. S. (2023). Organizational commitment: A review of conceptual framework of three-component model. *International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR)*, 5(6), 1-7.
10. Onia, S. I. (2025). Evaluating organizational commitment in higher education through models' analysis. *Pancasila International Journal of Applied Social Science*, 3(3), 449-462.
11. Al-Khanji, R., & Al-Qadah, M. (2023). Organizational commitment and its relationship to job performance among heads of departments in directorates of education in Jordan. *University of Sharjah Journal for Humanities and Social Sciences*, 22(1), 36-64. (in Arabic)
12. Deeb, K. A., Fayad, L., & Ajeen, A. (2022). The impact of organizational culture on organizational commitment in Syrian public universities: A field study at Tishreen University. *Tishreen University Journal - Economic and Legal Sciences*, 44(5), 130-149. (in Arabic)
13. Mia, A. Y., & Al-Kanj, R. E. (2017). Determining the level of organizational commitment of employees in the banking sector: A field

study on commercial banks in Lattakia Governorate. *Tishreen University Journal - Economic and Legal Sciences*, 39(5), 166-180. (in Arabic)

14. Marhaj, M., & Alaaldin, B. (2018). Evaluating the reality of job commitment in private commercial banks: A field study in branches of Syrian private commercial banks in Lattakia Governorate. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 40(1), 135-148. (in Arabic)
15. Denourah, R. N. (2018). **The impact of the quality of electronic banking services on customer satisfaction: A study on Al-Baraka Bank Syria customers in Lattakia** (Master's thesis). Syrian Virtual University, Syria. (in Arabic)
16. Qassem, S. A., & Ibrahim, A. (2022). The role of the best practices model in addressing the problem of low quality of banking services: A field study on a sample of Syrian private banks. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 44(1), 241-262. (in Arabic)
17. Dabi, B. H. A. (2018). **Banking service quality and its impact on customer loyalty: A case study of Al-Rashid Bank / Diwaniyah Branch** (Bachelor's thesis). College of Administration and Economics, Department of Financial and Banking Sciences, University of Al-Qadisiyah, Iraq. (in Arabic)
18. Esber, S. (2018). The role of using queuing theory in improving the quality of banking service: A case study of the Commercial Bank of Syria. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 40(3), 125-143. (in Arabic)
19. Hamdan, M. R. (2021). The role of quality in customer satisfaction with banking services provided: A field study on customers of the Commercial Bank of Syria in Lattakia Governorate using the gaps model. *Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series*, 43(2), 89-106. (in Arabic)
20. Jari, S. T. (2019). A **scale for measuring service quality in the Syrian Virtual University using SERVQUAL** (Master's thesis). Syrian Virtual University, Syria. (in Arabic)
21. Homsi, E. (2016). **Application of benchmarking method in Syrian banks and its impact on the quality of banking services** (Unpublished Master's thesis). Syrian Virtual University, Syria. (in Arabic)
22. Al-Atwi, M., Ali, A., & Kazem, A. (2024). The role of information technology in enhancing the quality of banking service: Applied research

on a sample of commercial banks operating in Najaf Al-Ashraf. *Al-Ghary Journal of Economic and Administrative Sciences*, 20(Special Issue), 1707-1732. (in Arabic)

23. Deeb, K. A., & Barakat, H. M. (2015). Internal marketing and its role in improving the quality of banking services "A field study on private banks in Lattakia". *Tishreen University Journal - Economic and Legal Sciences Series*, 37(3), 279-304. (in Arabic)
24. Ghadeer, B. G. (2012). **The basic approach to data analysis using IBM SPSS Statistics 20**. Syria. (in Arabic)

صناديق الثروة السيادية في الاقتصادات المحدودة الموارد: تحليل الجدوى المؤسسية وتعبئة الأصول مع أدلة من سورية

د. محمد بدر داود [1]

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إمكانية إنشاء صندوق سيادي في الاقتصادات محدودة الموارد وعالية المخاطر، مع تطبيق تحليلي على الحالة السورية. وتعتمد الدراسة إطاراً تحليلياً يجمع بين التحليل المؤسسي المقارن، وتقدير إمكانات الأصول العامة القابلة للرسملة، وتحليل فجوات الحوكمة وفق مبادئ سانتياغو.

وتشير النتائج إلى أن الصناديق السيادية لم تعد حكراً على الدول الغنية بالموارد، إذ يمكن لبعض آليات الرسملة البديلة، مثل تفعيل الأصول الحكومية غير المستغلة وتخصيص إيرادات محددة، أن تشكل أساساً تمويلياً ممكناً. إلا أن تحليل الحالة السورية يكشف عن فجوات جوهرية في الحوكمة، والشفافية، واستقلالية الإدارة، ووضوح مصادر التمويل والهدف الاقتصادي.

وتخلص الدراسة إلى أن إنشاء صندوق سيادي في سورية يمثل خياراً نظرياً مشروطاً بإصلاحات مؤسسية عميقة وبناء إطار حوكمة مستقل، وربطه باستراتيجية وطنية شاملة لإدارة الأصول العامة. كما تسهم الدراسة في الأدبيات الناشئة حول الصناديق السيادية في الاقتصادات الهشة عبر ربط القدرة التمويلية بالجودة المؤسسية والبيئة الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: الصناديق السيادية، الحوكمة، الدول الهشة، الرسملة، سورية.

1 دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية من جامعة دمشق

Sovereign Wealth Funds in Resource-Constrained Economies: Institutional Feasibility and Asset Mobilization Analysis with Evidence from Syria

Mohamad Bader Daood [1]

ABSTRACT:

This study analysis the feasibility of establishing a sovereign wealth fund (SWF) in resource-constrained and high-risk economies, with a particular focus on the Syrian case. It develops an analytical framework combining comparative institutional analysis, public asset capitalization potential assessment, and governance gap evaluation based on the Santiago Principles.

The findings indicate that sovereign wealth funds are no longer exclusive to resource-rich economies, as alternative capitalization mechanisms—such as mobilizing underutilized public assets and earmarking specific fiscal revenues—can provide a viable funding base. However, the Syrian case reveals substantial institutional gaps in governance independence, transparency, financing clarity, and the definition of the fund's economic objectives.

The study concludes that establishing an SWF in Syria remains a conditional and theoretical option, contingent upon deep institutional reforms, the creation of an independent governance framework, and integration into a comprehensive national public asset management strategy. The study contributes to the emerging literature on sovereign wealth funds in fragile economies by linking capitalization capacity, institutional quality, and macroeconomic conditions.

KEYWORDS: Sovereign wealth funds, governance, fragile economies, capitalization, Syria

1 PhD in Finance and Banking from Damascus University

1-1- المقدمة

أصبحت الصناديق السيادية خلال العقود الأخيرة إحدى الأدوات التي تستخدمها الدول لإدارة الثروة العامة وتحويل الموارد أو الفوائض إلى أصول استثمارية طويلة الأجل. وقد ارتبط النموذج التقليدي لهذه الصناديق تاريخياً بالدول الغنية بالموارد الطبيعية أو ذات الفوائض الخارجية والمالية الكبيرة. غير أن التحولات في إدارة الأصول العامة، وتزايد الضغوط على المالية العامة، واتساع الحاجة إلى تمويل التنمية، أفرزت نماذج أحدث تسعى إلى استخدام مصادر رسملة بديلة، مثل الأصول الحكومية غير المستغلة، وعوائد الخصخصة، والإيرادات المالية المخصصة، والشراكات الاستثمارية.

ولا يعني هذا التحول أن الصندوق السيادي يمكن أن يشكل بديلاً عن الإصلاح المالي أو عن بناء مؤسسات عامة فعالة. فجدوى الصندوق في الاقتصادات محدودة الموارد تعتمد على توافر ثلاثة شروط مترابطة: قدرة واقعية على الرسملة من مصادر مستدامة، وإطار مؤسسي يضمن استقلالية القرار الاستثماري والرقابة والإفصاح، وبيئة اقتصادية كلية تسمح بإدارة أصول طويلة الأجل دون تحويل الصندوق إلى أداة لتمويل العجز قصير الأجل. ومن ثم، فإن السؤال لا يتعلق فقط بإمكان إنشاء الصندوق من الناحية القانونية، بل بمدى قابليته للتشغيل والاستمرار وفق معايير الحوكمة والاستدامة المالية.

ورغم اتساع الأدبيات المتعلقة بالصناديق السيادية، فإن جانباً كبيراً منها يركز على تجارب الدول ذات الفوائض النفطية أو الاحتياطيات الخارجية المرتفعة، وعلى أداء الصناديق القائمة واستراتيجياتها الاستثمارية. أما الدراسات التي تقيم قابلية تأسيس صندوق سيادي في اقتصاد هش ومحدود الموارد، وتجمع في إطار واحد بين تحليل مصادر الرسملة، والتقييم المؤسسي، والظروف الاقتصادية الكلية، فما تزال محدودة. وتزداد أهمية هذه الفجوة في الحالات التي تعاني من محدودية البيانات الرسمية وضعف

الإفصاح المالي، إذ لا يكفي نقل نماذج الصناديق الناجحة أو المقارنة الشكلية معها لتقييم جدوى تأسيس صندوق جديد.

تطرح الحالة السورية هذا الإشكال بوضوح. فالسياق الاقتصادي يتسم بضغوط على المالية العامة، وتراجع في القدرة الإنتاجية، وارتفاع درجة عدم اليقين، ومحدودية المعلومات العامة المتاحة بشأن الأصول الحكومية ومصادر تمويلها. وفي الوقت نفسه، يثير الإعلان عن إنشاء صندوق ذي طابع سيادي تساؤلات حول مصادر رسملته، وهيكله المؤسسي، ومدى اتساقه مع المبادئ الدولية الحاكمة للصناديق السيادية. لذلك لا تتعامل هذه الدراسة مع الصندوق المعلن بوصفه نموذجاً مكتمل البنية، بل بوصفه حالة تحليلية لاختبار شروط القابلية المؤسسية والمالية لتأسيس صندوق سيادي في بيئة عالية المخاطر.

وعليه، يتمثل سؤال الدراسة الرئيس في الآتي: ما مدى قابلية تأسيس صندوق سيادي في اقتصاد محدود الموارد وعالي المخاطر، وما الشروط التمويلية والمؤسسية والاقتصادية اللازمة لجعل هذا الصندوق قابلاً للتشغيل والاستدامة في الحالة السورية؟

وتسهم الدراسة في ثلاثة جوانب مترابطة. أولاً، توسع النقاش حول الصناديق السيادية من التركيز على النماذج القائمة على الفوائض إلى تحليل نماذج الرسملة البديلة في الاقتصادات محدودة الموارد. ثانياً، تقدم إطاراً تحليلياً يدمج تحليل إمكانات الأصول العامة مع التحليل المؤسسي المقارن وتقييم فجوات الحوكمة في البيئات محدودة البيانات. ثالثاً، تطبق هذا الإطار على الحالة السورية لتحديد الفجوات والشروط السابقة اللازمة قبل الانتقال من فكرة الصندوق إلى مؤسسة قابلة للتشغيل.

وتنظم الدراسة على النحو الآتي: يستعرض القسم الثاني الأدبيات والإطار المفاهيمي للصناديق السيادية والنماذج منخفضة الموارد؛ ويعرض القسم الثالث المنهجية وإطار التحليل؛ ثم يقيم القسم الرابع الحالة السورية؛ ويقدم القسم الخامس النتائج، فيما يعرض القسم السادس التوصيات والسياسات المقترحة، قبل أن تختتم الدراسة بأهم الاستنتاجات.

2-1 الدراسات السابقة:

تتناول الأدبيات المتعلقة بالصناديق السيادية ثلاثة مسارات رئيسة: مسار يركز على الحوكمة وإدارة الفوائض في الصناديق التقليدية، ومسار يبحث في أثر هذه الصناديق في الاستقرار الاقتصادي والمالي، ومسار أحدث يهتم بالنماذج التي تعتمد على مصادر رسملة غير تقليدية. ويتيح التمييز بين هذه المسارات تحديد حدود المعرفة المتاحة والفجوة التي تعالجها الدراسة الحالية.

يركز المسار الأول على الصناديق السيادية التي نشأت في الاقتصادات الغنية بالموارد الطبيعية أو ذات الفوائض المالية الكبيرة. وتبرز التجربة النرويجية بوصفها نموذجاً مرجعياً في هذا المجال؛ إذ تؤكد دراسة نصير وزين وغانية (2018) (نصير، أحمد، آخرون. 2018) أن فعالية الصندوق لا ترتبط بحجم الفوائض النفطية وحده، بل بوجود قواعد واضحة لإدارة الإيرادات، ومستويات مرتفعة من الشفافية، وربط القرار الاستثماري بأهداف التنمية طويلة الأجل. وباتجاه مماثل، تناولت دراسة Özgül (2019) (Özgül, 2019) بنية الحوكمة والاستراتيجية الاستثمارية للصندوق النرويجي، مبينة أن تنويع الأصول، واستقلالية الإدارة، وإدماج الاعتبارات الأخلاقية في الاستثمار تمثل عناصر أساسية في استدامة أداء الصندوق. كما قدمت دراسة Parry and Jan (2019) (Parry & Jan, 2019) مراجعة لتطور الصناديق السيادية وهياكلها وممارساتها الاستثمارية، ولفتت إلى أن ضعف الإفصاح يظل من أبرز مصادر المخاطر المؤسسية، ولا سيما في الدول التي لا تنشر بيانات تفصيلية عن نشاط الصناديق وأصولها.

ويركز المسار الثاني على الوظائف الاقتصادية الكلية للصناديق السيادية. فقد بينت دراسة (عبد الله (2018)، في سياق الاقتصادات العربية، أن الصناديق السيادية يمكن أن تسهم في دعم الاستقرار المالي وتعزيز الناتج المحلي الإجمالي عندما تكون مرتبطة بإدارة رشيدة للموارد العامة. كما خلصت دراسة (Elbadawi et al., 2018) إلى أن الصناديق السيادية قد تخفف من التقلبات الاقتصادية وتحسن استدامة السياسة المالية، غير أن هذا الأثر يتوقف على تصميم قواعد مالية واضحة تحد من استخدام موارد الصندوق في تمويل الإنفاق الحكومي قصير الأجل. وتؤكد هذه النتائج أن وجود الصندوق

بحد ذاته لا يضمن تحقيق الاستقرار، بل إن أثره يرتبط بنوعية قواعد التمويل والسحب، واستقلالية الإدارة، واتساقه مع السياسة المالية الكلية.

أما المسار الثالث، وهو الأكثر صلة بموضوع الدراسة، فيتناول التحول التدريجي نحو نماذج رسملة لا تعتمد حصراً على الفوائض النفطية أو الاحتياطيات الأجنبية. وتشير الأدبيات الحديثة إلى إمكان استخدام الأصول الحكومية غير المستغلة، وعوائد الخصخصة، والإيرادات الضريبية المخصصة، وبعض الأصول المعرفية أو الاستثمارية، بوصفها مصادر محتملة لرسملة كيانات استثمارية عامة طويلة الأجل. وفي هذا السياق، تشير الأدبيات التي ناقشت التحولات الحديثة في نماذج الصناديق السيادية إلى أن نجاح هذه النماذج يتطلب توافر مصدر تمويل محدد ومستدام، ونظام واضح لتقييم الأصول ونقلها، وإطار حوكمة يمنع تحول الصندوق إلى أداة مالية لتمويل العجز أو الإنفاق السياسي قصير الأجل.

ومع أهمية هذه الأدبيات، فإن معظمها يركز إما على تحليل أداء صناديق قائمة في دول غنية بالموارد، أو على دراسة آثار الصناديق السيادية بعد إنشائها، أو على عرض تجارب دولية منفردة. ولا تزال الدراسات التي تقيم قابلية تأسيس صندوق سيادي قبل إطلاقه في اقتصاد هش ومحدود الموارد محدودة، وبخاصة الدراسات التي تجمع بصورة منهجية بين ثلاثة أبعاد: إمكانات الرسملة من الأصول العامة أو الإيرادات المخصصة، والجودة المؤسسية والحوكمة، والظروف الاقتصادية الكلية التي تحدد قابلية الصندوق للتشغيل والاستمرار.

تتمثل الفجوة البحثية التي تعالجها هذه الدراسة في تقديم إطار تحليلي لتقييم قابلية تأسيس صندوق سيادي في اقتصاد محدود الموارد وعالي المخاطر، بدلاً من الاكتفاء بمقارنة شكلية بين الحالة السورية وتجارب الصناديق الناجحة. ويجمع هذا الإطار بين تحليل إمكانات الأصول العامة القابلة للرسملة، والتحليل المؤسسي المقارن بالاستناد إلى مبادئ سانتياغو، وتقييم الظروف الاقتصادية الكلية ذات

الصلة. ومن خلال تطبيق هذا الإطار على الحالة السورية، تسعى الدراسة إلى التمييز بين الإمكانية النظرية للرسملة وبين القابلية العملية لتشغيل صندوق سيادي مستدام.

1-3 مشكلة البحث:

شهدت العقود الأخيرة توسعاً كبيراً في دور الصناديق السيادية باعتبارها أدوات استراتيجية لإدارة الثروة العامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل الوطني. وقد ارتبط النمط التقليدي لهذه الصناديق تاريخياً بالدول التي تمتلك فوائض مالية كبيرة، ولا سيما الناتجة عن الموارد الطبيعية أو الاحتياطيات الأجنبية.

غير أن التطورات الحديثة في إدارة المالية العامة أفرزت نماذج جديدة لصناديق سيادية أو كيانات شبيهة بها في دول محدودة الموارد، تعتمد على مصادر تمويل غير تقليدية مثل تفعيل الأصول الحكومية غير المستغلة، أو تخصيص إيرادات ضريبية محددة، أو إعادة هيكلة بعض الموارد العامة. إلا أن هذه التحولات لا تعني بالضرورة أن توفر مصادر التمويل يكفي وحده لضمان فعالية هذه الصناديق أو استدامتها، إذ تبقى قضايا الحوكمة، والشفافية، وتقييم الأصول، واستقلالية القرار الاستثماري عوامل حاسمة في تحديد طبيعتها الفعلية.

وتبرز الحالة السورية بوصفها حالة تطبيقية معاصرة، إذ تم الإعلان عن إنشاء صندوق سيادي سوري وبدأت عملية تفعيله في سياق اقتصادي يتسم بمحدودية الفوائض المالية التقليدية، وضغوط مرتفعة على المالية العامة، وتراجع القدرة الإنتاجية، وارتفاع درجة عدم اليقين الاقتصادي. غير أن المعلومات المتاحة لا تقدم صورة تفصيلية حول مصادر الرسملة الفعلية للصندوق، أو طبيعة الأصول المحوّلة إليه، أو أسس تقييمها، أو هيكله المؤسسي، أو آليات الإفصاح والرقابة، أو تحديد دقيق لوظيفته الاقتصادية والاستثمارية. وبناءً عليه، لا تنحصر الإشكالية البحثية في واقعة إنشاء الصندوق أو بدء تشغيله، بل تتمثل في تقييم مدى اكتمال مقوماته التمويلية والمؤسسية والحوكمية التي تؤهله للعمل بوصفه صندوقاً سيادياً مستداماً ومتسقاً مع المعايير الدولية.

وعليه تتمثل مشكلة البحث في:

تحليل وتقييم مقومات التشغيل والاستدامة للصندوق السيادي السوري في ضوء المعايير الدولية للصناديق السيادية، من خلال دراسة مصادر الرسملة، وهيكل الحوكمة، وشفافية الإفصاح، ومقارنة الحالة السورية بالتجارب الدولية ومبادئ سانتياغو.

وتتفرع عن هذه المشكلة الأسئلة الآتية:

1. ما الشروط التمويلية والمؤسسية اللازمة لتشغيل صندوق سيادي وفق المعايير الدولية؟
2. ما مدى توافق الهيكل الحالي للصندوق السيادي السوري مع مبادئ الحوكمة والشفافية؟
3. ما الفجوات الرئيسة بين النموذج السوري والممارسات الدولية في الصناديق السيادية؟
4. ما المتطلبات اللازمة لرفع قابلية الاستدامة المؤسسية والمالية للصندوق؟

1-4 أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول فجوة بحثية تتعلق بتقييم الصناديق السيادية في مرحلة التأسيس أو التشغيل المبكر، وليس فقط تحليل أدائها بعد النضج. فمعظم الأدبيات تركز على الصناديق القائمة في دول ذات فوائض مالية مستقرة، بينما تقل الدراسات التي تتناول حالات دول تعاني من قيود مالية ومؤسسية وتحاول إنشاء أو تفعيل صناديق سيادية في بيئات عالية المخاطر.

وتكمن الأهمية العلمية في تقديم إطار تحليلي يدمج بين مصادر الرسملة البديلة، ومتطلبات الحوكمة، ومؤشرات الاستدامة المؤسسية، بما يسمح بفهم أكثر دقة لطبيعة الصناديق السيادية في البيئات الهشة.

أما الأهمية التطبيقية فتتمثل في تقديم قراءة تقييمية للحالة السورية بوصفها حالة تطبيقية معاصرة، بما يساعد على تحديد الفجوات المؤسسية والمالية والحوكمية التي ينبغي معالجتها لضمان فعالية الصندوق واستدامته.

1-5 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تقييم مقومات التشغيل والاستدامة للصندوق السيادي السوري في ضوء المعايير الدولية للصناديق السيادية، وذلك من خلال:

1. تحليل الأسس النظرية للصناديق السيادية ومصادر تمويلها التقليدية والبديلة.
2. دراسة التجارب الدولية في إنشاء صناديق أو كيانات سيادية في بيئات محدودة الموارد.
3. بناء إطار تحليلي يربط بين مصادر الرسملة، والحوكمة، والاستدامة المؤسسية.
4. تقييم الحالة السورية في ضوء مبادئ سانتياغو والمعايير الدولية ذات الصلة.
5. تحديد الفجوات المؤسسية والمالية والحوكمية في النموذج السوري.
6. تقديم توصيات لتعزيز قابلية الاستدامة والتشغيل للصندوق

1-6 فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث وأهدافه، يمكن صياغة الفرضيات التالية التي سيتم اختبارها من خلال المنهجية التحليلية والمقارنة الدولية المعتمدة:

استناداً إلى مشكلة البحث وأهدافه، تُفحص الفرضيات الآتية تحليلياً في ضوء الأدبيات والتجارب الدولية:

1- ما هي آليات ومصادر الرسملة البديلة المتاحة للصناديق السيادية في الاقتصادات محدودة الموارد، وما مدى استدامتها وملاءمتها المؤسسية للتشغيل؟
2- كيف تؤثر هياكل الحوكمة ومستويات الشفافية والإفصاح على فعالية الصناديق السيادية واستدامتها في البيئات عالية المخاطر؟
3- ما مدى انسجام النماذج المؤسسية للصناديق السيادية في الاقتصادات الهشة مع مبادئ سانتياغو الدولية للحوكمة؟
4- ما هي المتطلبات الاستراتيجية والمؤسسية اللازمة لدمج الصناديق السيادية في إطار وطني شامل لإدارة المالية العامة والأصول الحكومية؟

1-7 منهج البحث:

تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً مقارناً ذا طابع نوعي يهدف إلى تقييم مقومات التشغيل والاستدامة للصندوق السيادي السوري في ضوء المعايير الدولية، وليس إلى اختبار علاقات كمية أو إحصائية.

ويقوم منهج الدراسة على ثلاثة محاور رئيسة:

أولاً: تحليل نظري للأدبيات المتعلقة بالصناديق السيادية، ومصادر تمويلها، ومبادئ الحوكمة والإفصاح، بما في ذلك مبادئ سانتياغو، بهدف تحديد الإطار المرجعي المعياري للدراسة.

ثانياً: تحليل مقارن للتجارب الدولية ذات الصلة، مع التركيز على النماذج التي اعتمدت على مصادر تمويل غير تقليدية أو عملت في بيئات محدودة الموارد، لاستخلاص العوامل المؤثرة في نجاحها أو تعثرها.

ثالثاً: تحليل تطبيقي للحالة السورية، من خلال تقييم مصادر الرسملة المحتملة، وبنية الحوكمة، وآليات الإفصاح، بالاعتماد على المعلومات والبيانات المتاحة، ومقارنة ذلك بالمعايير الدولية.

ويهدف هذا الدمج إلى بناء إطار تفسيري متكامل يسمح بتقييم مدى قابلية الصندوق السيادي السوري للاستدامة التشغيلية والمالية والمؤسسية.

2- الصناديق السيادية:

2-1 مفهوم الصناديق السيادية

شهد مفهوم الصناديق السيادية تطوراً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، وتباينت التعريفات المقدمة لها تبعاً لاختلاف مصادر التمويل، والأهداف الاستثمارية، والأطر المؤسسية التي تعمل ضمنها. ويعود هذا التباين إلى الطبيعة المركبة لهذه الصناديق؛ فهي تجمع بين ملكية الدولة للأصول وبين إدارتها وفق أهداف اقتصادية واستثمارية طويلة الأجل، بما يميزها عن الأدوات التقليدية لإدارة المالية العامة.

وتعرّف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصناديق السيادية بأنها ترتيبات أو محافظ استثمارية مملوكة للدولة، تُدار لتحقيق أهداف وطنية طويلة الأجل، ويمكن أن تُموَّل من فوائض ميزان المدفوعات،

أو عوائد الموارد الطبيعية، أو الاحتياطيات الأجنبية، أو مصادر حكومية أخرى (Organisation for Economic Co-operation and Development [OECD], 2008) ويركز هذا التعريف على الملكية العامة للأصول وعلى البعد طويل الأجل في توظيفها.

وفي الاتجاه نفسه، تشير مبادئ سانتياغو إلى أن الصناديق السيادية هي صناديق أو ترتيبات استثمارية ذات أغراض خاصة، تملكها الحكومة العامة، وتُنشأ لتحقيق أهداف اقتصادية كلية، وتستثمر في أصول مالية وفق سياسات استثمارية محددة. ويؤكد هذا المنظور أن الصندوق السيادي ليس مجرد وعاء مالي تابع للدولة، بل كيان استثماري يفترض أن يمتلك هدفاً معلناً، وإطاراً قانونياً، وسياسة استثمارية، ونظاماً للحوكمة وإدارة المخاطر (International Working Group of Sovereign Wealth Funds [IWG], 2008)

كما يعرّف ترومان الصناديق السيادية بوصفها ترتيبات حكومية لإدارة أصول مالية، غالباً ما تكون منفصلة نسبياً عن الاحتياطيات الرسمية للبنك المركزي، وتُخصص لتحقيق أهداف مثل الاستقرار الاقتصادي الكلي، والادخار بين الأجيال، وتنويع مصادر الدخل، أو دعم أهداف التنمية طويلة الأجل (Truman, 2007)، ويضيف كيميت أن الصناديق السيادية تتميز بقدرتها على الاستثمار طويل الأجل وتحمل مستويات أعلى من المخاطر مقارنة بإدارة الاحتياطيات الرسمية، بما يسمح بتنويع المحافظ وتعظيم العائد المعدل بالمخاطر (Kimmitt, 2008).

وبناءً على هذه التعريفات، يمكن تحديد الخصائص الرئيسة للصندوق السيادي في العناصر الآتية:

- ملكية الدولة الكاملة أو النهائية للأصول.
- وجود مصدر تمويل أو رسملة محدد وقابل للتتبع.
- وجود هدف اقتصادي أو استثماري طويل الأجل ومعلن.
- إدارة استثمارية مستقلة نسبياً عن القرارات المالية قصيرة الأجل.
- وجود إطار قانوني ومؤسسي يحدد الصلاحيات والمسؤوليات.

- الالتزام بقواعد الحوكمة والشفافية والإفصاح وإدارة المخاطر.

وتساعد هذه الخصائص على التمييز بين الصندوق السيادي وبين الاحتياطيات الأجنبية التي يديرها البنك المركزي لأغراض السيولة والاستقرار النقدي، وبين صناديق التقاعد التي ترتبط بالتزامات محددة تجاه المشتركين، وبين الشركات العامة التي يكون هدفها الأساسي تقديم خدمة أو إنتاج سلعة، لا إدارة محفظة استثمارية عامة مستقلة.

وعلى ضوء ذلك، تعتمد الدراسة وفق وجهة نظر الباحث التعريف الإجرائي الآتي:

الصندوق السيادي هو كيان استثماري مملوك للدولة، يتمتع بإطار قانوني ومؤسسي محدد، ويُموَّل من مصادر رسملة معلنة وقابلة للاستدامة، ويهدف إلى إدارة واستثمار الأصول العامة لتحقيق أهداف اقتصادية طويلة الأجل، وفق قواعد واضحة للحوكمة والشفافية وإدارة المخاطر، سواء تم توظيف أصوله محلياً أو خارجياً.

2-2 نشأة، نمو وتطور الصناديق السيادية:

ترتبط النشأة الحديثة للصناديق السيادية بظهور ترتيبات حكومية هدفت إلى إدارة الفوائض المتأتية من الموارد الطبيعية واستثمارها على المدى الطويل. وتُعد تجربة هيئة الاستثمار الكويتية، التي تعود جذورها إلى عام 1953 (Kuwait Investment Authority [KIA], 2023)، من أقدم النماذج المعاصرة في هذا المجال، إذ قامت على توظيف جزء من العوائد النفطية بهدف الحفاظ على الثروة وتنويع مصادر الدخل عبر الزمن. وتبعتها لاحقاً تجارب أخرى، من أبرزها شركة تيماسيك القابضة في سنغافورة عام 1974، وجهاز أبو ظبي للاستثمار عام 1976، ثم الصندوق الحكومي النرويجي الذي تطور لاحقاً إلى أحد أبرز النماذج المرجعية في الحوكمة والإفصاح والاستثمار طويل الأجل (International Forum of Sovereign Wealth Funds [IFSWF], 2024).

وقد دخل مصطلح «صندوق الثروة السيادية» الاستخدام الأكاديمي والمهني الواسع بعد طرحه من قبل روزانوف في عام 2005، في سياق توصيف الدور المتنامي للأصول الحكومية الاستثمارية في الأسواق المالية العالمية (Rozanov, 2005)، ومنذ ذلك الحين، توسع انتشار هذه الصناديق من حيث العدد وحجم الأصول وتنوع الأهداف، وأصبحت تشمل نماذج للادخار بين الأجيال، وتحقيق الاستقرار المالي، وتمويل التنمية، وإدارة الاحتياطيات أو الأصول العامة ذات الطابع الاستثماري (Al-Hassan et al., 2013).

ومع أن الموارد الطبيعية والفوائض الخارجية شكلت المصدر التاريخي الرئيس لرسملة معظم الصناديق السيادية، فإن تطور إدارة الأصول العامة خلال العقدين الأخيرين أظهر تنوعاً أكبر في مصادر التمويل. فقد نشأت أو تطورت بعض الكيانات الاستثمارية العامة اعتماداً على عوائد الخصخصة، وتحويل ملكية الشركات والأصول الحكومية، وتخصيص إيرادات ضريبية أو رسوم محددة، وإدارة محافظ من الأصول التجارية والعقارية. ولا يعني ذلك أن جميع هذه الكيانات تنطبق عليها بالضرورة صفة الصندوق السيادي وفق التعريفات الضيقة، لكنه يعكس اتجاهاً متزايداً نحو استخدام أدوات استثمارية عامة لإدارة الثروة والأصول الوطنية في سياقات لا تعتمد حصراً على الفوائض النفطية.

ويكتسب هذا التحول أهمية خاصة للدول محدودة الموارد، إذ ينقل النقاش من سؤال توافر الفائض المالي التقليدي إلى سؤال أكثر تعقيداً: هل تستطيع الدولة تحديد أصول قابلة للتقييم والتحويل، وتأمين تدفقات تمويل مستدامة، وبناء هيكل حوكمة مستقل يضمن عدم استخدام الصندوق كأداة للتمويل قصير الأجل؟ ومن ثم، فإن تطور الصناديق السيادية لا يُقاس فقط بزيادة عددها أو حجم أصولها، بل بتطور نماذج رسملتها، وأهدافها، ودرجة استقلاليتها المؤسسية.

وتُظهر التجارب الدولية أن الصناديق التي تستند إلى موارد مستقرة وقواعد مالية واضحة وإفصاح منتظم تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل. أما الصناديق التي تُنشأ دون تحديد دقيق لمصدر الرسملة أو دون فصل واضح بين الملكية العامة والإدارة الاستثمارية، فتواجه مخاطر التحول إلى هياكل شكلية أو إلى أدوات مالية خاضعة للاحتياجات الحكومية قصيرة الأجل (Truman,

2007). ويشكّل هذا الاستنتاج أساساً تحليلياً مهماً لتقييم الصندوق السيادي السوري في الأقسام اللاحقة..

2-3 الأسس النظرية والتجارب الناشئة للصناديق السيادية في الدول منخفضة الموارد

شهدت الأدبيات المتعلقة بالصناديق السيادية تحولاً تدريجياً في فهم مصادر رسملتها ووظائفها الاقتصادية. فقد ارتبط النموذج التقليدي للصندوق السيادي تاريخياً بالدول التي تمتلك فوائض كبيرة من صادرات الموارد الطبيعية، أو احتياطيات أجنبية مرتفعة، أو فوائض مستمرة في الحساب الجاري. إلا أن التطورات الاقتصادية والمؤسسية خلال العقدين الأخيرين وسّعت النقاش ليشمل إمكان توظيف أدوات الاستثمار العام وإدارة الأصول الحكومية في دول لا تمتلك هذه الفوائض التقليدية، شريطة التمييز بين الصناديق السيادية بالمعنى الضيق وبين الصناديق التنموية والكيانات الاستثمارية العامة ذات الأهداف الوطنية طويلة الأجل (Al-Hassan et al., 2013).

وفي هذا السياق، لم يعد السؤال مقتصراً على حجم الفائض المالي المتاح، بل أصبح مرتبطاً بقدرة الدولة على حصر أصولها العامة، وتقييمها بصورة مهنية، وتحويل الأصول القابلة للاستثمار إلى قاعدة رأسمالية منتجة. وتشمل هذه الأصول الشركات الحكومية القابلة لإعادة الهيكلة، والأصول العقارية غير المستغلة، وحقوق الامتياز، والبنى التحتية ذات الإيرادات المحتملة، وحصص الدولة في المشروعات التجارية، إضافة إلى تدفقات مالية مخصصة قانونياً مثل بعض الضرائب أو الرسوم. غير أن تحويل هذه الأصول إلى مصدر تمويل مستدام يتطلب وجود سجل وطني للأصول، وقواعد محاسبية واضحة، وفصل مؤسسي بين الجهة المالكة للأصول والجهة المسؤولة عن إدارتها الاستثمارية (World Bank, 2020).

وقد برزت في هذا الإطار نماذج لصناديق أو كيانات استثمارية عامة تعتمد على مصادر تمويل بديلة عن الفوائض النفطية. ففي لوكسمبورغ، أُنشئ صندوق الأجيال بهدف دعم الاستدامة المالية طويلة الأجل، واعتمد في تمويله على تحويلات مالية محددة ضمن الموازنة العامة، بما يوضح إمكانية بناء

أدوات ادخارية عامة في الاقتصادات غير النفطية عند توافر قواعد قانونية وتمويلية واضحة (Government of Luxembourg, 2015–2022)، كما تمثل تجربة مالطا مثالاً على توجيه جزء من الإيرادات المتأتية من برامج الاستثمار والإقامة إلى صندوق وطني للتنمية والمشروعات ذات المنفعة العامة، حيث يتمتع الصندوق بشخصية قانونية مستقلة وهيكل حوكمة محدد قانوناً (National Development and Social Fund [NDSF], 2026).

وفي مجال مختلف، تقدم تجارب إدارة الملكية الفكرية نموذجاً مكملاً لفكرة تفعيل الأصول غير المادية. فعلى سبيل المثال، تعمل شركة IP Bridge اليابانية على إدارة واستثمار براءات الاختراع والأصول الفكرية غير المستغلة، من خلال تطوير استراتيجيات الترخيص والتسويق والاستثمار المرتبط بالابتكار. ولا يمثل هذا النموذج صندوقاً سيادياً بالمعنى التقليدي، لكنه يوضح كيف يمكن للدولة أو للقطاع العام تحويل الأصول غير المادية إلى مصادر قيمة اقتصادية وعوائد محتملة (IP Bridge, 2026).

وتشير هذه التجارب إلى أن الدول منخفضة الموارد تستطيع، من حيث المبدأ، بناء أدوات استثمارية عامة طويلة الأجل اعتماداً على مصادر بديلة؛ إلا أن نجاحها لا يرتبط بمجرد نقل الأصول أو تخصيص الإيرادات، بل يتوقف على جودة الحوكمة، ووضوح التفويض القانوني، واستدامة التدفقات التمويلية، ووجود سياسة استثمارية مستقلة عن الضغوط المالية والسياسية قصيرة الأجل. وتؤكد مبادئ سانتياغو أن الإطار القانوني الواضح، وتحديد الأهداف، والشفافية، والمساءلة، وإدارة المخاطر، تشكل عناصر أساسية لضمان أن تعمل الصناديق الاستثمارية العامة وفق أهداف اقتصادية طويلة الأجل لا كأدوات تمويل مباشر للموازنة العامة (International Forum of Sovereign Wealth Funds [IFSWF], 2022).

ومع ذلك، تواجه النماذج الناشئة في الدول منخفضة الموارد تحديات أكثر حدة من الصناديق التقليدية، أهمها محدودية البيانات المتعلقة بالأصول العامة، وضعف القدرة على التقييم المالي، وتداخل الأهداف التنموية مع الاعتبارات السياسية، وارتفاع مخاطر استخدام الصندوق لتغطية العجز المالي أو

تمويل الإنفاق الجاري. لذلك، فإن إنشاء صندوق أو كيان استثماري عام في هذه البيئات ينبغي أن يسبقه إصلاح في إدارة الأصول العامة، وتطوير منظومة الإفصاح المالي، وبناء آليات رقابة مستقلة، وربطه باستراتيجية اقتصادية وطنية واضحة. وتكتسب هذه الاعتبارات أهمية خاصة عند الانتقال إلى تحليل الحالة السورية، حيث لا تكمن المسألة في إعلان إنشاء الصندوق بحد ذاته، بل في مدى توافر المقومات المالية والمؤسسية التي تمنحه صفة صندوق سيادي فعّال وقابل للاستدامة.

3- الحالة السورية الراهنة: تقييم مدى توافق الصندوق السيادي السوري مع معايير الصناديق السيادية:

أُحدث الصندوق السيادي السوري بموجب المرسوم رقم (113) لعام 2025 بوصفه مؤسسة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، وترتبط برئاسة الجمهورية. وقد حدد المرسوم أهدافاً عامة للصندوق تتمثل في تنفيذ مشروعات تنموية وإنتاجية مباشرة، والاستثمار الأمثل للموارد البشرية والمادية والخبرات الفنية، وتنشيط الاقتصاد الوطني من خلال استثمارات مدروسة ومتنوعة، وتحويل الأصول الحكومية غير المفعلة إلى أدوات للإنتاج والتنمية (رئاسة الجمهورية العربية السورية، 2025).

وتكشف مقارنة هذا الإطار المعلن مع المبادئ الدولية الحاكمة للصناديق السيادية، ولا سيما مبادئ سانتياغو، عن وجود فجوة بين الإطار القانوني العام ومتطلبات الإفصاح والتنفيذ المؤسسي اللازمة لتقييم الصندوق بوصفه صندوقاً سيادياً مكتمل المقومات. فمبادئ سانتياغو لا تقتصر على إنشاء كيان يتمتع بالشخصية القانونية أو الاستقلال المالي والإداري، بل تتطلب وضوحاً في مصدر التمويل، وتحديداً دقيقاً للأهداف الاقتصادية، وفصلاً عملياً بين الملكية والإدارة، وإدارة مستقلة للمخاطر، وإفصاحاً منتظماً عن الأصول والسياسات الاستثمارية والأداء المالي (International Forum of Sovereign Wealth Funds [IFSWF], 2008).

وتوفر التجربة الدولية قاعدة مقارنة مفيدة في هذا السياق. فقد بلغت أصول الصناديق السيادية العالمية مستويات مرتفعة خلال السنوات الأخيرة، مع تركز نسبة كبيرة من الأصول لدى عدد محدود من الصناديق الكبرى. إلا أن أهمية هذه التجارب لا تكمن في حجم الأصول فقط، بل في اعتماد معظم الصناديق الكبرى على مصادر رسملة محددة ومستقرة، مثل عوائد الموارد الطبيعية، وفوائض الحساب الجاري، والاحتياطيات الأجنبية، أو الأصول الحكومية المحولة وفق ترتيبات قانونية ومحاسبية معلنة (Global SWF, 2023).

فعلى المستوى المالي، يحدد المرسوم السوري هدف تحويل الأصول الحكومية غير المفعلة إلى أدوات إنتاج وتنمية، لكنه لا يوضح، ضمن المعلومات العامة المتاحة، قائمة الأصول التي ستُنقل إلى الصندوق، أو منهجية تقييمها، أو قيمتها الدفترية والسوقية، أو الجدول الزمني لتحويلها، أو نسبة الأصول التي ستبقى تحت ملكية الدولة المباشرة. كما لا تتوافر بيانات منشورة بصورة كافية حول مصادر الرسملة الأولية أو التدفقات المالية الدورية التي يمكن أن تؤمن استدامة نشاط الصندوق. ويحد هذا النقص في المعلومات من القدرة على تقييم القاعدة الرأسمالية الفعلية للصندوق، حتى مع وجود هدف معلن لتفعيل الأصول الحكومية غير المستغلة (الوكالة العربية السورية للأنباء [سانا]، 2025).

وعلى المستوى المؤسسي، يشير الإطار المعلن إلى الاستقلال المالي والإداري وإلى وجود مجلس إدارة ومدير عام للصندوق. غير أن تقييم الاستقلالية الفعلية يتطلب توافر معلومات أكثر تفصيلاً حول آلية تعيين أعضاء مجلس الإدارة، ومعايير الكفاءة والاستقلال، ومدد العضوية، وقواعد تضارب المصالح، وحدود تدخل الجهة المالكة في القرارات الاستثمارية، وطبيعة العلاقة بين الصندوق والجهات الحكومية الأخرى. وتعد هذه العناصر ضرورية للتمييز بين الاستقلال المنصوص عليه قانوناً والاستقلال التشغيلي الفعلي الذي تؤكد عليه مبادئ سانتياغو (Al-Hassan et al., 2013).

وفيما يتعلق بالشفافية، ينص الإعلان الرسمي على إعداد تقارير ربع سنوية وسنوية، وعلى التدقيق المالي عبر أجهزة مستقلة عن الصندوق. ومع ذلك، فإن الالتزام الفعلي بمعايير الإفصاح الدولية لا يمكن قياسه من خلال النص وحده، بل من خلال نشر التقارير المالية، وبيانات الأصول، والسياسة

الاستثمارية، ومؤشرات الأداء، وإدارة المخاطر، ونتائج التدقيق، وإتاحة هذه المعلومات للجمهور بصورة دورية ومنهجية. ومن ثم، فإن التحدي لا يتمثل في غياب مبدأ الإفصاح من الإطار المعلن، بل في الحاجة إلى تحويله إلى ممارسة مؤسسية قابلة للتحقق والتقييم (سانا، 2025).

كما أن الصندوق السوري يبدو، وفق أهدافه المعلنة، أقرب إلى نموذج صندوق تنموي واستثماري عام يركز على تفعيل الأصول الحكومية وتمويل المشروعات الإنتاجية والتنموية، وليس إلى نموذج صندوق الادخار بين الأجيال أو صندوق استقرار مالي يعتمد على استثمار فوائض خارجية. ولا يمثل ذلك نقطة ضعف بحد ذاته، لأن الأدبيات الحديثة تقر بتعدد نماذج الصناديق الاستثمارية العامة. إلا أن نجاح هذا النموذج يتطلب تحديداً أكثر دقة للوظيفة الأساسية للصندوق، وحدود تدخله في الاقتصاد، ومعايير اختيار المشروعات، وسياسة توزيع العوائد، والعلاقة بين أهداف الربحية والأهداف التنموية (World Bank, 2020).

ويتصل ذلك بطبيعة البيئة الاقتصادية السورية، التي تتسم بارتفاع عدم اليقين، وضعف القدرة على توليد فوائض مالية مستقرة، وتراجع كفاءة عدد من الأصول العامة، وصعوبات في جذب التمويل والاستثمار طويل الأجل. ولا تمنع هذه الظروف إنشاء صندوق سيادي أو كيان استثماري عام من حيث المبدأ، لكنها ترفع بصورة كبيرة أهمية الحوكمة، والتقييم المهني للأصول، وإدارة المخاطر، وضمان عدم استخدام الصندوق لتمويل الإنفاق الجاري أو معالجة العجز المالي قصير الأجل.

وبناءً على ذلك، لا يصح توصيف الصندوق السيادي السوري بأنه مجرد فكرة أولية أو إطار نظري غير مكتمل، لأنه أُنشئ بموجب مرسوم رسمي وحددت له شخصية قانونية وأهداف عامة وآليات رقابية معلنة. إلا أنه لا يمكن، استناداً إلى المعلومات العامة المتاحة، الجزم بتوافقه العملي الكامل مع المعايير الدولية للصناديق السيادية. والأدق وصفه بأنه صندوق سيادي أو كيان استثماري عام في مرحلة التأسيس المؤسسي، تتوقف قدرته على اكتساب صفة صندوق سيادي فعّال ومستدام على الإفصاح عن مصادر رسملته، وتقييم أصوله، وبناء حوكمة تشغيلية مستقلة، ونشر تقارير دورية قابلة للتحقق.

ومن جهة أخرى، تواجه دراسة الحالة السورية تحدياً منهجياً يتعلق بمحدودية البيانات التفصيلية المنشورة حول الأصول العامة وقيمتها وإمكانات تحويلها إلى قاعدة رأسمالية للصندوق. لذلك تعتمد الدراسة منهجية تحليل الإمكانات للأصول (Asset Potential Analysis)، بوصفها أداة تقديرية تهدف إلى تحديد فئات الأصول الحكومية القابلة للتفعيل أو الرسملة، بدلاً من الادعاء بتقديم تقييم محاسبي نهائي لها. وتسمح هذه المنهجية ببناء سيناريوهات تقديرية تستند إلى نطاقات محتملة لقيمة الأصول، ونسب مختلفة من التفعيل، وتدفقات مالية مستقبلية ممكنة، مع التأكيد أن نتائجها تظل مشروطة بتوافر بيانات رسمية أكثر تفصيلاً وبإجراء تقييم مهني مستقل للأصول قبل اتخاذ أي قرار تنفيذي.

3-1 فئات الأصول العامة السورية القابلة للرسملة:

تتطلب دراسة قابلية إنشاء صندوق سيادي في بيئة منخفضة الموارد التمييز بين وجود الأصول العامة من جهة، وقابليتها الفعلية للتحويل إلى رأس مال استثماري من جهة أخرى. فامتلاك الدولة لأصول عقارية أو شركات عامة أو موارد طبيعية لا يعني تلقائياً إمكان إدراجها ضمن محفظة صندوق سيادي، إذ يتوقف ذلك على توافر سجل موحد للأصول، وإطار قانوني لنقل الملكية أو حقوق الانتفاع، وتقييم مستقل للقيمة الاقتصادية، وقدرة مؤسسية على إعادة الهيكلة والإدارة الاستثمارية.

وفي ضوء مراجعة الأدبيات المتعلقة بإدارة الأصول العامة والشركات المملوكة للدولة، يمكن تحديد أربع فئات رئيسة من الأصول التي قد تمثل، من الناحية النظرية، قاعدة محتملة لرسملة صندوق سيادي أو صندوق وطني لإدارة الأصول في سورية.

1. الأصول العقارية الحكومية غير المستغلة أو منخفضة الاستغلال، بما يشمل الأراضي والعقارات والمواقع ذات القابلية للتطوير التجاري أو الصناعي أو السياحي؛
2. الشركات والمؤسسات العامة ذات الإمكانات الاقتصادية القابلة لإعادة الهيكلة، مع استبعاد المؤسسات التي لا يمكن إصلاحها أو التي تتطلب دعماً مالياً دائماً؛

3. حقوق استثمار الموارد الطبيعية والبنى التحتية العامة، مثل الفوسفات والمرافئ والخدمات اللوجستية، بشرط إخضاعها لعقود شفافة وتقييم اقتصادي مستقل؛
4. التدفقات المالية العامة القابلة للتخصيص، مثل نسبة محددة من بعض الضرائب أو الرسوم أو عوائد استثمار الأصول العامة، بما يوفر مورداً دورياً للصندوق دون الاعتماد على الاقتراض أو السحب من الاحتياطيات النقدية.

وتنسجم هذه الفئات مع الاتجاهات الحديثة في إدارة الثروة العامة، والتي لا تقتصر على استثمار الفوائض النفطية أو الاحتياطيات الأجنبية، بل تشمل إعادة هيكلة الأصول الحكومية وتحويلها إلى محافظ استثمارية منتجة. إلا أن هذا النموذج لا يصبح قابلاً للتطبيق إلا إذا ارتبط بإصلاحات في حوكمة الشركات العامة، وإدارة الأراضي والعقارات الحكومية، والشفافية المالية (World Bank, 2020)، والفصل بين الجهة المالكة للأصول والجهة المسؤولة عن إدارتها الاستثمارية (Economic and Social Commission for Western Asia [ESCWA], 2018).

الجدول (1): التقدير الأولي للأصول الحكومية السورية القابلة للرسملة

فئة الأصل	آلية الرسملة المحتملة	المتطلبات السابقة للتحويل
الأصول العقارية الحكومية	نقل الملكية أو حق الانتفاع إلى الصندوق، أو تطويرها بالشراكة مع القطاع الخاص	سجل وطني للأصول، تقييم مستقل، إطار قانوني للتصرف
الشركات والمؤسسات العامة	إعادة الهيكلة، إدراج جزئي، بيع حصص، أو تحويلها إلى شركات قابضة	تدقيق مالي وتشغيلي، معالجة الخسائر، حوكمة الشركات
الموارد الطبيعية والبنى التحتية	عقود امتياز أو شراكات استثمارية أو حقوق انتفاع	شفافية العقود، تقييم اقتصادي، تنظيم قطاعي مستقل

الإيرادات المالية المخصصة	تخصيص نسبة قانونية ثابتة من الضرائب أو الرسوم أو العوائد	قاعدة مالية واضحة، حماية الإيرادات من الاستخدام قصير الأجل

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على (2018) ESCWA، (2020) World Bank، (2008/2014) IFSWF

3-2 منهجية تقدير إمكانات الرسملة:

نظراً إلى محدودية البيانات الرسمية المنشورة بشأن القيمة السوقية للأصول العامة السورية، لا يقدم هذا البحث تقييماً محاسبياً نهائياً للأصول الحكومية، بل يعتمد منهجية تحليل الإمكانات (Asset Potential Analysis) وتقوم هذه المنهجية على تحديد الفئات المحتملة للأصول القابلة للتفعيل، ثم بناء نطاقات تقديرية لقيمتها، وأخيراً تطبيق نسب رسملة افتراضية تعكس درجات مختلفة من القدرة على التقييم وإعادة الهيكلة والتحويل القانوني.

وتختلف هذه المنهجية عن التقييم المالي المباشر في أنها لا تفترض أن جميع الأصول الحكومية قابلة للتحويل أو البيع أو الاستثمار فوراً. بل تفترض أن جزءاً فقط من هذه الأصول قد يصبح قابلاً للرسملة بعد استكمال المتطلبات القانونية والمؤسسية والفنية. لذلك، يجب قراءة النتائج التالية بوصفها سيناريوهات استكشافية تهدف إلى اختبار مدى المعقولية الاقتصادية لفكرة الصندوق، وليس بوصفها تقديراً نهائياً لقيمة الثروة العامة السورية.

وقد استندت التقديرات إلى نطاقات مستخلصة من تقارير دولية وإقليمية متاحة حول الأصول العامة والشركات المملوكة للدولة وإدارة الموارد العامة، إضافة إلى افتراضات بحثية محافظة بشأن نسبة الأصول التي يمكن تفعيلها خلال المراحل الأولى (World Bank, 2012) (Syrian Ministry of Finance, 2019).

3-3 التقدير الأولي لإمكانات رسملة الأصول العامة:

تشير التقديرات الاستكشافية إلى أن الأصول العقارية الحكومية والشركات العامة القابلة لإعادة الهيكلة قد تشكل المصدر الرئيس للرسملة الأولية، في حين تمثل الموارد الطبيعية والإيرادات الضريبية المخصصة مصادر تدفق مستدامة أكثر من كونها مصدراً فورياً لرأس المال.

الجدول (2): لتقدير الاستكشافي الأولي للأصول العامة القابلة للرسملة

فئة الأصل	النطاق التقديري للقيمة الإجمالية (مليار دولار)	نسبة التفعيل أو الرسملة المفترضة	نطاق الرسملة المحتمل (مليار دولار)
الأصول العقارية الحكومية	8.0 – 12.0	30% – 40%	2.4 – 4.8
الشركات العامة القابلة لإعادة الهيكلة	4.0 – 6.0	30% – 40%	1.2 – 2.4
الموارد الطبيعية والبنى التحتية	تدفقات سنوية محتملة 0.2 – 0.4	لا تدخل في الرسملة الأولية	تدفقات دورية محتملة
الإيرادات الضريبية المخصصة	تدفقات سنوية محتملة 0.15 – 0.25	لا تدخل في الرسملة الأولية	تدفقات دورية محتملة
إجمالي الرسملة الأولية المحتملة	—	—	3.6 – 7.2

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: World Bank (2012)، ESCWA (2018)، Syrian Ministry of Finance (2019).

تمثل الأرقام نطاقات استكشافية مبنية على تحليل الإمكانات، ولا تمثل قيماً محاسبية أو سوقية مؤكدة للأصول العامة السورية.

وتشير هذه النتائج إلى أن الرسملة الأولية المحتملة، في حال توافر شروط التقييم وإعادة الهيكلة والتحويل القانوني، قد تقع ضمن نطاق يتراوح بين 3.6 و7.2 مليارات دولار. ولا يعني هذا النطاق أن الصندوق السوري يمكن أن يبدأ مباشرة بهذا الحجم، بل يوضح أن وجود قاعدة أصول عامة قابلة للتفعيل ليس مستحيلاً من الناحية النظرية.

وتبقى القيمة الفعلية لأي رسملة مرتبطة بعوامل لم يتم التحقق منها في هذه الدراسة، تشمل: جودة السجلات العقارية، حجم الالتزامات المالية للشركات العامة، قابلية الأصول للتسييل أو الاستثمار، القيود القانونية، ودرجة ثقة المستثمرين والشركاء المحتملين.

3-4 سيناريوهات رسملة الصندوق السيادي السوري

بناءً على نطاقات الإمكانات السابقة، تم إعداد ثلاثة سيناريوهات للرسملة تعكس اختلاف القدرة المؤسسية للدولة على حصر الأصول وتقييمها وإعادة هيكلتها وتحويلها إلى محفظة استثمارية. ولا تمثل هذه السيناريوهات توقعات زمنية، بل أدوات تحليلية لقياس مدى حساسية فكرة الصندوق لمستوى تفعيل الأصول العامة.

الجدول (3): سيناريوهات رسملة صندوق سيادي أو صندوق وطني لإدارة الأصول في سورية

السيناريو	نسبة تفعيل الأصول	الرسملة الأولية التقديرية	التدفقات السنوية المحتملة	التفسير المؤسسي
متحفظ	15%	2.0 – 3.0 مليار دولار	150 – 220 مليون دولار	تفعيل محدود للأصول الأكثر وضوحاً وقابلية للتقييم
متوسط	25%	3.5 – 5.0 مليار دولار	200 – 300 مليون دولار	إصلاح جزئي للشركات العامة وتطوير جزء من الأصول العقارية

متفائل	40%	7.2 – 5.5 مليار دولار	400 – 250 مليون دولار	إصلاح مؤسسي واسع، تقييم مستقل، وشراكات استثمارية فعالة

المصدر: إعداد الباحث

تعتمد التدفقات السنوية على افتراض وجود عوائد من حقوق استثمار الموارد الطبيعية، والأصول العقارية، والإيرادات العامة المخصصة، ولا تمثل توقعات مالية مؤكدة.

وتوضح السيناريوهات أن الفارق بين السيناريو المتحفظ والمتفائل لا يرتبط فقط بحجم الأصول، بل يرتبط أساساً بقدرة الدولة على بناء مؤسسات موثوقة لإدارة هذه الأصول. فالانتقال من سيناريو محدود إلى سيناريو متوسط أو متفائل يتطلب وجود سجل وطني للأصول، وإصلاح الشركات العامة، وقواعد واضحة لتخصيص الإيرادات، وإطار حوكمة يمنع استخدام الصندوق لتغطية العجز المالي أو تمويل الإنفاق الحكومي قصير الأجل.

3-5 تقييم السيناريوهات في ضوء مبادئ سانتياغو:

تُظهر مقارنة السيناريوهات السابقة بمبادئ سانتياغو أن توفر قاعدة أصول قابلة للرسملة لا يكفي وحده لإضفاء صفة الصندوق السيادي على الكيان المزمع إنشاؤه. فالمبادئ الدولية لا تركز على حجم الأصول فقط، بل تشمل وضوح الهدف الاقتصادي، ومصدر التمويل، والإطار القانوني، واستقلالية الإدارة، وإدارة المخاطر، والإفصاح المالي، والمساءلة العامة (IFSWF, 2014).

أولاً: حجم الرسملة

يشير نطاق الرسملة المحتمل إلى إمكان إنشاء كيان استثماري عام صغير إلى متوسط الحجم، إذا أمكن تفعيل جزء من الأصول الحكومية القابلة للاستثمار. غير أن حجم الرسملة لا يمثل معياراً كافياً للحكم على جدوى الصندوق، لأن صناديق أصغر حجماً قد تحقق أثراً اقتصادياً ملموساً إذا ارتبطت بسياسات استثمارية منضبطة وحوكمة فعالة.

ثانياً: استدامة مصادر التمويل

تؤكد السيناريوهات أن الاعتماد على تحويل الأصول وحده لا يوفر استدامة طويلة الأجل، إذ يجب أن ترافق الرسملة الأولية تدفقات دورية مستقرة. ويمكن أن تأتي هذه التدفقات من عوائد الأصول المعاد هيكلتها، أو حقوق استثمار الموارد الطبيعية، أو نسبة قانونية محددة من بعض الإيرادات العامة. إلا أن تخصيص هذه الموارد يجب أن يكون محمياً بقواعد مالية واضحة تمنع تحويلها إلى أداة لتمويل النفقات الجارية.

ثالثاً: الحوكمة والشفافية

تمثل الحوكمة أكبر فجوة بين الإمكانات المالية النظرية وبين قابلية التشغيل الفعلية للصندوق في الحالة السورية. فحتى في حال توافر أصول قابلة للرسملة، فإن غياب مجلس إدارة مستقل، وسياسة استثمار مكتوبة، وآليات تدقيق خارجي، ونظام إفصاح دوري، سيحد من قدرة الصندوق على جذب الشراكات الاستثمارية أو تحقيق عوائد مستدامة. كما أن غياب الفصل الواضح بين الدولة بوصفها مالكة للأصول وبين الإدارة المهنية للصندوق يزيد مخاطر التدخل السياسي واستخدام الأصول لأغراض قصيرة الأجل (Truman, 2007).

3-6 اختبار فرضيات البحث

الفرضية الأولى: لا يمكن للدول ذات الموارد المحدودة إنشاء صناديق سيادية إذا لم تعتمد على مصادر تمويل غير تقليدية، مثل الأصول الحكومية غير المستغلة أو الإيرادات الضريبية المخصصة.

تدعم نتائج تحليل الإمكانات هذه الفرضية. إذ تشير السيناريوهات إلى أن الرسملة المحتملة في الحالة السورية لا يمكن أن تستند إلى فوائض مالية تقليدية أو احتياطيات نقدية واسعة، بل تعتمد بصورة رئيسة على تفعيل الأصول العقارية، وإعادة هيكلة بعض الشركات العامة، وتخصيص تدفقات مالية دورية. وعليه، تُقبل الفرضية الأولى ضمن حدود التحليل النظري والاستكشافي.

الفرضية الثانية: لا يمكن للصناديق السيادية في الدول منخفضة الموارد أن تحقق النجاح في ظل ضعف الحوكمة وغياب الشفافية.

تدعم المقارنة مع مبادئ سانتياغو هذه الفرضية. فوجود أصول أو تدفقات مالية محتملة لا يؤدي تلقائياً إلى إنشاء صندوق فعال، ما لم يقترن بإطار قانوني واضح، واستقلالية في اتخاذ القرار الاستثماري، وإفصاح منتظم، وتدقيق داخلي وخارجي. وعليه، تُقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: لا يمكن للصناديق السيادية في البيئات عالية المخاطر، مثل الحالة السورية، أن تنجح ما لم تلتزم بمبادئ سانتياغو الخاصة بالحوكمة والشفافية.

تشير نتائج التحليل إلى أن أهمية مبادئ سانتياغو تزداد في البيئات عالية المخاطر، لأنها توفر الحد الأدنى من الضمانات المؤسسية اللازمة لحماية الأصول العامة، وضبط العلاقة بين الحكومة والصندوق، وتعزيز الثقة لدى المستثمرين والشركاء المحتملين. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع هذه الفرضية بوصفها علاقة شرطية قوية لا علاقة آلية؛ فالالتزام بالمبادئ ضروري لكنه لا يكفي وحده دون استقرار اقتصادي وسياسات مالية كلية متماسكة. لذلك تُقبل الفرضية الثالثة قبولاً مشروطاً.

الفرضية الرابعة

لا يمكن للصناديق السيادية في الدول منخفضة الموارد أن تسهم في إعادة هيكلة الموارد العامة وتحسين إدارة الأصول الحكومية إذا لم ترتبط باستراتيجية وطنية شاملة.

تدعم النتائج هذه الفرضية بوضوح، لأن الصندوق لا يمكن أن يحل محل إصلاح المالية العامة أو إعادة هيكلة الشركات العامة أو تطوير بيئة الاستثمار. ويحتاج أي صندوق محتمل في سورية إلى أن يكون جزءاً من استراتيجية أوسع تشمل جرد الأصول، وتحسين حوكمة المؤسسات العامة، وإصلاح التشريعات الاستثمارية، ووضع قواعد مالية تحمي موارده. وعليه، تُقبل الفرضية الرابعة.

وعليه يمكن القول بأنه، تشير نتائج تحليل الإمكانات إلى أن فكرة إنشاء صندوق سيادي أو صندوق وطني لإدارة الأصول في سورية ليست مستحيلة من الناحية النظرية، إذ توجد فئات من الأصول العامة والتدفقات المالية التي يمكن أن تشكل قاعدة أولية للرسملة. إلا أن هذه الإمكانية تبقى مشروطة ولا يمكن تحويلها إلى مشروع قابل للتنفيذ بمجرد الإعلان عن تأسيس الصندوق.

فالنتائج لا تؤيد فكرة إنشاء صندوق سيادي تقليدي قائم على فوائض مالية مستقرة، بل تشير إلى إمكان تطوير نموذج تدريجي ذي طبيعة تنموية وإعادة هيكلية، يبدأ بإدارة أصول عامة محددة وقابلة للتقييم، ثم يتوسع وفقاً لنتائج الإصلاح المؤسسي وتحسن البيئة الاقتصادية. ومن ثم، فإن التحدي الرئيس في الحالة السورية لا يتمثل في غياب الأصول المحتملة فقط، بل في غياب البنية القانونية والمؤسسية والشفافية اللازمة لتحويل هذه الأصول إلى ثروة عامة منتجة ومستدامة.

4- النتائج

استناداً إلى التحليل النظري، والمقارنة الدولية، وتقييم الحالة السورية وفق مبادئ سانتياغو، وتحليل الإمكانات المتاحة لرسملة الصندوق، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. تؤكد الدراسة أن إنشاء صندوق سيادي في الدول منخفضة الموارد لا يتطلب بالضرورة فوائض نفطية أو مالية كبيرة، إذ يمكن الاعتماد على مصادر تمويل غير تقليدية، مثل تفعيل الأصول الحكومية غير المستغلة، وتخصيص جزء من الإيرادات الضريبية أو الرسوم، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة.
2. تشير نتائج تحليل الإمكانات إلى وجود قاعدة أولية قابلة للرسملة في سورية، تتمثل في العقارات الحكومية غير المستغلة، وبعض الشركات العامة، والموارد الطبيعية، والتدفقات المالية القابلة للتخصيص. إلا أن تقديرات الرسملة الواردة في الدراسة تبقى تقديرات تحليلية أولية، وليست قيماً محاسبية نهائية للأصول العامة.
3. يظهر أن الصندوق السوري القائم لا يمكن تقييمه بوصفه صندوقاً سيادياً مكتمل المقومات وفق المعايير الدولية، في ظل محدودية المعلومات العامة المتاحة حول مصادر الرسملة، وآليات تقييم ونقل الأصول، والهيكل المؤسسي، والسياسة الاستثمارية، والإفصاح المالي.
4. تبيّن المقارنة مع مبادئ سانتياغو أن الحوكمة والشفافية والاستقلالية المؤسسية تمثل الشروط الحاسمة لتحويل الرسملة المحتملة إلى أداء استثماري وتنموي فعلي، ولا سيما في البيئات عالية المخاطر مثل الحالة السورية.
5. تشير الدراسة إلى أن النموذج الأكثر ملاءمة لسورية، في حال استكمال المتطلبات المؤسسية، هو صندوق تنموي لإدارة الأصول العامة، وليس صندوق ادخار تقليدياً قائماً على فوائض مالية أو احتياطيات خارجية كبيرة.
6. لا يمكن للصندوق أن يحقق أثراً اقتصادياً مستداماً ما لم يرتبط باستراتيجية وطنية لإدارة الأصول العامة، وإصلاح المؤسسات العامة، وتحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي.

5- التوصيات

استناداً إلى النتائج السابقة، توصي الدراسة بما يأتي:

1. وضع إطار قانوني ومؤسسي واضح يحدد أهداف الصندوق، ومصادر رسملته، وعلاقته بالموازنة العامة، وهيكل الحوكمة، وآليات المساءلة والرقابة.
2. إنشاء سجل وطني شامل للأصول العامة، وإجراء تقييم مهني ومستقل للعقارات والشركات العامة والحقوق الاستثمارية قبل تحويل أي منها إلى رأس مال للصندوق.
3. اعتماد رسملة تدريجية تعتمد على أصول قابلة للتحقق وتدفقات مالية محددة، مع تجنب تمويل الصندوق بالاقتراض أو السحب من الاحتياطيات النقدية المحدودة.
4. ضمان الفصل بين ملكية الدولة للأصول والإدارة الاستثمارية اليومية للصندوق، من خلال مجلس إدارة مستقل وإدارة تنفيذية مهنية، مع قواعد واضحة لمنع تضارب المصالح والتدخلات السياسية.
5. تطبيق مبادئ سانتياغو بصورة تدريجية، ولا سيما الإفصاح عن مصادر التمويل، والسياسة الاستثمارية، وإدارة المخاطر، والبيانات المالية المدققة، وإصدار تقارير دورية عن الأداء.
6. ربط الصندوق ببرنامج أوسع لإصلاح المالية العامة، وإعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتحسين بيئة الاستثمار، باعتبار أن الصندوق أداة ضمن الإصلاح الاقتصادي وليس بديلاً عنه.
7. الاستفادة من التجارب الدولية ذات الصلة بصورة انتقائية، مع مواءمة نماذج إدارة الأصول العامة والتمويل غير التقليدي مع خصوصية البيئة الاقتصادية والمؤسسية السورية.

6- حدود الدراسة وآفاق البحث المستقبلي

تواجه الدراسة عدداً من الحدود المرتبطة بمحدودية البيانات الرسمية المنشورة حول الأصول الحكومية السورية، وغياب معلومات تفصيلية حول الهيكل التشغيلي والمالي للصندوق القائم، فضلاً عن صعوبة التحقق المستقل من قيم الأصول أو التدفقات المحتملة. لذلك، تعتمد التقديرات الواردة في الدراسة على منهجية تحليل الإمكانات وعلى بيانات ثانوية متاحة، ولا تمثل تقييماً محاسبياً أو قانونياً نهائياً للأصول العامة. ويمكن أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى بناء قاعدة بيانات تفصيلية للأصول

الحكومية، وقياس كفاءة المؤسسات العامة القابلة لإعادة الهيكلة، وإجراء تحليل حساسية لسيناريوهات الرسملة والعوائد والمخاطر، إضافة إلى دراسة الإطار القانوني والتنظيمي الفعلي للصندوق السوري بعد توافر بيانات رسمية أكثر تفصيلاً.

7- قائمة المراجع:

1. Al-Hassan, A., Papaioannou, M., Skancke, M., & Sung, C. C. (2013). Sovereign wealth funds: Aspects of governance structures and investment management. *IMF Working Paper No. 13/231*. International Monetary Fund.
2. Ashraf Parry, M., & Jan, A. (2019). The Rise of Sovereign Wealth Funds: Genesis, Gestation and Growth. *International Journal of Research and Analytical Reviews*, 6(1), 1173-1184.
3. Elbadawi, I., Soto, R., & Youssef, H. (2018). Sovereign Wealth Funds and Macroeconomic Stabilization in the Home Economy. Universidad Católica de Chile.
4. Hüseyin Burak ÖZGÜL. (2019). Sovereign Wealth Funds: The Case of Norway. *International Public Finance Conference*. Turkey.
5. Kimmitt, R. M. (2008). Public footprints in private markets: Sovereign wealth funds and the world economy. *Foreign Affairs*, 87(1), 119-130.
6. Rozanov, A. (2005). Who holds the wealth of nations? *Central Banking Journal*, 15(4), 52-57.
7. Truman, E. M. (2007). Sovereign wealth funds: The need for greater transparency and accountability. Peterson Institute for International Economics.

8 ESCWA. (2018). *Public Assets and State-Owned Enterprises in the Arab Region*. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia.

9 Global SWF. (2023). *Annual Report 2023: Sovereign Wealth Funds and Public Pension Funds*. Global SWF Research.

10 Government of Luxembourg. (2015–2022). *Fonds souverain intergénérationnel du Luxembourg: Annual reports and financial statements*. Luxembourg.

11 International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF). (2008). *Generally Accepted Principles and Practices: Santiago Principles*. London: IFSWF.

12 International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF). (2014). *Santiago Principles: 2014 Review*. London: IFSWF.

13 International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF). (2022). *Investing in Uncertain Times: Annual Review 2022*. London: IFSWF.

14 International Forum of Sovereign Wealth Funds (IFSWF). (2024). *Annual Report 2024*. <https://www.ifswf.org>

15 International Working Group of Sovereign Wealth Funds. (2008). *Sovereign wealth funds: Generally accepted principles and practices (Santiago Principles)*.

16 IP Bridge. (2026). *Corporate profile and intellectual property fund management activities*. Japan: IP Bridge official website.

17 Kuwait Investment Authority (KIA). (2023). *Annual Report*. State of Kuwait.

18 National Development and Social Fund. (2026). *About the National Development and Social Fund*. Malta: NDSF official website.

19 Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). (2008). *Sovereign wealth funds and recipient country policies*. OECD.

20 Syrian Ministry of Finance. (2019). *Public Finance and State-Owned Enterprises Reports*. Damascus: Ministry of Finance.

21 World Bank. (2012). *Public Assets and Public Financial Management: International Experiences and Lessons*. Washington, DC: World Bank.

22 World Bank. (2020). *Sovereign Wealth Funds in Emerging Economies: New Approaches to Public Wealth*. Washington, DC: World Bank.

23 عبد الله، م. ج. (2018). صناديق الثروة السيادية وأثرها على اقتصاديات الدول العربية: دراسة تحليلية للفترة 2002–2015. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، 9(3)، ج2، 113–135.

24 نصير، أ.، زين، ي.، & غانية، ن. (2018). صناديق الثروة السيادية كآلية حديثة لتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة: صندوق النرويج نموذجاً. *مجلة النماء للاقتصاد والتجارة*، 1 (عدد خاص). جامعة حمه الخضر الوادي، الجزائر.

25 رئاسة الجمهورية العربية السورية. (2025). المرسوم رقم (113) لعام 2025: إحداث الصندوق السيادي. دمشق، سورية.

26 وكالة الأنباء العربية السورية (سانا). (2025).

التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج تعزيز التدرج

د.فادي بطمان[1] د.أيهم الحميد[2] عبد الله حمد[3]

الملخص:

هدف هذا البحث إلى التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج تعزيز التدرج وتحديداً نموذج تعزيز التدرج ونموذج تعزيز التدرج الأقصى خلال الفترة من 2019/1/6 وحتى 2024/12/5. لتحقيق ذلك تم احتساب العائد عن فترة الاحتفاظ، وبالنسبة للسمات فقد تم الاعتماد على القيم السابقة لعوائد المؤشر والمؤشرات الفنية. وبعد تنظيف البيانات تم تقسيم البيانات إلى بيانات تدريب وبيانات اختبار. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:1 يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج ونموذج تعزيز التدرج الأقصى إذ تمثل ذلك بقيم منخفضة لمؤشرات قياس دقة التنبؤ. 2-تختلف أهمية السمات بين النموذجين.3 – حقق النموذجان أداءً متقارباً.

الكلمات المفتاحية: التنبؤ، تعزيز التدرج، تعزيز التدرج الأقصى، مؤشر السوق المالي.

[1] مدرس، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماه.

[2] مدرس، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماه.

[3] طالب ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة حماه.

Forecasting DSE Index Returns Using Gradient Boosting Models

Abdullah Hamad[3] Dr.Fadi Buttman[1] Dr.Ayham Al-Hammed[2]

Abstract

The aim of this research is to predict DSE index returns using gradient boosting models, namely the Gradient Boosting model and the Extreme Gradient Boosting model during the period from6/1/2019 to5/12/2024.To achieve this,the holding period return was calculated and the features of both models using the previous values of index returns and technical indicators.After data cleaning the data was divided into training and test sets.the study reached a set of results,the most important of which are:1-both gradient boosting and extreme gradient boosting can be used to predict the returns of the DSE index as represented by low values of the indicators measuring prediction accuracy.2-the importances of features differs between models.3-the two models achieve similar performance

keyWords: Forecasting, Gradient Boosting, XGboost, Stock Index.

[1] Lecturer,Department of Economics,Faculity of Economics,Hama University
[2] Lecturer,Department of Economics,Faculity of Economics,Hama University
[3] master student,Department of Economics,Faculity of Economics,Hama University

1.المقدمة:

تؤدي الأسواق المالية دوراً محوريا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بوصفها الوسيلة التي تؤمن التقاء عرض الأصول المالية بالطلب عليها(Fabozzi,et,al,2010,p5).

وعادةً ما يتم اتخاذ القرارات في السوق المالي اعتمادا على المعلومات. ونظرا لصعوبة جمع المعلومات وكونها تستهلك الكثير من الوقت والجهد لذا يلجأ المستثمرون إلى مؤشر السوق المالي بوصفه مقياسا لأداء السوق ككل (Mcmilan,M.G.,et,al,2011,p73).

ويحظى العائد من الاستثمار باهتمام المستثمرين، فهو أحد معايير المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المختلفة بوصفه مقابل عملية الاستثمار (Jordan,B.D.,et,al,2018,p2.).

إن التنبؤ في السوق المالي يغدو أمرا صعبا نظرا لتأثر السوق بالعديد من العوامل كالعوامل الاقتصادية والسياسية، وهذا يكسبه صفة غير خطية(Gocken,M.,et,al,2016,p32) .وعلى الرغم من أهمية التنبؤ بمؤشر السوق المالي بالنسبة للمستثمرين إلا أنه يصبح صعباً للغاية نظرا لما يتميز به من خصائص كثافة البيانات، الضوضاء، عدم الاستقرارية، و الدرجة العالية من عدم اليقين المرتبطة به(Qui,M.&Song,Y.,2016,p2).

2.مشكلة البحث:

لدى مراجعة أدبيات التنبؤ في السوق المالي يلاحظ استخدام تقنيات مختلفة للتنبؤ في السوق المالي ومن هذه التقنيات نماذج تعلم الآلة ومن هذه النماذج نموذج تعزيز التدرج الأقصى والذي يعد نسخة محسنة من تعزيز التدرج. لذا جاءت هذه الدراسة للتنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج الأقصى والمقارنة مع نموذج تعزيز التدرج.

بناء على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤالين الآتيين:

-هل يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج؟

- هل يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج الأقصى؟

3.أهداف البحث وأهميته:

3.1. أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

-التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج.

- التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج الأقصى.

3.2. أهمية البحث

تنقسم أهمية البحث إلى:

-أهمية علمية:

تؤدي الأهمية العلمية من كون هذا البحث امتداداً لسلسلة البحوث التي استخدمت تقنيات تعلم الآلة للتنبؤ بمؤشر السوق المالي وتحديداً خوارزمية تعزيز التدرج وتعزيز التدرج الأقصى.

-أهمية عملية:

تؤدي الأهمية العملية للبحث من كونه يوفر إمكانية للتحقق من مدى فاعلية تقنيات التنبؤ قيد الدراسة مما يساعد المستثمرين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية ودفعها نحو الاتجاه الصحيح.

4. فرضيات البحث: تحقيقا لأهداف البحث تم صياغة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: اعتماداً على مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء فإنه لا يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج لليوم التالي.

الفرضية الثانية: اعتماداً على مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء فإنه لا يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج الأقصى لليوم التالي.

5. منهجية البحث:

لدراسة مشكلة البحث وللإجابة على أسئلته تم اتباع المنهج الوصفي، إضافة إلى جمع البيانات باستخدام برنامجMS_excel 2019 والتنبؤ باستخدام لغة برمجة python.

6. حدود البحث:

يمكن تقسيم حدود البحث إلى زمانية ومكانية وفق الاتي:

-الحدود المكانية: سوق دمشق للأوراق المالية.

-الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية بالاعتماد على أسعار الإغلاق اليومية لمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية حلال الفترة من 2019/1/6 وحتى 2024/12/5 بواقع مشاهدات يومية على طول الفترة المدروسة.

7. مصادر جمع البيانات:

بالنسبة لمصادر جمع البيانات فقد تم الحصول عليها من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية.

8. محددات البحث:

يتطلب بيان قدرة النماذج محل الدراسة أمثلة معلماتها نظرا لأن ذلك يترافق مع زيادة دقة هذه النماذج، ومن ثم فإن استخدام النماذج بالمعلمات الافتراضية يترافق عادةً مع وجود حالة من الافراط في التكيف.

9. الدراسات السابقة:

أولا دراسات استهدفت التنبؤ بمؤشر سوق دمشق للأوراق المالية:

-دراسة (الحميد، أيهم، نقار، عثمان وخلف ،أسمهان،2019) بعنوان(التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARIMA_ARCH والشبكات العصبونية الاصطناعية(دراسة مقارنة):

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة نماذج ARIMA_ARCH والشبكات العصبونية الاصطناعية للتنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية، وتم تدريب الشبكة العصبونية الاصطناعية وبناء نماذج ARIMA_ARCH خلال الفترة من2018/1/1 وحتى 2019/8/18 وخصصت الفترة من 2019/8/19 وحتى 2019/9/19 للتنبؤ. وتم تحديد معاملات الشبكة باستخدام قاعدة التجربة والخطأ، ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها أن أنسب نموذج للتنبؤ بمؤشر سوق دمشق من نماذج ARIMA_ARCH هو ARIMA(1,1,1) و ARCH(1) وأنه لا يمكن الاعتماد على نماذج ARIMA_ARCH للتنبؤ باتجاه مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية بينما يمكن الاعتماد على الشبكات العصبونية الاصطناعية.

ثانيا دراسات استهدفت التنبؤ في السوق المالي باستخدام خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى

-دراسة .(2024Uhunmwangho,O.P) بعنوان

,Comparing XGBoost and LSTM Models for Prediction of Microsoft Corp Stock Price Direction*s*

هدفت الدراسة إلى تطبيق خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لسهم شركة Microsoft وباستخدام عدد من المؤشرات الفنية كسمات خلال الفترة من2000/1/1 وحتى 2023/12/31 وقياس دقة التنبؤ باستخدام نسبة الدقة في الاتجاه وقام بمقارنة دقة النتائج مع خوارزمية الذاكرة الطويلة–القصيرة المدى،وتوصلت الدراسة إلى أن خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى حققت دقة في الاتجاه أعلى من خوارزمية الذاكرة الطويلة–القصيرة المدى ولدى إجراء اختبار مان–ويتني تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الخوارزميتين وأن خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى هي الخوارزمية الأفضل.

–دراسة (روابة، محمد2024) بعنوان

استخدام خوارزمية XGBoost للتنبؤ بأسعار الإغلاق لسهم شركة Apple

استهدفت الدراسة التنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأسعار إغلاق سهم شركة Apple خلال الفترة 2020/1/2وحتى2024/7/11 باستخدام خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى بعد أمثلة معلماتها وباستخدام عدد من المؤشرات الفنية كسمات. وتوصلت الدراسة إلى إمكانية الاعتماد على الخوارزمية حيث قدمت تنبؤات بأخطاء تنبؤ قليلة نسبياً وبعد حساب أهمية السمات تبين أن كلاً من مؤشر القوة النسبية والتقاء وافتراق المتوسطات المتحركة من أهم السمات المستخدمة في عملية التنبؤ.

–دراسة(2023Toochaei,M.R.&Moeini,F)

Evaluating the Performance of Ensemble Classifiers in Stock Returns Prediction Using Effective Features

قام الباحثون بتقديم دراسة للتنبؤ بعوائد الأسهم المدرجة في بورصة طهران خلال الفترة 2005–2020 باستخدام 14 خوارزمية تعلم تجميعية بعضها تعتمد على التعزيز وبعضها تعتمد على التمهيد ومن ثم قاما بتقديم طريقة لاختيار السمات تعتمد على الفلترة والتصويت.وتوصلت الدراسة إلى أن خوارزميات التعزيز حققت أداءً أفضل من خوارزميات التمهيد ومن بين خوارزميات التعزيز حققت خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى أفضل أداء

-دراسة(2022Wu,et.al) بعنوان:

Short Term Return Prediction Of Cryptocurrencies Based on Xgboost Algorithm

وفي هذه الدراسة تم استخدام خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى بعد أمثلة معلماتها باستخدام البحث الشبكي للتنبؤ بالعوائد قصيرة الأجل ل14 عملة مشفرة وتقييم دقة التنبؤ باستخدام معامل ارتباط بيرسون

ومقارنة النتائج مع شعاع الدعم الآلي والانحدار الخطي وتعزيز التدرج.وتوصلت الدراسة إلى تحقيق التنبؤ الذي تم الحصول عليه باستخدام خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى أداءً أفضل من أداء بقية النماذج محل المقارنة.

-دراسة (2021Jadhav,S.,et.al) بعنوان

Extreme Gradient Boosting For Predicting Stock Price Direction In Context of Indian Equity Market

تم في هذه الدراسة استخدام خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية لأسهم شركات مؤشر NIFTY50 خلال الفترة2001/1-2020/12 باستخدام عدد من المؤشرات الفنية وتم قياس أداء النموذج باستخدام عدد من مقاييس الدقة،ثم تمت مقارنة الأداء مع عدد من الخوارزميات وهي: شعاع الدعم الآلي،الانحدار اللوجستي،نموذج الذاكرة-الطويلة-القصيرة المدى،أشجار القرار،الغابات العشوائية،أقرب جار ،وتوصلت الدراسة إلى تحقيق خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى أداءً أفضل من جميع الخوارزميات قيد المقارنة وفق جميع مقاييس الأداء المستخدمة.

9.1.التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يلاحظ أن الدراسات السابقة استخدمت تقنيات مختلفة للتنبؤ في السوق المالي في أسواق مختلفة،وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تسعى للتنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى ومقارنتها مع خوارزمية تعزيز التدرج.

10.أدبيات الدراسة:

يتطلب التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية العرض النظري والرياضي لكل من خوارزمية تعزيز التدرج وخوارزمية تعزيز التدرج الأقصى وفق الآتي:

10.1.تمهيد

يُعد التعزيز أحد فروع نماذج تعلم الآلة التجميعية ويقوم على افتراض توفر خوارزمية تعلم أساسية والهدف من التعزيز هو تحسين أداء خوارزمية التعلم الأساسية من خلال استدعاء الخوارزمية الأساسية مراتٍ عدة، حيث تقدم الخوارزمية في كل مرة أو في كل تكرار ما يعرف بفرضية التعلم الضعيفة والتي يفترض أن تقدم أداءً ضعيفاً ولكنه أفضل بقليل التخمين العشوائي، ولتحقيق الهدف من عملية التعزيز وهو رفع أداء خوارزمية التعلم الأساسية يتم تدريب الخوارزمية في كل مرة على بيانات مختلفة، حيث تشكل عملية اختيار بيانات التدريب أحد الخطوات الرئيسة لعملية التعزيز، وقد عرفها Schapire و

Freuend بأنها:"طريقة عامة وفعالة لإنتاج قاعدة تنبؤ دقيقة للغاية من خلال الجمع بين قواعد عامة غير دقيقة إلى حدٍ ما.(Freuend&Schapire,2012,p2-5).

كما تستخدم طرق الأمثلة التي تعتمد على التدرج مشتقات دالة الهدف لحل مشاكل الأمثلة غير الخطية ويساعد اتجاه التدرج في توجيه عملية البحث من خلال التحرك خطوة باتجاه التدرج الموجب أو السالب لدالة الهدف في التكرار الحالي(Sun,et,al,2012,p3).

10.2.**خوارزمية تعزيز التدرج**(Friedman,2001):

قدمFreidman خوارزمية تعزيز تعتمد على التدرج ويمكن تلخيص خطواتها كما يأتي:

وبفرض أن التنبؤ النهائي لنموذج التعزيز التجميعي يعطى وفق الصيغة:

$$F(x:\{\beta_m, a_m\}_1^M) = \sum_{m=1}^{M} \beta_m h(x: a_m) \quad (1)$$

حيث:β_m :معامل يحدد أهمية المتعلم الضعيف،$h(x: a)$:المتعلم الضعيف الذي يأخذ x كمدخلات ويأخذ a كمعلمات

وفي كل تكرار من تكرارات التعزيز يجري تدريب متعلم ضعيف لتخفيض دالة الخسارة وفق الصيغة:

$$(\beta_m, a_m) = \arg\min \sum_{i=1}^{N} l\,(y_i, F_{m-1}(x_i) + \beta h(x_i: a) \quad (2)$$

وعادةً ما تبدأ الخوارزمية بتنبؤ ابتدائي بقيمة ثابتة تخفض دالة الخسارة ويعطى وفق الصيغة:

$$F_0(x) = \arg\min \sum_{i=1}^{N} l(y_i, \gamma) \quad (3)$$

ومن ثم من أجل عدد من التكرارات M يتم حساب البواقي وفق الصيغة

$$\widehat{y_{im}} = -\left[\frac{\partial L(yi, F_{m-1}(x_i))}{\partial F_{m-1}(x_i)}\right] \quad (4)$$

حيث:$\widehat{y_{im}}$ البواقي

والبواقي في هذه الصيغة هي الإشارة السالبة للتدرج وهو المشتق الجزئي من الدرجة الأولى لدالة الخسارة وتشير الإشارة السالبة إلى اتجاه الحركة.

وفي المرحلة التالية يجري تدريب متعلم ضعيف على البواقي باستخدام طريقة المربعات الصغرى ومن ثم حساب قيمةa_m وفق الصيغة:

$$a_m = \arg min \sum_{i=1}^{N} [\widehat{y_{lm}} - \rho h(x_i: a]^2 \quad (5)$$

حيث:ρ خطوة التحرك على خط البحث

وبعد حساب قيمةa_m فإن قيمة β_m للمتعلم الضعيف $h(x: a_m)$ تعطى وفق الصيغة

$$\beta_m = \arg\min \sum_{i=1}^{N} l\left(\left(y_i, F_{m-1}(x_i) + \beta h(x_i: a_m)\right)\right) \quad (6)$$

ومن ثم يتم تحديث التنبؤ وفق الصيغة:

$$F_m(x) = F_{m-1}(x) + \beta_m h(x: a_m) \quad (7)$$

حيث:$F_{m-1}(x)$:التنبؤ التجميعي حتى تكرار التعزيز $m-1$

10.3.خوارزمية أشجار قرارات تعزيز التدرج(Friedman,2002)

وتجدر الإشارة إلى تقديم Friedman خوارزمية أخرى تستخدم في حال كان نموذج التعلم الضعيف شجرة انحدار وفق الخطوات الآتية:

–تقسيم شعاع المدخلاتX إلى عدد من المناطق الطرفية وفي كل منطقة يجري التنبؤ بقيمة ثابتة هي متوسط البواقي وفق الصيغة:

$$h(x: \{R_{lm}\}_1^L) = \sum_{l=1}^{L} \overline{y_{lm}}\, 1(x \in R_{lm}) \quad (8)$$

ويمكن كتابة الصيغة السابقة كما يأتي

$$\gamma_{lm} = \arg\min \sum_{x \in R_{lm}} L(y_i, F_{m-1}(x_i) + \gamma) \quad (9)$$

حيث يتم تحديد قيمةγ من خلال اشتقاق دالة الخسارة

ويتم تحديث التنبؤ في كل منطقة باستخدام الصيغة:

$$Fm(x) = F_{m-1}(x) + \nu * \gamma_{lm}\, 1(\, x \in Rlm) \quad (10)$$

حيث:Rlm تعبر عن مجموعة أمثلة التدريب التي تنتمي للعقدةl وتكرار التعزيز m،ν :معلمة انكماش تحدد معدل التعلم

10.4.خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى(Chen&gustern,2016)

حاول Chen&Guestrn تقديم خوارزمية تتلافى نقاط الضعف في خوارزمية تعزيز التدرج من خلال تقديم خوارزمية التدرج الأقصى التي تتميز بما يأتي:

_الخوارزمية قابلة للتوسيع مما يجعلها خياراً مناسباً لحل المشكلات المعقدة_تعد خياراً مناسباً لحل مشكلة الإفراط في التكيف فهي تحوي العديد من التقنيات التي تحفف من مشكلة الإفراط في التكيف_تتميز بالسرعة.

ويُمكن التعبير عن نموذج تعزيز التدرج الأقصى بوصفه نموذج تعزيز يتكون من مجموعة من الدوال أو أشجار الانحدار K،ومن ثم فإن التنبؤ النهائي لمثال التدريب $i-th$ يُعطى وفق الصيغة الآتية:

$$\hat{y}_i = \sum_{k=1}^{K} f_k(x_i), f_k \in F \quad (11)$$

حيث: $\hat{y}_i$:التنبؤ النهائي لمثال التدريب $i-th$، f_k:شجرة الانحدار $k-th$، $f_k(x_i)$:التنبؤ لمثال التدريب $i-th$ باستخدام شجرة الانحدار $k-th$، F:فضاء يحتوي جميع أشجار الانحدار أو الدوال.

ومن ثم يمكن التعبير عن كل شجرة انحدار بواسطة شعاع أوزان العقد الطرفية ω وهيكلية الشجرة q وهي دالة تربط مثال التدريب بمؤشر العقدة الطرفية وذلك وفق الصيغة الآتية:

$$f(x) = \omega_{q(x)}, (q: R^m \to T, \omega \in R^T) \quad (12)$$

حيث: m:السمات، T:عدد العقد الطرفية

ولكل مثال من أمثلة التدريب يتم استخدام قاعدة اتخاذ القرار لتصنيف الأمثلة إلى العقد الطرفية التي تنتمي إليها ومن ثم فإن التنبؤ النهائي هو مجموع أوزان العقد الطرفية.

ومن أجل تدريب أشجار الانحدار يجب تخفيض دالة الهدف في نموذج تعزيز التدرج الأقصى والتي تتكون من جزأين،دالة الخسارة وجزء تنظيمي، وهذا الجزء يضيف بنية للأوزان النهائية للحد من مشكلة الإفراط في التكيف.

وتعطى دالة الهدف وفق الصيغة الآتية

$$L = \sum l(\hat{y}_i, y_i) + \sum \Omega(f_k) \quad (13)$$

حيث: $\hat{y}_i$:القيمة المتنبأ بها، y_i:القيمة الفعلية، l:دالة الخسارة التي تقيس الفرق بين القيمة الفعلية والقيمة التنبؤية، $\Omega(F)$:الجزء التنظيمي من دالة الهدف ويعطى بالصيغة:

$$\Omega(f) = \gamma T + 1/2\lambda\|\omega\|^2 \quad (14)$$

حيث: γ:معلمة تنظيم، λ:معلمة تنظيم

إن النموذج التجميعي يحتوي على دوال كبارامترات لذا يتم تدريب النموذج بإضافة دالة f_t في كل تكرار لتخفيض دالة الهدف التي تُعطى وفق الصيغة:

$$L^{(t)} = \sum_{i=1}^{n} l(y_i, \hat{y_i}^{(t-1)} + f_t(x_i)) + \Omega(f_t) \quad (15)$$

حيث: $\hat{y_i}^{t}$:التنبؤ لمثال التدريب $i-th$ في التكرار $t-th$، $\hat{y_i}^{(t-1)}$: التنبؤ لمثال التدريب $i-th$ في التكرار $t-1$، n:عدد أمثلة التدريب

وباستخدام تقريب تايلور من الدرجة الثانية تصبح دالة الهدف وفق الصيغة الآتية:

$$L^{(t)} \cong \sum_{i=1}^{n} \left[l(y_i, \hat{y}^{(t-1)} + g_i f_t(x_i) + \frac{1}{2} h_i {f_t}^2(x_i) \right] + \Omega(f_t) (16)$$

حيث: g_i:المشتق الجزئي من الدرجة الأولى لدالة الخسارة لمثال التدريب $i-th$، h_i:المشتق الجزئي من الدرجة الثانية لدالة الخسارة ويعطيان وفق الصيغ الآتية:

$$g_i = \partial_{\hat{y}^{(t-1)}} l(y_i, \hat{y}^{(t-1)}) \quad (17)$$

$$h_i = \partial^2_{\hat{y}^{(t-1)}} l(y_i, \hat{y}^{(t-1)}) \quad (18)$$

وبعد إزالة الجزء الثابت تصبح دالة الهدف:

$$L^{(t)} \cong \sum_{i=1}^{n} \left[g_i f_t(x_i) + \frac{1}{2} h_i {f_t}^2(x_i) \right] + \Omega(f_t) \quad (19)$$

وبفرض I_j أمثلة التدريب التي تنتمي للعقدة الطرفية j بحيث:

$$i_j = \{ i | q_{(xi)} = j \} \quad (20)$$

وبتعويض الصيغة رقم 12 عوضاً عن f_t وبتعويض الجزء التنظيمي تصبح دالة الهدف

$$L^{(t)} \cong \sum_{i=1}^{n} \left[g_i \omega_{q(xi)} + \frac{1}{2} h_i \omega^2_{q(xi)} \right] + \gamma T + \frac{1}{2} \lambda \sum_{j=1}^{T} \omega_j^2 (21)$$

$$L^{(t)} = \sum_{j=1}^{T} \left[\left(\sum\nolimits_{i \epsilon I_j} g_i \right) \omega_j + \frac{1}{2} \left(\sum_{i \epsilon I_j} h_i + \lambda \right) \omega_j^2 \right] + \gamma T \quad (22)$$

ووزن العقدة الأمثل لهيكلية الشجرة $q(x)$ يعطى بالصيغة:

$$\omega_j^* = - \frac{\sum_{i \epsilon I_j} g_i}{\sum_{i \epsilon I_j} h_i + \lambda} \quad (23)$$

والقيمة المثلى لدالة الهدف تعطى وفق الصيغة:

$$L_q^{(t)} = -\frac{1}{2}\sum_{j=1}^{T}\frac{\left(\sum_{i\epsilon I_j} g_i\right)^2}{\sum_{i\epsilon I_j} h_i + \lambda} + \gamma T \quad (24)$$

وتستخدم الصيغة السابقة للحكم على جودة هياكل الشجرة،إلا أنه من غير الممكن تقييم جميع الهياكل الممكنة،لذا يتم البدء بعقدة طرفية واحدة ثم إضافة فروع للشجرة بصورة تكرارية واختيار التقسيم الأفضل الذي يُعظم انخفاض الخسارة،وبفرض I_L،I_R:أمثلة التدريب التي تنتمي للعقدة الطرفية اليسار واليمين الناتجتين عن عملية التقسيم و أمثلة التدريب قبل إجراء التقسيم

$$I = I_L \cup I_R \quad (25)$$

فإن انخفاض الخسارة نتيجة التقسيم يعطى وفق الصيغة:

$$L_{split} = \frac{1}{2}\left[\frac{\left(\sum_{i\epsilon I_L} g_i\right)^2}{\sum_{i\epsilon I_L} h_i + \lambda} + \frac{\left(\sum_{i\epsilon I_R} g_i\right)^2}{\sum_{i\epsilon I_R} h_i + \lambda} - \frac{\left(\sum_{i\epsilon I} g_i\right)^2}{\sum_{i\epsilon I} h_i + \lambda}\right] - \gamma \quad (26)$$

11. الدراسة التطبيقية:

11.1.التعامل مع البيانات:

بعد أن تم الحصول على أسعار الإغلاق اليومية لمؤشر سوق دمشق تم احتساب العوائد عن فترة الاحتفاظ اليومية باستخدام الصيغة الآتية: (Fabozzip.j,&Peterson,PP.,(2003),p224)

$$R_i = \frac{[P1-P0]}{P0} \quad (27)$$

حيث:p0:سعر إغلاق المؤشر في بداية الفترة،p1:سعر إغلاق المؤشر في نهاية الفترة.

ثم تم حساب تباطؤات العوائد من 1 وحتى3 (القيم السابقة للمتغير بدءاً من الفترة $t-1$) وتم حساب كل من مؤشر القوة النسبية ومؤشر المدرج التكراري لالتقاء وافتراق المتوسطات المتحركة والنسبة المئوية لقنوات بولينغر واتساع قنوات بولينغر باستخدام مكتبة TA_lib في لغة برمجة بايثون والمتخصصة في حساب المؤشرات الفنية ويوضح الجدول رقم 1 طريقة حساب المؤشرات الفنية:

الجدول رقم 1 طريقة حساب المؤشرات الفنية المستخدمة في الدراسة

المؤشر	الوصف	الصيغة

المدرج التكراري لمؤشر الماكد	من مؤشرات الاتجاه ويقيس الهامش بين خط الماكد وخط الإشارة(Gerald,A&D obson,E,p11)	$\text{MACD Histogram} = \text{MACD line} - \text{Signal line}$
مؤشر القوة النسبية	من مؤشرات الزخم التي تقيس قوة التداول(مفلح،هزاع&خلف ،أسمهان،ص489)	$RSI_{step1} = 100 - \left[\frac{100}{1 + \frac{avg\ gain}{avg\ loss}}\right]$ $RSI_{step2} = 100 - \left[\frac{100}{1 + \frac{prev\ avg\ gain * 13 + current\ gain}{prev\ avg\ loss * 13 + current\ loss}}\right]$
قنوات بولينغر	من مؤشرات التقلب وتقوم برسم انحرافين معياريين فوق وتحت المتوسط المتحرك(Bolinger,J,p 47-52)	$Band\ width = \frac{Upper\ band - Lower\ band}{Middle\ band}$ $B\% = \frac{close - Lower\ band}{Upper\ band - Lower\ band}$

وفي المرحلة التالية تم تنظيف البيانات من القيم الفارغة الناتجة عن حساب السمات وتم تقسيم البيانات إلى بيانات تدريب واختبار وفق النسبة 80:20 بواقع 1076 يوم تداول استخدمت لتدريب النماذج و 269 يوم تداول للتنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق لليوم التالي

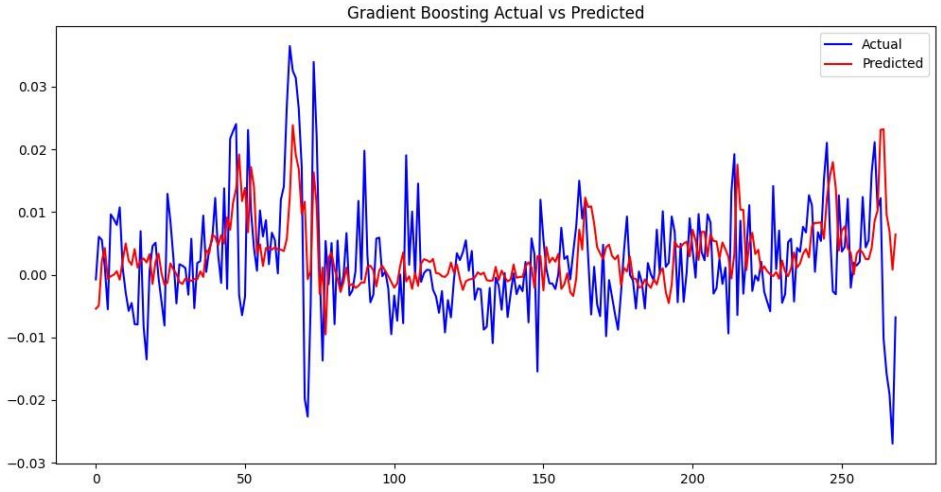
11.2.التنبؤ والمقارنة

بدايةً جرى استخدام مجموعة النماذج Ensemble ضمن مكتبة Sklearn ومن بين هذه النماذج تم استيراد نموذج تعزيز التدرج وتم استخدام مكتبة XGBOOST من أجل تطبيق خوارزمية تعزيز التدرج الأقصى وضبط random_state=42 من أجل تكرارية النتائج، ثم تم تدريب النموذجين على بيانات

التدريب وبعدها تم التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية لليوم التالي دون إجراء أي ضبط لمعلمات النماذج.

أ_نموذج تعزيز التدرج:

يعرض الشكل رقم 1 القيم الفعلية مقابل القيم المتنبأ بها:



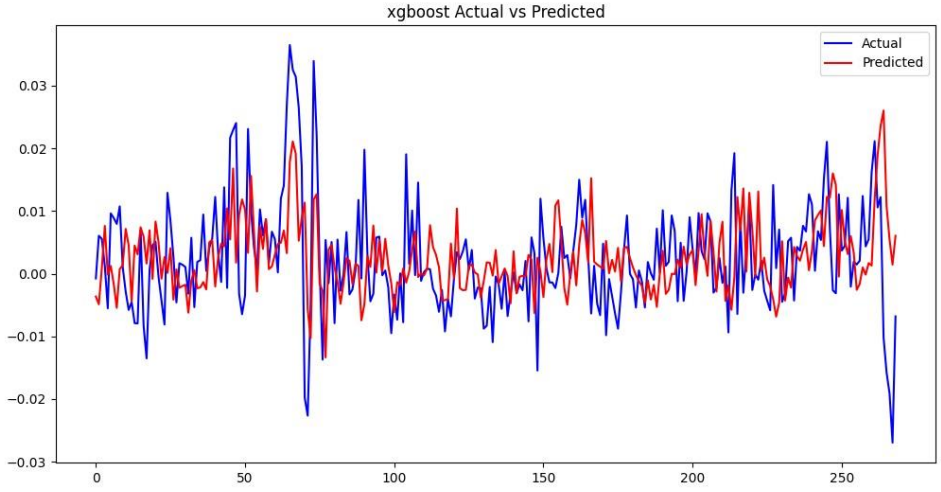
الشكل رقم 1 القيم الفعلية مقابل القيم المتنبأ بها في نموذج تعزيز التدرج

المصدر مخرجات لغة بايثون

يلاحظ من الشكل السابق وجود تقارب جيد بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها.

ب- نموذج تعزيز التدرج الأقصى:

يعرض الشكل رقم 2 القيم الفعلية مقابل القيم المتنبأ بها:



الشكل رقم 2 القيم الفعلية والتنبؤية وفق نموذج تعزيز التدرج الأقصى

المصدر مخرجات لغة برمجة بايثون

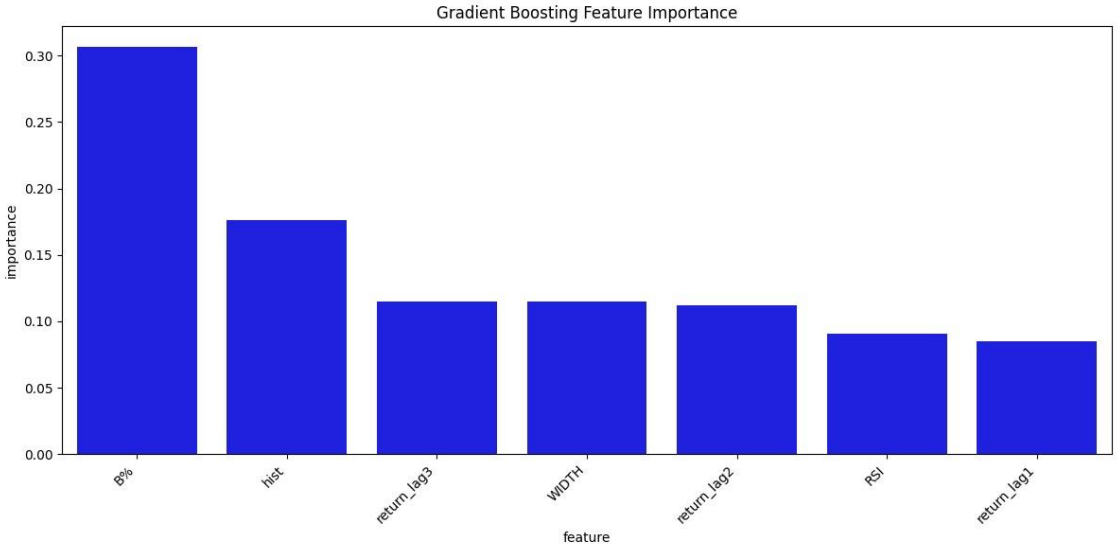
يلاحظ من الشكل السابق وجود تقارب جيد بين القيم الفعلية والقيم المتنبأ بها.

أهمية السمات:

توفر نماذج تعلم الآلة المعتمدة على أشجار القرار أهمية لكل سمة أثناء عملية بناء الشجرة وللمقارنة بين النموذجين تم عرض أهمية السمات بالنسبة لكل نموذج على حدا

1- نموذج تعزيز التدرج.

يعرض الشكل رقم3 أهمية السمات لنموذج تعزيز التدرج

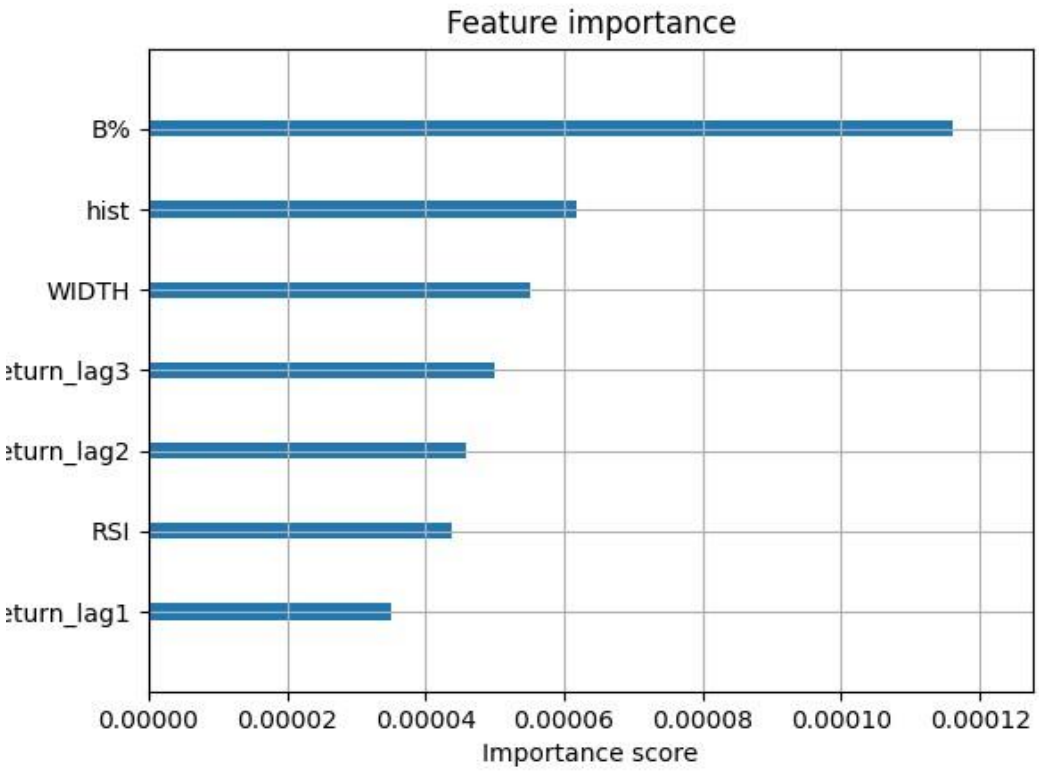


الشكل رقم 3 أهمية السمات وفق نموذج تعزيز التدرج

المصدر مخرجات لغة برمجة بايثون

2- نموذج تعزيز التدرج الأقصى:

يعرض الشكل رقم 4 أهمية السمات لنموذج تعزيز التدرج الأقصى:



الشكل رقم4 أهمية السمات وفق نموذج تعزيز التدرج الأقصى

المصدر مخرجات لغة برمجة بايثون

وبناءً على ما سبق يمكن ملاحظة اختلاف أهمية السمات بين النموذجين ويعزو الباحث ذلك إلى اختلاف طريقة بناء الشجرة بين النموذجين

و للتأكد من إمكانية الاعتماد على النموذجين تم احتساب مؤشرات قياس دقة التنبؤ وهي الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء، القيمة المطلقة لمتوسط الأخطاء (Wilson,G.,et.al,2009,p34-35) والموضحة في الجدول رقم2

الجدول رقم 2 مؤشرات قياس دقة التنبؤ

XGBOOST	GBM	المؤشر/النموذج
0.009437	0.008952	RMSE
0.007089	0.006791	MAE

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات لغة برمجة بايثون

يلاحظ من الجدول السابق أن كلا النموذجين نجحا في تخفيض أخطاء التنبؤ وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى اعتماداً على مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء فإنه لا يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج لليوم التالي وقبول الفرضية البديلة،كما يتم رفض الفرضية الثانية : اعتماداً على مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط مربعات الأخطاء فإنه لا يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج الأقصى لليوم التالي وقبول الفرضية البديلة.

12.النتائج:

1- يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج وتمثل ذلك بتحقيق النموذج لأخطاء تنبؤ منخفضة.
2- يمكن التنبؤ بعوائد مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نموذج تعزيز التدرج الأقصى وتمثل ذلك بتحقيق النموذج لأخطاء تنبؤ منخفضة.
3- تختلف أهمية السمات بين النموذجين نظراً لاختلاف طريقة بناء الشجرة.
4- حقق النموذجان أداءً متقارباً ويعزو الباحث ذلك إلى أنه تم أخذ النموذجين بالمعلمات الافتراضية.

13.التوصيات :

1- إعطاء أهمية لنماذج تعزيز التدرج عند التنبؤ بمؤشر السوق المالي وقيام الباحثين بإجراء دراسات عن نماذج تعزيز التدرج مع أمثلة معلماتها الفائقة ومقارنتها مع المعلمات الافتراضية.
2- إعطاء أهمية للمؤشرات الفنية عند التنبؤ بمؤشر السوق المالي

14. المراجع:

14.1. المراجع العربية:

1. الحميد، أيهم، خلف، أسمهان،& نقار، عثمان، (2019)، **التنبؤ باتجاه حركة مؤشر سوق دمشق للأوراق المالية باستخدام نماذج ARIMA_ARCH والشبكات العصبونية الاصطناعية(دراسة مقارنة)**،مجلة جامعة حماة،2(11).
2. روابة،محمد،(2024)، **استخدام خوارزمية XGBoost للتنبؤ بأسعار الإغلاق لسهم شركة Apple**،مجلة إقتصاد المال والأعمال،9(2)،ص287-296.
3. مفلح، هزاع، &خلف، أسمهان، (2020)، **الأسواق المالية**، منشورات جامعة حماة، سوريا.

14.2.المراجع الأجنبية:

1. Appel,G.&Dobson,E.,(2007),**Understanding MACD ,**traders press inc
2. Bollinger,J.,(1992),**Using Bollinger Bands**,Stocks&Commodities,10(2),
3. Chen,T.&Guestrin,C.,(2016),**A Scalable Tree Boosting System,**arXiv,1603.02754v3.
4. Fabozzi,F.J.,Modigliani,F.&Jones,F.J.,(2010),**Foundations of Financial Markets and Institution,**4th edition,Pearson Education.
5. Fabozzip.j&Peterson,PP.,(2003),**Financial management and Analysis,**2th edition ,John Wiley&Sons Inc,New work.
6. Freidman,J.H.,(2001),**Greedy Function Aproximation:A Gradient Boosting Machine,**Institute Of Mathematical Statistics,29(5).
7. Friedman,J.H.,(2002),**Stochastic Gradient Boosting,**Computational Statistics&Data Analysis,38.
8. Gocken,M.,Ozcalici,M.,Boru,A.&Dosdogru,A.T.,(2016),**Integrating metaheuristics and Artificial Neural Networks for improved stock price prediction,** Expert Systems with Applications,44,p320-331.
9. Jadhav,S.,Chaudharari V.,Barhate P.,Deshmukh K.&Agrawal T.(2021),**Extreme Gradient Boosting For Predicting Stock Price Direction In Context of Indian Equity Markets,**Intelligent Sustainable Systems:Selected Papers of World S42021,vol2,p321-330.
10. Jordan,B.D.,Miller,T.W.&Dolvin,S.D.,(2018), Fundamentals of Investments VALUATION AND MANAGEMENT, 8th Edition, McGraw-Hill,New York,USA**.**

11. Mcmillan,M.G.,Pinto,J.E.,Pirie,W.L.& De vinter,G.V.,(2011),**Investments Principles of Portfolio and Equity Analysis,**John Wiley&Sons,USA**.**
12. Qui,M.&Song,Y.,(2016),**Predicting the Direction of stock market index Movement using an Optimized Artificial Neural Network Model,** plos one.
13. Schapire,R.E.&Freuend,Y.,(2012),**Boosting Foundations And Algorithms,**MIT Press.
14. Sun,J,,Lai C.&Wu X.(2012),**Particle Swarm Optimization Classical and Quantum Perspective,**Tylor&Francis Group,CRC Library.
15. Toochaei,M.R.&Moeni,F.,(2023),**Evaluating the Perfomance of Ensemble Classifiers in Stock Returns Prediction Using Effective Features,**Expert Systems With Applications,vol213,part C .
16. Uhunmwangho,O.P.,(2024),**Comparing XGBoost and LSTM Models for Prediction of Microsoft Corp Stock Price Direction,**Mountain Top University Journal Of Applied Science and Technology(MUJUST),4(2),p64-88.
17. Wilson, G.H.,Galt,G.&Keating,B.,(2009),Business Forecasting With Forecast X TM,6th edition,MC-GrewHill.
18. Wu,J.,Guo X.,Fang M.&Zhang J.(2022),**Short Term Return Prediction Of Cryptocurrencies Based on Xgboost Algorithm,**IEEE explore International Conference On Big Data Information and Computer Network(BDICN),p39-42.